منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

European Training and Research Centre for Human Rights and Democracy
ETC GRAZ

دليل المدن العربية للإدماج الحضري

تعزيز الإدماج الحضري من خلال المشاركة العامة، والوصول إلى المعلومات،
والرياضة، والتربية على المواطنة وحقوق الإنسان

سلسلة **المدن** الشاملة للجميع والمستدامة

صدر في عام 2020 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، 7 ساحة فونتنوا، 75352 باريس SP07، فرنسا، ومكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم في الدول العربية – مكتب القاهرة، التوسعات الشمالية لمدينة 6 أكتوبر، الجيزة – 11452، مصر، والمركز الأوروبي للتدريب والبحوث لحقوق الإنسان والديمقراطية بغراتس، شارع إليزابيث، B50، 8010، غراتس، النمسا.

© اليونسكو 2020

الترقيم الدولي الموحد للكتب: ISBN 978-92-3-600091-6

هذا **المنشور** متاح مجانًا بموجب ترخيص نسبة المصنف إلى مؤلفه-التقاسم بالمثل 3.0 IGO (CC-BY-SA 3.0 IGO)
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/3.0/igo/)

يقبل المستفيدون، عند استخدام محتوى هذا **المنشور**، بالالتزام بشروط الاستخدام الواردة في مستودع الانتفاع الحر لليونسكو.
(https://en.unesco.org/open-access/terms-use-ccbysa-ar)

إن التسميات المستخدمة في هذا المطبوع وطريقة عرض المواد فيه لا تعبر عن أي رأي لليونسكو بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو رسم حدودها أو تخومها.

إن الآراء والأفكار المذكورة في هذا المطبوع هي خاصة بالمؤلف وهي لا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر اليونسكو ولا تلزم المنظمة بشيء.

المؤلفون: كريم إبراهيم، دينا خليل، مروة بركات، سلوى سلمان - مؤسسة "تكوين" لتنمية المجتمعات المتكاملة

يتضمن هذا المنشور ستة كتيبات منفصلة، هي المقدمة، والمشاركة العامة، والوصول إلى المعلومات، والرياضة من أجل إدماج الشباب، والتربية على المواطنة وحقوق الإنسان، ونماذج الأدوات التطبيقية.

تصميم الغلاف والتصميم الداخلي: شركة Designframe Corp - القاهرة

الصور الداخلية: shutterstock ©

طبع في القاهرة، جمهورية مصر العربية

المحتويات

تقديم i

مقدمة 1

خلفية إعداد الدليل 3

عن الدليل وأهدافه 4

لمن هذا الدليل؟ 5

بنية الدليل 5

كيفية استخدام الدليل 6

منهجية إعداد الدليل 7

المشاركون في إعداد الدليل 9

المشاركة العامة 11

لماذا المشاركة العامة؟ 13

التخطيط للمشاركة العامة 17

تنفيذ المشاركة العامة 23

تقييم المشاركة العامة 31

الوصول إلى المعلومات 32

لماذا الوصول إلى المعلومات؟ 34

التخطيط لبرامج الوصول إلى المعلومات 40

تنفيذ برامج الوصول إلى المعلومات 46

تقييم برامج الوصول إلى المعلومات 52

ملحق: أمثلة لأطر قانونية وتشريعية حول الوصول إلى المعلومات في بعض الدول العربية 54

الرياضة من أجل إدماج الشباب 55

لماذا الرياضة من أجل إدماج الشباب؟ 57

التخطيط لبرامج الرياضة من أجل إدماج الشباب 63

تنفيذ برامج الرياضة من أجل إدماج الشباب 75

تقييم برامج الرياضة من أجل إدماج الشباب 83

التربية على المواطنة وحقوق الإنسان 85

لماذا التربية على المواطنة وحقوق الإنسان؟ 87

التخطيط لبرامج التربية على المواطنة وحقوق الإنسان 93

تنفيذ برامج التربية على المواطنة وحقوق الإنسان 99

تقييم برامج التربية على المواطنة وحقوق الإنسان 103

الملاحق 104

نماذج الأدوات التطبيقية 111

تحليل القوة لأصحاب المصلحة 113

نموذج تنظيم جلسات التشاور المجتمعية 115

سُبل التقييم 117

تقديم

لطالما كانت المدن منابع الحضارات، ومنارات المعرفة والإبداع، ومحرّكات التقدم الاقتصادي والاجتماعي في العالم. ولا يختلف الأمر بالنسبة للمدن العربية التي تستضيف أكثر من 58% من مجمل سكان المنطقة. ومع توقّع أن ترتفع هذه النسبة لتصل إلى 75% بحلول عام 2050، فالمسؤولية الملقاة على عاتق قادة المدن العربية كبيرة للتخطيط لنمو حضري مستدام، والتحرك سريعًا نحو اعتماد أساليب مبتكرة لمواجهة التحديات التي يُتوقّع أن ترافق هذا التوسع الحضري غير المسبوق.

والنمو الحضري المستدام والحقيقي هو بالضرورة نمو شامل للجميع، يحصل فيه سكان المدينة بكافة فئاتهم وأطيافهم على فرص متساوية للاستفادة من الخدمات الأساسية والولوج إلى المعلومات والمشاركة في صنع القرارات المحلية. فالإقصاء بجميع أشكاله وأبعاده من شأنه أن يقوّض قدرات البلدان العربية على تحقيق تنمية بشرية تشمل الجميع ولا يستثنى منها أحد، والوفاء بالتزاماتها الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد بات هذا التوجه أكثر إلحاحًا في المدن العربية التي تحوّلت إلى فضاءات مختلطة، تتنوّع فيها الهويات والثقافات والأعراق.

ومن هنا تأتي أهمية **دليل المدن العربية للإدماج الحضري**، الذي تم إعداده استجابةً لرغبة المدن المنتسبة لـ "تحالف المدن العربية ضد العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصب" في إعداد مواد مرجعية ملائمة لظروفها تتناول جوانب محدّدة تخص التنمية الحضرية الشاملة للجميع، وبما ينسجم مع هدف التنمية المستدامة الحادي عشر الخاص بالمدن، وكذلك مع الخطة الحضرية الجديدة المعتمدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2016.

يُقدم الدليل الذي نضعه بين أيديكم مقترحات ونصائح عملية قابلة للتطبيق لتعزيز الإدماج الحضري انطلاقًا من تجارب المدن العربية وخبراتها المتراكمة في تخطيط وتنفيذ وتقييم برامجها ومشاريعها المحلية؛ حيث أردناه أن يكون دليلًا "من المدن العربية ولها". ويركّز الدليل على أربعة موضوعات اعتبرتها المدن الأعضاء في التحالف من ضمن أولوياتها، وهي المشاركة العامة، والوصول إلى المعلومات، والرياضة من أجل إدماج الشباب، والتربية على المواطنة وحقوق الإنسان.

وإننا إذ نعرب عن امتناننا العميق للمدن العربية التي شاركتنا تجاربها وخبراتها ومعارفها، والتي شكّلت لب هذا المنشور، وعن شكرنا لجميع الخبراء والشباب الذين ساهموا في إعداد الدليل ومراجعته وإثرائه. لنأمل أن يُساهم هذا الدليل، بنهجه التشاركي والتطبيقي، في دعم مسؤولي المدن العربية في مساعيهم الحثيثة لبناء مدن شاملة للجميع ومستدامة. كما نأمل أن يُلهم المدن العربية، من خلال الأفكار التي يقدّمها، على توطيد أواصر التعاون المستقبلي بينها، وأن يفتح آفاقًا جديدة لتنفيذ مشروعات مشتركة. ونحن في اليونسكو والمركز الأوروبي للتدريب والبحوث لحقوق الإنسان والديمقراطية بغراتس ملتزمون دومًا بمساندة المدن العربية من خلال إسداء المشورة الفنية وبناء القدرات وإتاحة فرص التشبيك وتبادل الخبرات.

ندى الناشف

مساعد المدير العام لليونسكو للعلوم الاجتماعية والإنسانية

كلاوس ستارل

المدير التنفيذي للمركز الأوروبي للتدريب والبحوث لحقوق الإنسان والديمقراطية بغراتس

المقدمة

© Peshkova/Shutterstock.com

خلفية إعداد الدليل

يُشكّل التوسّع الحضري "أحد أهم عوامل التحوّل في القرن الواحد والعشرين"،[1] حيث تستضيف المدن في الوقت الراهن أكثر من نصف سكان العالم وتساهم بنسبة 80% في الاقتصاد العالمي،[2] وهذا ما يؤكد على أهمية موقعها - اليوم أكثر من أي وقت مضى - كمحور للتقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في العالم. ويندرج ذلك على مختلف مناطق العالم بما فيها المنطقة العربية، حيث يعيش أكثر من 58% من السكان في المناطق الحضرية.[3] ويتزايد نمو المدن العربية بوتيرة عالية حيث يُتوقع أن يتضاعف عدد سكانها وأن تصل نسبة التحضر إلى 75% بحلول عام 2050.[4]

في الوقت نفسه، تشهد المدن العربية تحولات اجتماعية وتحركات سكانية واسعة النطاق، حيث باتت تستضيف أعدادًا كبيرة من اللاجئين والنازحين داخليًا والعمال المهاجرين، لتتحول إلى فضاءات مختلطة، تتنوّع فيها الهويّات والثقافات والأعراق. ومن هذا الواقع، باتت المسؤولية الواقعة على عاتق السلطات المحلية العربية أكبر بكثير بخاصة في كيفية جعل المدن أكثر إدماجًا لكافة فئات السكان، وتوفير الفرص المتساوية للجميع، وإتاحة الحصول على الخدمات الأساسية والمعلومات والمشاركة الفاعلة في عملية صنع القرار. ويُرتّب ذلك على الأطراف الفاعلة بالمدن - كموظفي حكومات محلية وأعضاء مجالس منتخبة ومنظمات تنموية - الالتزام باعتماد نهج حقوقي محوره الإنسان، وتطوير وتنفيذ سياسات محلية وخطط متكاملة لمكافحة الانقسامات الاجتماعية وإدماج جميع السكان في المسيرة التنموية وتعزيز ثقافة المواطنة. ومن الأولويات التأكد من حصول المرأة والرجل على فرص متساوية في التمثيل والعمل والمشاركة في مناحي الحياة المختلفة، وإتاحة قنوات رسمية وغير رسمية للشباب للمشاركة بالرأي والتعبير عن احتياجاتهم وتطلعاتهم، وكذلك ضمان حق الطفل في الحماية والنمو في بيئة صحية وملائمة وحق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل والوصول إلى الأماكن المختلفة، وحق اللاجئين والنازحين في الحصول على مسكن وعمل وحياة كريمة.

إن توافر أطر متكاملة من الشفافية والعدالة والمساواة، والمساءلة كسِمات للحوكمة الحضرية الجيدة للمدن، يُسهم بشكل مباشر في تحقيق الإدماج الاجتماعي المطلوب. فهذه الأطر توجّه الحكومات المحلية نحو إتاحة قنوات للتواصل البنّاء مع سكان المدينة والاستجابة لاحتياجاتهم، وإقامة شبكة علاقات مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الأهلي لتوفير الخدمات بفاعلية وكفاءة أكبر، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات لتعزيز التحوّل نحو المدينة الذكية.

إيمانًا بالدور المتعاظم للمدن ومحوريته، أطلقت اليونسكو عام 2004 التحالف الدولي للمدن الشاملة للجميع والمستدامة بهدف إنشاء شبكة من المدن المهتمة بتبادل التجارب والخبرات من أجل تحسين سياسات مناهضة العنصرية والتمييز والإقصاء وكراهية الأجانب. وتحت مظلة هذا التحالف الدولي، أُنشئت تحالفات إقليمية منها تحالف المدن العربية ضدّ العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصّب، ووُضِعت لكلّ من هذه التحالفات خطة عمل من عشر نقاط.[5] وتعمل مكاتب اليونسكو الإقليمية في الدول العربية على مساندة المدن الأعضاء بهذا التحالف لتحقيق الإدمـاج الحضري

"نحن (المدن العربية الموقّعة) نلتزم بإعلاء الرؤية التي يعتمدها التحالف الدولي للمدن المستدامة الشاملة للجميع عن طريق تعزيز التعاون الدولي بين المدن بغية تدعيم جهود الدعوة في سبيل توطيد التعاون والتضامن على الصعيد العالمي، وتشجيع التنمية الحضرية الشاملة التي تخلو من كافة أشكال التمييز."

إعلان تونس الصادر عن تحالف المدن العربية ضدّ العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصّب في أبريل/ نيسان 2017

1 الأمم المتحدة. 2017. الخطة الحضرية الجديدة. إعلان كيتو بشأن المدن والمستوطنات البشرية المستدامة للجميع. الفقرة 2 (A/RES/71/256).
2 البنك الدولي. 2019. التنمية الحضرية. https://www.albankaldawli.org/ar/topic/urbandevelopment/overview. تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 4 ديسمبر/كانون الأول 2019.
3 البوابة العربية للتنمية. 2019. ديموغرافيا-http://www.arabdevelopmentportal.com/ar/indicator/0 تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 4 ديسمبر/كانون الأول 2019.
4 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2010. سلسلة الأوراق البحثية لتقرير التنمية الإنسانية العربية تحت عنوان "المستويات السكانية وتوجهات المنطقة العربية وسياساتها: التحديات والإمكانات المتاحة". ص 16.
https://www.eccar.info/en/eccar-toolkit-equality تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 4 ديسمبر/كانون الأول 2019.
5 للتعرف أكثر على تحالف المدن العربية ضدّ العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصّب، وخطة العمل من عشر نقاط، يُرجى مراجعة
http://www.unesco.org/new/en/social-and-human-sciences/themes/fight-against-discrimination/coalition-of-cities/arab-states

وتطوير القدرات اللازمة لبناء مدن شاملة للجميع ومستدامة "لا يُترك فيها أي أحد خلف الركب". وقد أكّدت المدن العربية على التزامها بتحقيق الإدماج الحضري بما يتناسب مع توجهات خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والخطة الحضرية الجديدة، وكذلك عزمها العمل بشكل مشترك وتبادل الممارسات والمعارف والخبرات الجيدة في هذا المضمار.

ضمن هذا الإطار وبنتيجة ورش العمل التي نظمتها اليونسكو (مكتب القاهرة) بمشاركة المدن المنتسبة إلى التحالف العربي، تجلّت الحاجة لإعداد أدلّة ومواد مرجعية مناسبة تتناول قضايا محددة مُتعلّقة بالإدماج الحضري. بالتالي طُرحت فكرة إعداد دليل المدن العربية للإدماج الحضري بالاستفادة من التجربة الناجحة للتحالف الأوروبي للمدن لمناهضة العنصرية في تطوير "دليل للمساواة: سياسات المدينة ضد العنصرية"،[6] مع ضرورة مواءمة هذه التجربة لتناسب خصوصية المنطقة واحتياجات المدن العربية. وأبدت المدن العربية الأعضاء في التحالف استعدادها للمساهمة فنيًا في صياغة هذا الدليل ليكون مرجعًا فنيًا "من المدن العربية ولها".

"باتت المسؤولية الواقعة على عاتق السلطات المحلية العربية أكبر بكثير لناحية جعل المدن أكثر إدماجًا، وتوفير الفرص المتساوية للجميع، وإتاحة الحصول على الخدمات الأساسية والمعلومات والمشاركة في عملية صنع القرار."

مقتطف من كلمة مكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم في الدول العربية (القاهرة)، في افتتاح ورشة عمل إعداد دليل المدن العربية للإدماج الحضري (عمان، مارس/آذار 2019).

عن الدليل وأهدافه

يهدف دليل المدن العربية للإدماج الحضري إلى تقديم مجموعة من الأدوات والنصائح العملية ليسترشد بها قادة المدن العربية والمسؤولون بالحكومات المحلية في مسعاهم نحو بناء مدن شاملة للجميع ومستدامة. ويعكس الدليل واقع خبرة المدن المشاركة، إذ يتضمّن توثيقًا للمعارف الضمنية المتراكمة لدى المدن من جراء تجاربهم وممارساتهم. وقد تم تجميع هذه المعارف وتبويبها بشكل نماذج سياساتية تساعد مسؤولي المدن على تحقيق الآتي:

- اكتساب القبول المجتمعي والدعم السياسي من متخذي القرار لتنفيذ السياسات والبرامج التي تقترحها المدينة؛ وذلك من خلال تدعيم الأفكار والرؤى المقترحة بالحقائق والأدلة المناسبة وربطها بالالتزامات والمواثيق الدولية.
- تبني نهج متكامل وشامل لتصميم السياسات والبرامج وتخطيطها وتنفيذها ثم تقييمها (طبقًا لدورة صنع السياسات) بشكل يضمن حقوق كافة سكان المدينة.
- تحقيق التشاركية من خلال إدماج كافة الفئات السكانية في المدينة وأصحاب المصلحة بشكل فعال وبنّاء بما يضمن نجاح السياسات والبرامج واستمراريتها.
- تعزيز الرؤية الشمولية والقدرة على التنبؤ بالتحديات المتوقعة أثناء تنفيذ السياسات والبرامج المختلفة، وذلك من خلال التعرف على خبرات وتجارب المدن العربية المُماثلة والأساليب التي تم اتخاذها للتغلب على تلك التحديات وضمان التنفيذ الناجح واستمرارية البرامج.
- امتلاك أدوات ونماذج عمل للاسترشاد بها وتطبيقها خلال مراحل العمل المختلفة.

6 التحالف الأوروبي للمدن لمناهضة العنصرية والمركز الأوروبي للتدريب والبحوث لحقوق الإنسان والديمقراطية بغراتس. 2017. دليل للمساواة: سياسات المدينة ضد العنصرية. http://www.eccar.info/en/eccar-toolkit-equality

ولا يُقـدّم الدليـل توثيقًـا تفصيليًا للسياسـات والبرامج التي نفّذتهـا المدن العربية لتعزيز الإدمـاج الحضري- فهذه دون شـك عديدة لكي تُحصى ضمـن وثيقـة واحدة. مـع ذلك، يتضمّن الدليـل أمثلة مختصرة لبعض تلـك البرامج بهدف إيضاح المقصـد أو بلورة فكرة تـم طرحها، كما نأمل أن تُشـكّل هـذه الأمثلـة مصدر إلهام يحـث المدن على العمـل والتعاون والتشـبيك بينها. كـما تجدر الإشـارة إلى أن الدليل لا يهـدف لتقديم "قوالـب" جاهـزة الصنـع والتطبيـق، وإنما يقـدّم إرشـادات ونصائح عملية مقترحـة يمكن أن تسـتفيد منها المدن بالشـكل الذي تراه مناسـبًا وبحسـب ظروفها المحليـة في صنع السياسـات المحلية وتنفيذها وتقييمهـا ومتابعتها.

يتنـاول كلّ فصـل مـن فصول الدليـل قضية معينة من قضايـا الإدماج الحضري التـي تقع ضمن نطاق اختصـاص المدن. وقد تـمّ اختيار القضايا الأربـع التـي يتناولهـا الدليل بناءً على نتائـج الاجتماعات التي عُقدت مـع ممثلي المدن العربية المشـاركة وبما يتلاءم مع خطـة العمل من عشر نقـاط الخاصـة بالتحالـف العربي، ومـع أولويات برامج عمل المـدن العربية واليونسـكو والمركـز الأوروبي للتدريب والبحوث لحقوق الإنسـان والديمقراطية بغراتس.

وتـم إصدار الدليل كأحد المطبوعات ضمن سلسـلة "المدن الشـاملة للجميع والمسـتدامة" الصـادرة عن قطاع العلوم الاجتماعية والإنسـانية في اليونسـكو. كما سـيتم العمل على نشره بشـكل تفاعلي مستقبلًا على شـبكة الإنترنت.

لمن هذا الدليل؟

يستهدف الدليل بشكل رئيسي الفئات التالية:

- رؤساء البلديات.
- أعضاء مجالس البلدية.
- التنفيذيين العاملين بالبلديات.
- الجهات المعنية بتصميم وتنفيذ ومتابعة وتقييم المشروعات والبرامج المحلية.

"[...] فإن أي تفوق قائم على العنصرية أو التمييز أو حتى التعصب، هو تفوق خاطئ علميًا وأدبيًا ومشجوب وظالم وخطير اجتماعيًا، وسيؤدي إلى عرقلة تنمية الأفراد والجماعات [...]."

مقتطف من كلمة معالي أمين عمان، د. يوسف الشواربة، في افتتاح ورشة عمل إعداد دليل المدن العربية للإدماج الحضري (عمان، مارس/آذار 2019).

بنية الدليل

يتضمّن الدليل الفصول الأربعة التالية:

1. المشاركة العامة:

الأساليب والآليات - الرسمية منها وغير الرسمية - التي تنتهجها المدن لتعزيز المشاركة العامة في تخطيط المدن وصنع القرار على المستوى المحلي.

2. الوصول إلى المعلومات:

الأساليب والآليات التي تتّبعها المدن لتلبية احتياجات سكان المدينة من المعلومات، بما في ذلك توفير المعلومات الكافية والدقيقة وإتاحتها للجمهور العام وتحديثها بانتظام.

3. الرياضة من أجل إدماج الشباب:

المبادرات والبرامج القائمة على الرياضة والتي تدعمها المدن لتعزيز الإدماج الاجتماعي، ولا سيما بالنسبة للشباب.

4. التربية على المواطنة وحقوق الإنسان:

مبادرات وبرامج التربية والتدريب التي تنفذها المدن لتحسين الوعي وإرساء ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان بين موظفي الخدمة المدنية والجمهور بوجه عام.

كيفية استخدام الدليل

الأهمية	التخطيط	التنفيذ	التقييم

الأهمية: شرح الإشكالية والتعرض لأهمية الموضوع محل الفصل وعلاقته بالتزامات المدن، ولا سيّما تلك الواردة ضمن المواثيق الدولية، والتي يمكن الارتكاز عليها لإقناع المسؤولين بأهمية البرنامج المطروح وضرورته والحصول على الدعم السياسي له. ويتمّ الإشارة إلى ارتباط الموضوع بالمهام الوظيفية الأساسية للمدينة.

التخطيط / التنفيذ / التقييم: إرشادات بشأن "الكيفية" الملائمة لتحقيق البرنامج. وهي مستقاة من تجارب المدن التي شاركت في إعداد الدليل، ومبوّبة بحسب مراحل دورة صنع السياسات بدءًا من التخطيط والتنفيذ وصولًا إلى المتابعة والتقييم. ويتم التعرض بالتفصيل للخطوات الأساسية ضمن كل مرحلة وتحديد التحديات التي قد تواجهها المدينة وسبل التغلب عليها.

☑ قائمة التدقيق كأداة متابعة مختصرة تساعد المدن على تجنب إغفال أي عنصر من عناصر التخطيط والتنفيذ الناجحين.

أمثلة ملهمة لتجارب ناجحة قامت بها المدن من مشروعات وبرامج وسياسات متعلقة بالموضوع محل الفصل.

نصائح مُقدمة من المدن المشاركة لتحسين وتطوير العمل.

إشارة إلى توَفُّر المزيد من المعلومات ضمن كُتيب "نماذج الأداوت التطبيقية".

منهجية إعداد الدليل

تمّت بلورة محتوى الفصول الأربعة من خلال تنظيم ورشتي عمل بهدف الخروج بالمعارف الضمنية المتراكمة بالتجربة لدى المدن، والتي يمكن أن تستفيد منها المدن العربية الأخرى. شارك في ورشتي العمل ممثلون مرشّحون عن المدن العربية الأعضاء في التحالف ممّن يتمتّعون بالخبرة العملية والمعرفة في صنع وتنفيذ السياسات المحلية، ويُلمّون بمواضيع الدليل. كما شارك خبراء محليون من المنظمات الدولية والهيئات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني ممن لديهم خبرة طويلة بالعمل على السياسات الحضرية الشاملة.

> **"ونحن نسعى إلى إقامة مدن ومستوطنات بشرية بإمكان جميع الأشخاص فيها التمتّع بحقوق وفرص متساوية، إلى جانب حرّياتهم الأساسية، مسترشدين بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما فيها الاحترام الكامل للقانون الدولي.**
>
> الفقرة 12، الخطة الحضرية الجديدة "

عُقدت أول ورشة بالقاهرة، مصر في أكتوبر/تشرين الأول 2018 على مدار ثلاثة أيام ونصف حيث تمت مناقشة موضوعي المشاركة العامة، والوصول إلى المعلومات. ونُظمت الورشة الثانية بعمان، الأردن في مارس/آذار 2019 تحت رعاية معالي أمين عمان على مدار ثلاثة أيام وتناولت موضوعي الرياضة من أجل إدماج الشباب، والتربية على المواطنة وحقوق الإنسان. ونظرًا لتناول الورشة الثانية موضوع إدماج الشباب بشكل مباشر وبناء على توصيات الورشة الأولى، تم تخصيص مساحة لمشاركة الشباب بالورشة الثانية بهدف الاستفادة من خبراتهم في العمل البلدي والتطوعي والاستماع إلى آرائهم في كيفية تطوير أداء المدن والتعرّف على رؤيتهم لكيفية الوصول إلى مدينة مستدامة وشاملة للجميع.

تبنت الورشتان منهجية تفاعلية؛ حيث تم تقسيم ممثلي المدن إلى مجموعات عمل قام بتيسيرها أعضاء اليونسكو والمركز الأوروبي للتدريب والبحوث لحقوق الإنسان والديمقراطية وخبراء بالإدماج الحضري. وتم طرح مجموعة من الأسئلة الإرشادية تناولت الجوانب التالية:

- المفهوم والجوانب الحقوقية والحجج والبراهين التي تمت الاستعانة بها والظروف المواتية للبرامج التي تمّ تنفيذها.
- تحديد وإشراك أصحاب المصلحة والمهام العملية الأساسية والتواصل مع الجمهور والتحديات التنفيذية التي واجهتها المدن وكيف تم التغلب عليها.
- مؤشرات التقييم التي تم استخدامها وإجراءات المتابعة وعوامل نجاح البرنامج واستمراريته والدروس المستفادة.

شكلت المعلومات الناتجة عن مجموعات العمل الجزء الأكبر من محتوى الدليل. وتمّت صياغة الفصول الأربعة من قِبَل مجموعة من خبراء الإدماج الحضري (مؤسسة "تكوين" لتنمية المجتمعات المتكاملة، ومقرّها مصر) الذين شاركوا كذلك بتيسير الورشتين سالفتي الذكر. خضع الدليل لمراجعة من قبل ممثلي المدن وكذلك من جانب خبراء إقليميين ودوليين قبل وضعه في صيغته النهائية من قبل اليونسكو.

نُبذة عن تحالف المدن العربية ضد العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصب

تم إطلاق تحالف المدن العربية ضد العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصب يوم 25 يونيو 2008 بمدينة الدار البيضاء، المغرب؛ بهدف إنشاء شبكة للمدن المهتمة بتبادل التجارب من أجل تحسين سياساتها الخاصة بمحاربة العنصرية والإقصاء وكراهية الأجانب والتعصب. في هذا الإطار نظمت اليونسكو في العام ذاته وبشراكة مع بلدية الدار البيضاء اجتماعًا للخبراء وممثلي المدن العربية ومنظمات غير حكومية من المنطقة، تم خلاله الاتفاق على خطة عمل مكونة من عشر نقاط تغطي مختلف المجالات التي هي من اختصاص السلطات البلدية.

لماذا اليونسكو والمركز الأوروبي للتدريب والبحوث لحقوق الإنسان والديمقراطية؟

يعمل قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية في اليونسكو على تعزيز التنمية الحضرية الشاملة والخالية من أي شكل من أشكال التمييز، ويسعى لنشر ثقافة الإدماج والحقوق والمواطنة. وتساند اليونسكو التحالف الدولي للمدن المستدامة الشاملة للجميع والتحالفات الإقليمية والوطنية السبعة التابعة لها (ومنها تحالف المدن العربية ضدّ العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصّب). في حين يُعدّ المركز الأوروبي للتدريب والبحوث لحقوق الإنسان والديمقراطية بيت خبرة ومركزًا جامعيًا للتدريب على حقوق الإنسان. وقد تعاونت اليونسكو من خلال مكتبها في القاهرة مع المركز في تنفيذ عدد من الأنشطة المشتركة لدعم التحالف العربي منذ عام 2017.

خطة العمل من عشر نقاط الخاصة بتحالف المدن العربية ضد العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصب

1. تعزيز اليقظة ضد العنصرية والتمييز بين الجنسين وكراهية الأجانب والتعصب.
2. وضع سياسات بلدية تأخذ بعين الاعتبار محاربة العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصب.
3. رفع مستوى الوعي لدى السكان وتعزيز مشاركتهم.
4. تعزيز التعاون بين البلديات والهيئات المهنية.
5. مساندة ضحايا العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصب.
6. مساندة الفئات السكانية الهشة التي تقع ضحية العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصب.
7. مناهضة العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصب عن طريق التربية.
8. تطبيق منصف وتشاركي للسياسات البلدية.
9. تعزيز الحوار بين الثقافات والتنوع الثقافي واللغوي والتسامح المتبادل.
10. اعتبار المدينة كفضاء للتعايش والتعاون والتقدم.

المصدر: اليونسكو. 2009. SHS/2009/PI/H/1

المشاركون في إعداد الدليل (بالترتيب الأبجدي):

المدن المنتسبة إلى تحالف المدن العربية ضد العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصب التي شاركت في ورش العمل:

- الإسكندرية، جمهورية مصر العربية
  (أحمد صبري الملاح، محمد مسعد)
- بعلبك، الجمهوريّة اللبنانيّة
  (ناصر الطفيلي، ياسر زغيب)
- بغداد، جمهورية العراق
  (نيران جعفر)
- جبيل، الجمهوريّة اللبنانيّة
  (آية يونس، خالد اللقيس)
- الدار البيضاء، المملكة المَغربيّة
  (عبد الجليل أبا زيد)
- رأس المتن، الجمهوريّة اللبنانيّة
  (رجا أبو رسلان، ندى حلاوة)
- الرباط، المملكة المَغربيّة
  (سعاد الزيدي، فتيحة حساني)
- شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية
  (مجدي أبو الفتوح، هاني السباعي)
- الصويرة، المملكة المَغربيّة
  (بوجمعة بومنقار، سعيد بوصيف)
- صيدا، الجمهوريّة اللبنانيّة
  (محمد البابا)
- طنجة، المملكة المَغربيّة
  (آسية أجناو)
- عمان، المملكة الأردنية الهاشمية
  (إعتدال الشوارية، إلهام نواوي، أكرم خريسات، رشا الشوارية)
- القاهرة، جمهورية مصر العربية
  (خليل شعت، سالي الشوادفي، محمد عطية)
- نواكشوط، الجمهورية الإسلامية الموريتانية
  (محمد أحبيبي آج)

المؤلفون والمستشارون:

- دينا خليل، كريم إبراهيم، مروة بركات، سلوى سلمان - مؤسسة "تكوين" لتنمية المجتمعات المتكاملة
- جنى البابا، هبة نصير - مكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم في الدول العربية (القاهرة)
- إيزابيلا مير، بيرناديت كناودر، كلاوس ستارل، مادلينا فيفونا - المركز الأوروبي للتدريب والبحوث لحقوق الإنسان والديمقراطية بغراتس

المراجعون:

- إبراهيم حجازي - مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية (بيروت)
- خالد عبد الحليم - الجامعة الأمريكية بالقاهرة
- سهى فاروق - برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، المكتب الإقليمي بالقاهرة
- دورين دوبوا، سارة جارسيا، ليندا تينيو - اليونسكو (باريس)
- راؤول فالدز كوتيرا، كريستينا دروس، كونستانتيوس باجرتس - معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة
- نها التني - المعهد العربي لإنماء المدن

الخبراء المشاركون في ورش العمل:

- آمال دغلس، خبيرة التطوير العمراني
- إبراهيم الهبارنة، أمانة عمان الكبرى
- جومانا باداد، شركة "تراث"
- خالد عبد الحليم، الجامعة الأمريكية بالقاهرة
- ديما أبو ثيب، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية – مكتب عمّان
- سابرينا ساليس، مكتب اليونسكو بعمان
- سهى فاروق، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية – المكتب الإقليمي بالقاهرة
- عمر نجاتي، مختبر عمران القاهرة للتصميم والدراسات
- نانسي أبو حيانة، أمانة عمان الكبرى

الشباب المشاركون في ورش العمل:

- رنا حسونة، هبة أنطون - صيدا
- لما الزيادات، ليث نصار - عمان
- هدى عبد الستار - الإسكندرية
- هشام الكوثر - الصويرة

المتطوعون في ورش العمل:

- آية حماد، سلوى سلمان، مروة شيخون - القاهرة
- بيرناديتا فيارلي، شهد ليث - عمان

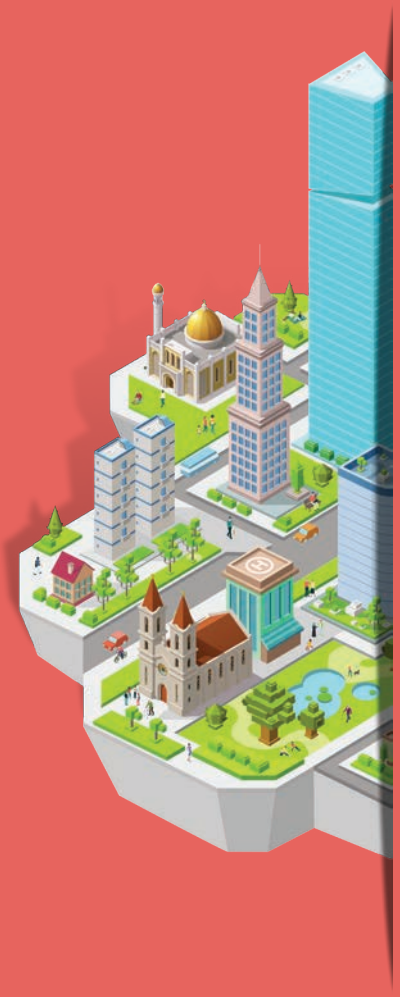

المشاركة العامة

© Rawpixel.com/Shutterstock.com

1. لماذا المشاركة العامة؟

1.1. إشكالية المشاركة العامة ضمن إطار المدن

تُشكّل المشاركة العامة للسكان في شؤون المدينة عاملًا تمكينيًا للحكومات المحلية في اتخاذ القرارات الرشيدة بشأن مدنها، ذلك أنها تتيح التعرف المباشر وعن قرب على أولويات واحتياجات السكان باختلاف فئاتهم، والاستجابة إلى تلك الأولويات والاحتياجات من خلال إجراءات وبرامج ومشاريع مناسبة. فالمشاركة العامة تُشكل فرصة للاستماع إلى وجهات النظر المختلفة، والحصول على المعلومات والبيانات والخيارات الممكنة بطرق علمية، كما أنها تُساعد في الحصول على دعم ومساندة الأطراف المعنية، سواء معنويًا (الدعم/ الرضا الاجتماعي) أو ماديًا (الموارد الفنية والمالية).

وعلى الرُغم من تناول قضية المشاركة العامة في العديد من الأبحاث ودورها المهم في خلق مناخ من الرضا العام تجاه الخطط المحلية وضمان الاستمرارية، ما زالت السُبل المختلفة لتحقيق تلك المشاركة عمليًا على المستوى المحلي قيد البحث والاختبار؛ حيث تقارب المدن مسألة المشاركة العامة بأشكال وآليات مختلفة حسب الظروف والإطار المؤسسي لكلّ منها.

مبادئ المشاركة العامة

1. الالتزام بإشراك سكان المدينة وتعزيز مساهمة أكبر عدد منهم في كافة خطوات دورة صنع السياسات.
2. ضمان تمثيل عادل وكفء لكافة الفئات المختلفة من سكان المدينة وكذلك الجهات الفاعلة الغير حكومية.
3. الإستجابة بكفاءة لمطالب واحتياجات سكان المدينة.
4. تثقيف الجمهور والرفع من مستوى معرفته بحقوقه وواجباته، لكي تكون مشاركته مجدية وليست صورية.

2.1. فوائد المشاركة العامة من منظور المدن العربية المشاركة

- رفع مستوى ثقة السكان بالحكومات المحلية وتعزيز الدعم المجتمعي للخطط والبرامج المحلية.
- الشعور بالانتماء والمواطنة نتيجة إشراك المواطن في صنع وتنفيذ الخطط والبرامج المحلية وبالتالي إنماء الشعور بالمسؤولية وما يترتب على ذلك من تحقيق إنتاجية أكبر ودفع للاقتصاد المحلي.
- تعزيز اللامركزية من خلال تمكين المؤسسات المحلية من اتخاذ الإجراءات اللازمة لإتاحة عملية المشاركة.
- تحسين نوعية الخدمات والبرامج المُقدمة وضمان ملاءمتها لاحتياجات ومتطلبات السكان، وتمكين سكان المدينة من الوصول إليها بشكل أفضل.
- رفع الوعي العام حول وظيفة المؤسسات المحلية وطريقة عملها وحدود وقيود عمل الهيئات المحلية المختلفة.
- تحسين فهم سكان المدينة للقرارات والخطط الواجب اتخاذها من جانب المدينة، ما يؤدي إلى الحصول على دعمهم ومساندتهم أثناء التنفيذ.
- تطوير حلول جديدة ومبتكرة عبر الاستفادة من الخبرات الفنية المتخصصة لدى بعض السكان والقطاع الخاص والمجتمع المدني.
- التواصل الدائم مع أفراد المجتمع ومعرفة توجهات الرأي العام واختبار مدى الرضا المجتمعي حول خطط وبرامج المدينة.
- تمكين السكان من لعب دور المُراقب لمتابعة تنفيذ الخطط المحلية والرجوع إلى الهيئات المحلية لمساءلتها أو تبليغها عن أي تقصير، وذلك نتيجة إتاحة المعلومات وإقامة حوار مستمر مع أفراد المجتمع.
- تحقيق تماسك مجتمعي أكبر، من خلال إشراك الفئات المهمشة في المناقشات، وبناء العلاقات داخل وبين المجتمعات المختلفة والفئات الاجتماعية ("الترابط" ورأس المال الاجتماعي).
- إنشاء شبكات جديدة تُمكّن أصحاب المصلحة المختلفين من العمل معًا نتيجة بناء علاقات أكثر إيجابية تستند إلى معرفة أفضل للأطراف.

إنشاء سدود لمواجهة السيول، شرم الشيخ، مصر

أثناء التخطيط لإنشاء السدود للتصدي لمشكلة السيول، أشركت مدينة شرم الشيخ البدو للاستماع لآرائهم ومقترحاتهم باعتبارهم الفئة الأكثر علمًا بطبيعة المنطقة التي يسكنوها، والأكثر امتلاكًا للمعارف والخبرات التقليدية. وقد تم بالفعل الأخذ بمقترحاتهم المستندة إلى التجربة العملية وإدخال تعديلات مهمة في عملية تصميم السدود.

3.1. المشاركة العامة والتزامات المدن العربية

خطة النقاط العشر لتحالف المدن العربية ضد العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصب[1]

الالتزام الثالث:
رفع مستوى الوعي لدى السكان وتعزيز مشاركتهم

تبني مقاربة تشاركية قصد تطوير آليات بين الإدارة البلدية والسكان في ما يخص محاربة العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصب.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

تُعـدّ المشـاركة في الإدارة المحليـة والحيـاة السياسـية مـن أهم المبـادئ التي تدعـم النهج التنمـوي القائـم على حقوق الإنسـان.

- **المادة 21:** "لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلاده، إما مباشرةً وإما بواسطة ممثلين يُختارون في حرية". وتقوم هذه المشاركة على ثلاثة حقوق: الحق في التعبير (المادة 19)، وحق التجمع السلمي (المادة 20)، وحق تكوين النقابات (المادة 23 (4)).

خطة التنمية المستدامة لعام 2030

تُعـد المشـاركة المجتمعيـة أحـد أهـم أسـس الإدمـاج الاجتماعـي المُـدرج ضمـن الهـدف العـاشر مـن أهـداف التنميـة المُسـتدامة المعنـي بـ"الحـد مـن انعـدام المسـاواة داخـل البلـدان وفيـما بينهـا"، وتحديـدًا الغايـة 10-2:

الغاية 10-2 تمكـين وتعزيـز الإدمـاج الاجتماعـي والاقتصـادي والسـياسي للجميـع، بغـض النظـر عـن السـن أو الجنـس أو الإعاقـة أو العـرق أو الإثنيـة أو الأصـل أو الديـن أو الوضـع الاقتصـادي أو غـير ذلـك، بحلـول عـام 2030.

وكذلك في الهدف الحادي عشر المعني بـ"جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة"، وتحديدًا الغاية 11-3:

الغاية 11-3 تعزيـز التوسـع الحـضري الشـامل للجميـع والمسـتدام، والقدرة عـلى تخطيط وإدارة المسـتوطنات البشريـة في جميـع البلـدان عـلى نحـو قائـم عـلى المشـاركة ومتكامـل ومسـتدام، بحلول عـام 2030.

1 خطة عمل مكونة من عشرة التزامات تغطي مختلف مجالات اختصاص سلطات المدينة مثل التعليم والسكن والتوظيف وغيرها. وقّعت المدن العربية الأعضاء بالتحالف على الخطة وتعهدت بدمجها في استراتيجياتها وسياساتها البلدية، وإشراك مختلف الجهات الفاعلة داخل المجتمع المدني في تنفيذها والترويج لها. لمزيد من المعلومات، يُرجى الرجوع إلى https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000183012_ara

الخطة الحضرية الجديدة

تناولت الخطة الحضرية الجديدة 2016 مسألة المشاركة العامة ضمن فقرات مختلفة، نذكر منها على سبيل المثال:

الفقرة 41: "ونلتزم بتعزيز الآليات المؤسسية والسياسية والقانونية والمالية في المدن والمستوطنات البشرية من أجل اعتماد برامج موسعة النطاق، تمشيًا مع السياسات الوطنية، تتيح للجميع المشاركة المجدية في عمليات صنع القرارات والتخطيط والمتابعة [...]".

مُساهمة المشاركة العامة في أداء المدينة لوظائفها

ترتبط المشاركة العامة بتعزيز مهمة المدينة **كمؤسسة ديمقراطية** تعمل على ضمان عملية تشاركية يُمثل فيها جميع فئات المجتمع **وكصانعة للقرارات** الرشيدة التي تستجيب لاحتياجات سكان المدينة، وأخيرًا **كمقدم للخدمات** بالشراكة مع جهات مختلفة لضمان وصول كل سكان المدينة إلى تلك الخدمات بالشكل الكفء والفعّال.

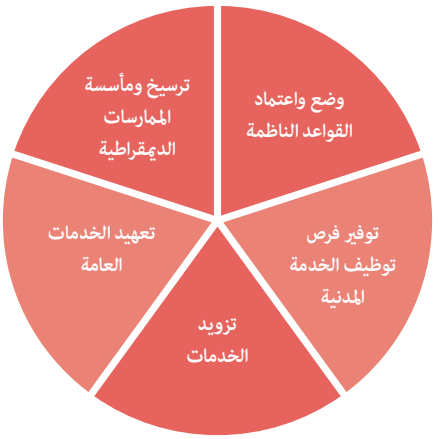

وظائف المدينة الخمس

2. التخطيط للمشاركة العامة

1.2. تحديد أصحاب المصلحة

تقارب المدن العربية مسألة تحديد أصحاب المصلحة المفترض إشراكهم (الجهات أو الأشخاص) بطرق مختلفة:

- تحديد أصحاب مصلحة مختلفين عبر مراحل دورة صنع السياسة (التخطيط، التنفيذ، المتابعة والتقييم) حسب طبيعة المرحلة ومتطلباتها؛ فقد تتطلب مرحلة التخطيط مثلًا إشراك فنيين ومتخصصين إلى جانب المستفيدين المباشرين؛ أو
- تحديد جميع أصحاب المصلحة مرة واحدة مع بدء التخطيط واستمرار مشاركة المجموعة ذاتها عبر كافة مراحل دورة صنع السياسات؛ أو
- تحديد أصحاب المصلحة في مرحلتي التخطيط والتقييم، واستثناء مشاركتهم في مرحلة التنفيذ.

ويمكن تصنيف أصحاب المصلحة حسب دورهم إلى ثلاث مجموعات رئيسية كما يرد في الجدول أدناه:

المستفيدون المباشرون	المشاركون في التنفيذ	المؤثرون في عملية التنفيذ
المجموعة التي ستتأثر بشكل مباشر بالبرنامج مثل سكان حي معيّن أو أصحاب المحلات في منطقة التنفيذ.	الأطراف التي ستلعب دورًا مباشرًا في تنفيذ البرنامج، مثل الحكومات المحلية، وشركات المياه والكهرباء.	الأطراف المؤثرة في نتيجة البرنامج مثل الوزارات المُشرفة، والإعلام، والمجتمع المدني.

ولضمان فاعلية المشاركة العامة، يجب التأكد من إشراك الفئات المُهمشة ودفعها للمشاركة وإبداء الرأي خلال المراحل المختلفة لصنع الخطط والبرامج. وقد اتبعت العديد من المدن العربية بعض الخطوات في هذا الشأن، منها على سبيل المثال:

- وضع إرشادات واضحة للاجتماعات التشاورية تتضمن تحديدًا واضحًا للهدف من مشاركتهم والأدوار المتوقعة منهم، وصياغة الرسائل المُراد إيصالها بشكل يتناسب مع ثقافتهم.
- ضمان توافر مساحة من الأمان والثقة من خلال تجنب سيطرة الأطراف الأقوى على الفئات الأخرى؛ خاصةً إذا كان ذلك سيؤثر سلبًا على مشاركة آرائهم بصراحة وطمأنينة.
- اختيار الأماكن التي تُعقد بها الاجتماعات بعناية بحيث تكون سهلة الوصول ومناسبة لاحتياجاتهم. على سبيل المثال، اختيار الأماكن الميسّرة للأشخاص ذوي الإعاقة، استخدام لغة مناسبة ثقافيًا مع الفئات المستهدفة، قُرب الأماكن جغرافيًا لضمان مشاركة النساء والأطفال، استخدام وسائل عصرية وحديثة للتواصل تتناسب مع فئة الشباب.
- تنويع الوسائل المُستخدمة للتواصل معهم مثل وسائل الإعلام المختلفة، ووسائل التكنولوجيا الحديثة، ووسائل التواصل الاجتماعي، والدعوات الفردية، إلخ.

مراجعة مصفوفة تحليل القوة لأصحاب المصلحة ضمن "نماذج الأدوات التطبيقية".

تطوير شارع النبي دانيال، الإسكندرية، مصر

قامت السلطة المحلية بتحديد مجموعة مختلفة من أصحاب المصلحة لكل مرحلة من مراحل مشروع تطوير شارع النبي دانيال بالإسكندرية، كالآتي:

مرحلة التخطيط:

تم إشراك المجموعات التي ستلعب دورًا في تنفيذ الخطة من المتخصصين والمهنيين في مجال التطوير الحضري والمجالات الأخرى ذات الصلة (مثلًا مهندسين متخصصين من جامعة الإسكندرية ومكتبة الإسكندرية).

مرحلة التنفيذ:

تمت الاستعانة بمجموعة أكبر من الأشخاص من خلال تضمين المجموعة التي ستتأثر بشكل مباشر من سكان الشارع الذي يتم تطويره بالإضافة إلى الباعة والمؤسسات التجارية؛ حيث اهتمت المدينة بالقطاع الخاص باعتباره قطاعًا فاعلًا يجب إشراكه.

مرحلة التقييم:

دُعيت مجموعات أوسع من أصحاب المصلحة للمشاركة في رصد وتقييم المشروع، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني التي كانت تراقب وتتابع تنفيذ المشروع.

تحديد مستوى المشاركة والنتائج المتوقعة من المشاركة مُسبقًا يُجنب شعور السكان بالإحباط ويُعزّز الشفافية والثقة بين جميع الأطراف المعنية.

2.2. تحديد نوع المشاركة العامة وأهدافها

تكمن أهمية تحديد نوع المشاركة وأهدافها في تجنب عدد من المشاكل والتحديات التي غالبًا ما تواجه السلطات المحلية عند تطبيق المشاركة العامة، وأهمّها اختلاف التوقعات بين الأطراف المشاركة، ما قد يؤدي إلى أزمة ثقة. بالتالي، يُنصح بأن يجيب القائمون على عملية المشاركة على الأسئلة التالية بطريقة واضحة ودقيقة تمنع وجود تفسيرات متناقضة:

- ما هي درجة المشاركة المطلوبة؟
- ما هو الغرض (أو النتيجة المتوقعة) من تنفيذ المشاركة العامة؟
- من هم أصحاب المصلحة المباشرون وما هو دورهم؟
- ما هي المعلومات التي يمكن مشاركتها مع الجمهور (مثلًا ميزانية المشروع)؟
- كيف سيتمّ التعامل مع نتائج عملية المشاركة العامة، ولا سيّما الاختلافات في وجهات النظر؟

ويُنصح بمشاركة الإجابات عن الأسئلة أعلاه مع الأطراف المدعوة للمشاركة، وذلك لضمان توحيد الرؤى والتوقعات بين سكان المدينة والقائمين على المشاركة من جهة والمسؤولين المحليين من جهة أخرى، وتجنب الإحباط والشعور بعدم الثقة الذي يمكن أن يعيق محاولات المشاركة.

من الأخطاء الشائعة، على سبيل المثال، أن يخطط المسؤولون لعقد جلسات تشاورية مع سكان المدينة بهدف الاستماع إلى ملاحظاتهم واقتراحاتهم دون التقيد بالأخذ بها عند التنفيذ، في حين يعتقد السكان المشاركون أنها جلسات استشارية بمعنى أنه ستتم الاستجابة تلقائيًا إلى مقترحاتهم. وغالبًا ما يؤدي هذا التناقض في توقعات الطرفين إلى شعور السكان بالإحباط واهتزاز ثقتهم بالمسؤولين. ويمكن تدارك هذا الأمر عبر توضيح نوع المشاركة والهدف المتوقع من الجلسات مُسبقًا.

وهناك نوعان أساسيان من المشاركة العامة:

المشاركة السلبية

مشاركة "تنازلية" (من الأعلى إلى الأسفل top-down).

تهدف للتعبئة الجماهيرية لإنجاز البرامج المقررة سلفًا، وبالتالي فإنها لا تؤثر بشكل ملحوظ في عملية اتخاذ القرارات. ويتم غالبًا إشراك سكان المدينة في مرحلة متأخرة وبعد اتخاذ القرارات عبر توفير معلومات محدودة وقياس رد الفعل.

مقياس النجاح: مدى تحقيق الأهداف الموضوعة سلفًا، دون الأخذ في الاعتبار مدى الرضا العام أو الاستجابة الفعلية لاحتياجات السكان.

المشاركة الفعَّالة

مشاركة "تصاعدية" (من الأسفل إلى الأعلى bottom-up).

هي من مبادئ الحوكمة الأساسية وآلية لتعزيز الديمقراطية من خلال إشراك جميع أطياف المجتمع في مراحل التخطيط، والتنفيذ، والتقييم. تعتمد المشاركة الفعالة على إتاحة المعلومات بشفافية، والتشاور، والتفاوض مع أصحاب المصلحة في مراحل اتخاذ القرار المختلفة.

مقياس النجاح: إلى جانب تحقيق أهداف الخطة، قياس الأثر ومدى تحقيق التوافق ورضا أصحاب المصلحة.

وضمـن هذيـن النوعـين من المشـاركة هناك مسـتويات مختلفة بدءًا مـن مجرد إعلام أصحـاب المصلحة، أو التشـاور معهم، وصـولًا إلى أعلى درجـة مـن المشـاركة العامة وهـي الإنتاج بالمشـاركة بـين سـكان المدينـة والإدارة المحلية للمدينـة. وينتج عن كل مسـتوى من مسـتويات المشـاركة نتيجـة مختلفة من حيث إدماج السـكان في عملية صنع السياسـات. ومـن الخطوات الإيجابيـة اتباع عدد من المدن العربية أسـلوب الإنتـاج بالمشـاركة؛ مثل إدماج الشـباب في مرحلة التخطيط في الإسـكندرية بمصر، ورأس المـتن، وصيدا بلبنان، ومشـاركة شركات القطاع الخاص في الدار البيضـاء بالمغرب.

الإخبار/ الإعلام

أقل درجات المشاركة حيث يـقـوم صناع السياسات في إدارة المدينة بإعلام سكان المدينة بـالـقـرارات بعد اتخاذها. تعتمد المـشـاركـة الـعـامـة بشكل أسـاسي على نـشـر المـعـلـومـات بـشـفـافـيـة ودون حجب، إلا في بعض الحالات الاستثنائية (بـرجـاء مـراجـعـة فـصـل الـوصـول إلى المعلومات). غير أن نـشـر المـعـلـومـات لا يعتبر كافيًا لتحقيق مشاركة فعالة.

التشاور

يقوم على تبادل الآراء بين المسؤولين وسكان المـديـنـة. ولـضـمان تكافؤ الفرص، يجب التأكد من مشاركة أكبر عدد من أصحاب المـصـلـحـة، وضـمان أن تكون المشاركة مؤثرة في صنع القرار وليست فقط إجراءًا شـكـلـيًـا يـحـدث في مراحل متأخرة من اتخاذ القرار. وفي هذه الدرجة من المشاركة يقوم المسؤولون بأخذ آراء ومقترحات سكان المدينة دون الأخذ بها بالضرورة.

الاسترضاء

تعتمد هذه الدرجة مـن المـشـاركـة على التشاور بين المسؤولين وسكان المدينة، مع وجود اختلاف أساسي في أن المـسـؤولـين يقررون مسبقًا القيام بـتـغـيـرات بسيطة ومحددة بناء على آراء ومقترحات المشاركين؛ وذلـك لاسترضائهم ولخلق شعور لديهم بأن مشاركتهم فعّالة ومؤثرة في القرارات.

التعاون

درجـة أعـلى من التشاور والاسترضاء حـيـث يـتـعـاون المسؤولون مع سكان المدينة في اتخاذ الكثير من الـقـرارات سواء في مرحلة التخطيط أو التنفيذ أو التقييم، ويُـسـمـح لـسـكـان المـديـنـة بالتفاوض والـنـقـاش. ولـكـن السلطة والـقـرارات الأخيرة تبقى في أيدي المسؤولين.

الإنتاج بالمشاركة

أعـلى درجـة من درجـات المشاركة، حيث يتم اتخاذ جميع الـقـرارات بالتشارك خلال جميع مراحل دورة صنع السياسات.

وتشمل أمثلة الإنتاج بالمشاركة، التصميم المشترك في تخطيط الخدمات، والمشاركة في صنع الـقـرار وفي تخصيص المـوارد، وتـقـديـم وتقييم الخدمات.

حديقة الأزهر، القاهرة، مصر

هـدف المشروع إلى إنشـاء مسـاحة عامة خضراء على مسـاحة 30 هكتارًا في وسـط مدينة القاهـرة، وإعادة إحياء الحي الشـعبي الملاصـق للحديقـة (الـدرب الأحمـر) مـع المحافظة عـلى الإرث التاريخـي للمنطقـة. نُفّذ المشروع مـن طرف مؤسسـات دولية بالتعاون والتنسـيق مع محافظـة القاهرة.

واتُبـع منهج المشـاركة الشـعبية، حيث عُقدت اجتماعات وأُجريت مسـوح لتحديـد الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية بمشـاركة السـكان المحليين، ومنظـمات محلية غير حكومية وهيئات تابعـة للمحافظة، وممثلين عن الحي، ورجـال أعمال محليين. وتم إشراك هـذه المجموعـات خلال مراحـل المشروع كافة والتي شـملت جمـع المعلومـات وتحليلها، وتحديد المشـكلة، والتنفيـذ والصيانة والمتابعة وامتدت لتشـمل المشـاركة في اقتراح الحلـول وتقييمها واختيـار الحلول المُثلى.

3.2. ضمان الاستمرارية

إن توفّر بعض العوامل المساعدة من شأنه أن يضمن استمرارية المشاركة العامة ونجاحها. ومن الأمثلة على تلك العوامل ما يلي:

عوامل تنظيمية / تشريعية	عوامل سياسية / تقنية	عوامل اقتصادية / اجتماعية
• تعريف المشاركة في القانون بشكل لا يسمح بالتفسيرات المتباينة. • تبني سياسات محلية توضح بالتفصيل طبيعة المشاركة، وآلياتها، والجهات المساهمة في ذلك. • وجود مواد في القانون تحمي موظفي الإدارة المحلية والبلديات من المساءلة إذا قاموا بـإشراك السكان وتعديل البرامج طبقا لمقترحاتهم، أو إتاحة بعض المعلومات. • "مأسسة" المشاركة في الأطر التنظيمية لمؤسسات الإدارة المحلية.	• تمكين الأفـراد والمـؤسـسـات من الحصول على المعلومات اللازمة. • تمكين سكان المدينة واعتبارهم ليس فقط مُتلقين للخدمة وإنما أصحاب حق في اتخاذ قرارات مستنيرة. • فاعلية اللامركزية الإدارية. • توفّر برامج وطنية داعمة / تمويل وطني.	• توفر البنية التحتية والموارد الضرورية لتنفيذ آليات المشاركة العامة. • وجود مجتمع مدني وفئات مجتمعية نشطة. • وجود استعداد ورغبة في المشاركة من المجتمع والقادة المحليين. • الاستفادة من هياكل القيادة التقليدية القائمة في العديد من المدن العربية. • الإقـرار بوجود مجموعات مهمشة والسعي لإشراكهم بصورة عادلة. • التعامل مع المعوقات الثقافية التي قد تمنع فئات معينة من المشاركة (مثلًا المرأة).

التشخيص التشاركي، طنجة، المغرب

اعتمدت مدينة طنجة خلال عملية وضع برنامج عملها نهج التشخيص التشاركي الهادف إلى تحديد معطيات الوضع القائم بمشاركة مختلف فئات المجتمع. أشركت البلدية كل الفاعلين المحليين من السكان، والمؤسسات العمومية والمجتمع المدني من خلال عقد لقاءات وورش عمل تشاركية ساهمت في التعرف بعمق على احتياجاتهم ومقترحاتهم حول موضوعات محددة سلفًا.

☑ قائمة التدقيق - مرحلة التخطيط

- ☑ تحديد الجوانب الحقوقية والتنموية الداعمة للمشاركة العامة.
- ☑ تحديد نوع ودرجة المشاركة العامة المرغوبة والتي تناسب الأهداف الموضوعة.
- ☑ تحديد الفئات المهمشة.
- ☑ وضع وتنفيذ آليات مناسبة لإشراك الفئات المهمشة.
- ☑ تحديد أصحاب المصلحة.
- ☑ وضع وتنفيذ آليات مناسبة لإشراك أصحاب المصلحة.
- ☑ دراسة سبل الاستدامة وتحديد الخطوات اللازمة للتقليل من مخاطر عدم الاستمرارية.

تواصل المسئولين مع السكان، عمان، الأردن

يجتمع أمين أمانة عمان وجهًا لوجه مع سكان المدينة بشكل دوري للاستماع إلى مطالبهم والإجابة عن استفساراتهم، وقد تمّت الاستجابة إلى العديد من طلبات السكان. ويتم بث الاجتماعات مباشرة على إذاعة الراديو وتسجيلها عبر الإنترنت.

3. تنفيذ المشاركة العامة

1.3. توزيع الأدوار

يعتمد التنفيذ الجيد والكفء للمشاركة العامة على توزيع صحيح وواضح للأدوار بين أصحاب المصلحة المختلفين، كما هو مقترح في الجدول أدناه:

صاحب المصلحة	الدور المتوقع خلال مرحلة التنفيذ
الجهات الحكومية	• الإعلان عن البرامج والمشاريع المحلية. • التنسيق والتعاون في توفير الموارد المادية والمالية اللازمة للتنفيذ.
القادة المجتمعيون	• المشاركة في اجتماعات مجالس المدينة المحلية واجتماعات اللجان وجلسات الاستماع والمناقشات. • المشاركة في تنظيم الجلسات النقاشية. • جذب الأطراف المعنية وتقريب وجهات النظر بين السلطات المحلية والسكان.
المجتمع المدني	• نقل آراء السكان إلى السلطات المحلية والتعبير عن الاحتياجات المحلية. • تقديم الخبرة الفنية (مثلًا التدريب، وتبسيط المضمون، وإعداد الدراسات التي يمكن استخدامها في تطوير البرامج المحلية، والمشاركة في طرح التعديلات القانونية، إلخ). • إدماج السكان من خلال تشجيعهم على المشاركة ولعب دور الوسيط بين السكان والسلطات المحلية.
القطاع الخاص	• دراسة ردود أفعال السكان وتقييمهم لمختلف الخدمات، بالإضافة إلى دراسة احتياجات السكان. • إنشاء وإدارة البوابات الحكومية الإلكترونية وغيرها من المنصات والوسائل التكنولوجية لتيسير عملية المشاركة ووصول سكان المدينة إلى المعلومات.

مراجعة مصفوفة تحليل القوة لأصحاب المصلحة ضمن "نماذج الأدوات التطبيقية".

2.3. اختيار وسائل المشاركة العامة

يتـم اختيار وسـيلة المشـاركة العامة حسـب الأهداف المرجـوة من المشـاركة، ونوع ودرجة المشـاركة، ومرحلـة دورة صنع السياسـات. على سـبيل المثال، فقد يتمّ تفضيل وسـائل المشـاركة التي تسـمح بالحـوار المعمّق مثل المجموعات النقاشـية المركزة خلال مرحلـة التخطيط، مقابل تفضيـل الوسـائل الكمية مثل الاسـتبيانات خلال مرحلة المتابعـة والتقييم. ولكل من تلك الوسـائل مزايا وعيوب وعوامل مسـاعدة على النجاح كـما هو مبيّن في الجـدول أدناه:

وسيلة المشاركة	وصف الوسيلة	عوامل النجاح/ نصائح عملية	نقاط القوة والضعف
جلسات التشاور المجتمعية (مراجعة نموذج تنظيم جلسات التشاور المجتمعية ضمن "نماذج الأدوات تطبيقية")	أكدت العديد من المدن العربية على أهمية جلسات التشاور المجتمعية كوسيلة للإدماج والمشاركة العامة. ويختلف تصميم هذه الجلسات حسب جدية السلطة المنظمة والهدف المرجو. في مرحلة التخطيط تهدف جلسات التشاور إلى مشاركة المعلومات بشفافية وتدوين اقتراحات سكان المدينة. أما في المراحل التالية، فقد تسعى الجهة المنظمة/ السلطة المحلية لمشاركة أكبر عدد من أصحاب المصلحة وسكان المدينة، لتبادل الآراء والمقترحات بخصوص طُرق تنفيذ المقترحات المتفق عليها ومواجهة التحديات التنفيذية وتقييم النتائج.	• مشاركة أكبر مجموعة من سكان المدينة وأصحاب المصلحة. • سهولة الوصول إلى مكان انعقاد الجلسات من حيث الوقت والمكان. • توضيح والاتفاق على تعليمات تنظيم الجلسة، والهدف منها، وما إن كانت نتائجها ملزمة. • توفير جو من الثقة ومساحة آمنة للتعبير عن الآراء المختلفة وفرص متساوية للحوار.	**نقاط القوة:** السماح بمشاركة معلومات وبمناقشات أكثر عمقًا وتفصيلًا. **نقاط الضعف:** صعوبة التحكم في المناقشات التي قد تحيد عن موضوع الجلسة الأصلي نحو قضايا عرضية. قد تكون هذه الوسيلة أكثر فائدة خلال المراحل الأولى التي تتم فيها مناقشة فكرة البرنامج أو المشروع وخطته الأولية قبل اعتمادها رسميًا.

وسيلة المشاركة	وصف الوسيلة	عوامل النجاح/ نصائح عملية	نقاط القوة والضعف
المسوحات والاستبيانات	تستخدم المسوحات والاستبيانات للحصول على كمية أكبر من المعلومات التي تستهدف قضايا محددة قيد البحث. يتمّ إجراء المسح بعد تحديد حجم العينة التي تسمح بتمثيل المجموعات المستهدفة المختلفة و تدريب الباحثين الميدانيين على كيفية استخدام الاستبيان.	• أن تكون العينة مُمثلة لجميع المجموعات المستهدفة بشكل عادل. • ألا يكون عدد الأسئلة في الاستبيان كبيرًا حتى لا يفقد المبحوثون الاهتمام، وتجنب استخدام المصطلحات المعقدة. • تدريب الباحثين الميدانيين على كيفية إجراء الاستبيان ومراقبة جودة عملهم (ضمان عدم ملء الباحثين الميدانيين للاستبيانات بأنفسهم). • استخدام نظام بسيط ومباشر لإدخال وتنظيم البيانات.	**نقاط القوة:** يمكن الحصول على معلومات واضحة ودقيقة حول الموضوع قيد البحث. **نقاط الضعف:** المعلومات التي يتم الحصول عليها هي كمّية ولا تسمح لإجراء تحليل كيفي. قد تكون هذه الوسيلة أكثر فائدة خلال مرحلتي الرصد والتقييم.
المجموعات النقاشية المُركّزة	تستند المجموعات النقاشية المركزة على اختيار عدد قليل من الأشخاص، حوالي 5-10 أفراد، لمناقشة موضوع ما من خلال طرح المُيسّر لمجموعة من الأسئلة المحددة، ويقوم مُدوّن بتوثيق آراء واقتراحات المشاركين. يمكن أن تتم دعوة فئات مختلفة للمجموعة النقاشية (مثلًا ذكور وإناث)، أو دعوة فئة واحدة، حسب النهج المتبع والثقافة السائدة.	• أن يكون الميسّر مدربًا بشكل جيد على كيفية طرح الأسئلة وإدارة النقاش ولديه خبرة في إجراء المجموعات النقاشية المركزة. • اتخاذ قرار مسبق بشأن ما إذا كانت المجموعة ستكون متنوعة أم متجانسة (على سبيل المثال، قد يؤدي وجود رجال ونساء في نفس المجموعة إلى إجابات أكثر عمقًا، ولكن في أوقات أخرى ترفض النساء الإجابة في وجود الرجال. كذلك الأمر بالنسبة للمجموعات التي تضمّ مديرين وموظفين). • أن يكون النقاش مبنيًا على عدد محدود من الأسئلة للسماح لكل عضو بأخذ وقته في الإجابة. • وجود استراتيجية للتعامل مع الأعضاء الخجولين الذين لا يرغبون في الإجابة على الأسئلة.	**نقاط القوة:** يسمح بإجراء مناقشات عميقة وجمع البيانات الكيفية، مع القدرة على التحكم في مسار النقاش وإعادة توجيهه إن لزم الأمر. **نقاط الضعف:** صعوبة إجراء عدد كبير من المجموعات بسبب ارتفاع التكلفة والوقت الذي تستغرقه، ما يحد من عدد المشاركين. قد تكون هذه الوسيلة أكثر فائدة خلال مرحلة تحديد المشكلة حيث الاحتياج لمعلومات مركزة ومتعمقة.

وسيلة المشاركة	وصف الوسيلة	عوامل النجاح/ نصائح عملية	نقاط القوة والضعف
التصميم التشاركي	التصميم التشاركي هو نموذج تصميم وتخطيط حضري يؤكد على إشراك المجتمع بأكمله في العمليات التصميمية للمشروعات الحضرية. يهدف التصميم التشاركي إلى تقريب وجهات النظر بين المشاركين وتفادي الصراعات بين الأطراف المتنازعة. بالإضافة إلى ذلك، تتمتع المجموعات المهمشة بفرصة المشاركة في عملية التخطيط والتصميم للمشروعات. قد يتم استخدام آلية رسم الخرائط المجتمعية كواحدة من اقوى الأدوات البصرية لتحديد أماكن عدم المساواة. تقدّم الخرائط المجتمعية مجموعة بيانات هائلة وواضحة، وتسمح بتمثيل أكبر للمجموعات المختلفة.	• ضمان تمثيل المجموعات المختلفة داخل المجتمع بشكل عادل، مع التأكيد على المشاركة الفعالة للفئات المهمشة. • أن تكون الميزانية المتاحة للمشروع الحضري قيد البحث واضحة ومعروفة للجميع مسبقًا لضمان عدم تجاوزها. • إجراء جلسات توعية قبل البدء في أنشطة التصميم لضمان حصول سكان المدينة على جميع المعلومات اللازمة. • تبني استراتيجية للتعامل مع اختلافات الرأي والصراعات المحتملة بين المجموعات المختلفة.	• **نقاط القوة:** يسمح لعدد كبير من أعضاء المجتمع بالمشاركة وتوضح العلاقات الاجتماعية والعلاقات المكانية والجغرافية وهذا النهج يضمن أن تعكس معظم الخطط الاحتياجات الفعلية للمجتمع. • **نقاط الضعف:** معقد في التنفيذ، ما يتطلب الكثير من التنظيم والتفاوض والوقت. كما يتطلب الأمر قيام المخططين بتبسيط العملية إلى حد كبير، بما في ذلك أساليب ومصطلحات التخطيط التي يستخدمونها.

3.3. تحديات التنفيذ

إقناع الجهات المعارضة

قد تتعدّد الجهات المعارضة للبرنامج التنموي الذي ترغب المدينة في تنفيذه، وغالبًا ما تشمل الفئات التي يُتوقّع أن تتضرر من تنفيذ البرنامج. على سبيل المثال، قد يعارض الباعة المتجولون أو المنتجون الزراعيون أو جمعيات التجار تغيير وجهة استخدام منطقة ما أو تحويلها إلى منطقة مشاة. وأحيانًا أخرى، تكون المعارضة سياسية بحتة لاختلاف أولويات وأجندات الجهات الحكومية المتأثرة، وأحيانًا تكون المعارضة من جانب الموظف العام نفسه لأسباب مختلفة (عدم الكفاءة، وضع وظيفي غير مستقرّ، إلخ).

شركات التنمية المحلية في المدن المغربية

بحكم القانون، على شركات التنمية المحلية، كونها الجهة التي تضطلع بتنفيذ المشاريع المحلية، أن تعقد لقاءات دورية لضمان المشاركة العامة على صعيد المدينة. وتملك الجماعة (البلدية) 51% من أسهم تلك الشركات، ما يضمن التزامها بمعايير الجودة ومحاسبتها في حال التأخير.

مقترحات المدن العربية للتعامل مع الجهات المعارضة للبرنامج المحلي:

- الشفافية التامة والوضوح وإتاحة المعلومات.
- إعلام الجمهور قبل البدء بتنفيذ الخطة وليس بعده.
- إشراك الجهات الفاعلة وبالأخص المعارضة في جلسات التشاور واستطلاع آرائهم وعرض التحديات المحتملة.
- مراعاة استخدام كلمات مثل "مُقترح" و"مسودة" وغيرها من الكلمات التي تساعد على تجنب شعور الأشخاص بأنه تم البت في الأمر وأن مشاركتهم صورية فقط.
- عدم إعطاء أي وعود ما لم يتم التأكد من قابلية تنفيذها.
- استخدام المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي لاستطلاع الآراء حول الخطط والبرامج المُقترحة ومعرفة توجهات الرأي العام. كما يمكن استخدام هذه المعلومات كمادة لإقناع الجهات المعارضة، وكذلك تبرير اللجوء لبعض الخطوات والسياسات.
- تكوين لجنة من الأشخاص المؤثرين أو ذوي الثقل والقبول المجتمعي (مثلًا القيادات المجتمعية أو مخاتير الأحياء) للاستفادة من خبراتهم من ناحية، ولتولي مهمة إقناع الأطراف المعارضة من ناحية أخرى.
- تبني سياسات تعويضية مثل إنشاء صناديق لتعويض المتضرّرين أو الفئات غير المستفيدة.
- اعتماد آليات للتعامل مع اعتراضات سكان المدينة، مثل وجود نظام واضح للعرائض والتظلّم.

بالرغم من فاعلية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في العديد من المدن العربية في تحقيق التواصل بين الحكومات المحلية والمواطنين، يُنصح بالانتباه للنقاط التالية:

- عدم تمكّن الجميع من استخدام الوسائل الإلكترونية، ما قد يعني تهميش بعض الفئات المجتمعية (مثلًا الفئات الأكثر فقرًا).
- إمكانية فقدان المعلومات الإلكترونية التي لا يتم تفريغها وأرشفتها مما يعوق عملية المساءلة لاحقًا (مثلًا ينصح بأرشفة شكاوى ومقترحات السكان).
- بعض المواقع مثل فيسبوك يسمح بتعديل ما تم نشره بالفعل؛ لذا يُفضل توثيق المعلومات فور نشرها لتلافي التعرض لتعديلات غير موثقة.

إشراك متطوعين في الخطط المحلية، رأس المتن، لبنان

تعتمد بلدية رأس المتن على إشراك مجموعة من المتطوعين في تنفيذ العديد من برامجها مثل مهرجانات الترويج لحماية البيئة، ما يسمح بمشاركة أكبر للمجتمعات المحلية.

جذب الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة والأطراف المعنية

أحيانًا تكون الأطراف المعنية بشكل مباشر والتي من المهم إشراكها وضمان رضاها (مثل التجار والسيّاح والنقابات الزراعية والصيادين، إلخ) غير مهتمة أو غير راغبة في المشاركة، بالتالي لا بد من اتخاذ إجراءات لجذبها. في ما يلي بعض السبل الناجحة التي استخدمتها المدن العربية لإشراك الجهات الفاعلة:

- تسليط الضوء على فرص التمويل المتاحة للمشاريع.
- تشكيل لجنة للبرنامج تتكون من القيادات المجتمعية القادرة على التأثير وجذب الجهات المعنية.
- إشراك الجهات البحثية/ الأكاديمية المعنية لصياغة أهداف وعوائد المشروع بشكل مُدعم بالأدلة ويتم تقديمه في شكل جذاب.
- القيام بتشخيص الوضع القائم (مع إشراك الجميع) قبل البدء بالتخطيط.
- نشر المشاريع بصيغة "مقترحات" لإبداء الرأي خلال فترة زمنية محددة (مثلًا من خلال وسائل التواصل الاجتماعي ومواقع الإنترنت).
- الاستفادة من المعارف التقليدية وخبرات المجتمعات المحلية (كجهات فاعلة).
- إنشاء لجان دائمة للفئات المهمشة مسؤولة عن ضمان تكافؤ الفرص لتقديم التوصيات (مثلًا لجنة تكافؤ الفرص المتاحة للمرأة؛ لجنة دائمة للشباب).
- استخدام الفراغات العامة كالأماكن التاريخية والثقافية لعقد جلسات المشاركة العامة والاجتماعات لما لتلك الأماكن من تأثير إيجابي في تحقيق الإدماج الاجتماعي والتخفيف من حدة الصراعات ورفع حس الانتماء.
- استخدام أدوات فنية إبداعية لتبسيط المعلومة وجذب أصحاب المصلحة.

غياب البيئة الداعمة

الحكومات المحلية المتغيرة

في كثير من الأحيان يقوم موظفو الإدارة المحلية للمدينة بتبني نظام للمشاركة العامة، ولكن حين انتهاء مدة الحكومة المحلية وإجراء انتخابات جديدة، تأتي حكومة محلية جديدة قد لا تلتزم بالضرورة بالنظام القديم. يمكن معالجة هذا التحدي من خلال السعي لإدراج مواد مساعدة على استمرارية السياسات المحلية المتخذة ضمن القوانين ذات العلاقة.

استفادت مدينة رأس المتن بلبنان من مواد في القانون تنص على أن قرارات المجالس المحلية تبقى صالحة لمدة 10 سنوات (أي تتخطى مدة المجلس البلدي) ما يساعد على استمرارية السياسات المحلية بما في ذلك نُظُم المشاركة العامة.

ضعف الإمكانيات المالية ومحدودية الموارد

تعاني العديد من السلطات المحلية من ضعف الموارد المالية. لمعالجة هذا التحدّي، تلجأ البلديات إلى التعاون مع المجتمع المدني والمتطوّعين والاعتماد على وسائل غير مكلفة مثل جلسات التشاور.

لجأت مدينة شرم الشيخ بمصر إلى إنشاء اتحاد الشاغلين والذي بموجبه يلتزم شاغلي العقارات بالمساهمة المالية لإجراء أعمال الصيانة وغيرها من الأمور التي يتفق عليها أعضاء الاتحاد.

☑ قائمة التدقيق - مرحلة التنفيذ

- ☑ تمثيل متوازن لجميع فئات المجتمع وجذب الأطراف المعنية.
- ☑ إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص.
- ☑ تحديد سبل إقناع الجهات المعارضة.
- ☑ اختيار وسيلة المشاركة الأنسب لطبيعة البرنامج.
- ☑ مراعاة توازنات القوى عند دعوة الأطراف المختلفة للجلسات النقاشية بحيث لا يطغى طرفٌ على طرفٍ آخر.
- ☑ عقد جميع الاجتماعات والجلسات النقاشية في أماكن ملائمة ومؤهلة لإشراك الفئات الضعيفة مثل الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والنساء والشباب.
- ☑ توفير موارد مالية كافية من خلال إقامة شراكات متنوعة.

© ESB Professional/Shutterstock.com

4. تقييم المشاركة العامة

تعاني المجموعات المُهمشة (بما في ذلك النساء والشباب وذوو الاحتياجات الخاصة، إلخ) من ضعف إمكانات المشاركة ومن فقدان الثقة في ظلّ احتكار الأطراف الأقوى بالمجتمع مساحة المشاركة المتاحة؛ لذا من المهم اعتماد مؤشرات للتقييم تعكس إلى أي مدى تمكّنت الفئات المهمشة من المشاركة الفعّالة والتعبير عن آرائها بشكل نشط.

المؤشر	الأسئلة الأساسية
تنوع الآراء والالتزام بالمشاركة المجتمعية المتكاملة في تخطيط وتنفيذ وتقييم المشاريع المختلفة في المدينة دون إقصاء لأي فئة سكانية	• هل تم التأكد من تكامل عملية التشاور قبل تنفيذ المشروع ومشاركة جميع السكان بها بشكل عادل؟ • هل هناك استراتيجية لضمان تمثيل جميع الفئات المجتمعية بعملية التشاور؟ • هل هناك أدوات قانونية تؤكد عدم الإقصاء؟ • هل تم تثقيف الفئات المهمّشة ورفع مستوى معرفتها بحقّها بالمشاركة؟ • هل تمت الاستجابة للآراء والمقترحات التي طرحها السكان خلال عملية التشاور، وهل تمّ تضمينها في المقترح النهائي للمشروع؟
آلية المشاركة وتأثيرها على التنفيذ	• هل حُدّدت مدة زمنية لإجراء التغييرات في المشاريع بناءً على نتائج التشاور؟ • ما هي آلية المشاركة؟ هل هناك أدوات واضحة وملائمة للمشاركة وللتأثير على المشاريع؟
توفير المعلومات اللازمة	• هل كانت المعلومات عن المشروع متوفرة للجميع بصورة واضحة؟ • كيف تم الإعلان عن المشروع؟ • هل تمّ توفير المعلومات عن المشاريع وعن خطة العمل ضمن مهلة كافية؟ • ما هي الأدوات التكنولوجية التي تم استخدامها لإيصال المعلومات؟ هل كانت مناسبة لجميع الفئات المعنية؟ • هل تم إعلام السكان بما تم تضمينه من بين آرائهم ومقترحاتهم؟

مراجعة سُبل التقييم ضمن "نماذج الأدوات التطبيقية".

الوصول إلى المعلومات

© TommoT/Shutterstock.com

1. لماذا الوصول إلى المعلومات؟

1.1. إشكالية الوصول إلى المعلومات

الوصول إلى المعلومات أداة أساسية من أدوات الإدماج الحضري وشرط مسبق للمشاركة العامة المستنيرة والمواطنة؛ كما أنه يُسهم في تفعيل مبادئ الحوكمة الجيدة وعلى رأسها الشفافية والمساءلة. وتبنّت معظم الدول العربية قوانين وسياسات وطنية لتنظيم وتشريع قضايا المعلومات كالوصول إلى المعلومات، والخصوصية، وحماية المعلومات السرية والأمنية، وتوثيق المعلومات، وحقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى تنظيم سبل التعامل مع الوثائق الحكومية، والبنية التحتية الوطنية للمعلومات، وتدفق المعلومات على المستوى المحلي، والترويج لاستخدام المعلومات (راجع الملحق).

وعلى الرغم من ذلك، غالبًا ما يُفتقر لتوجيهات أو لوائح تنفيذية تُفسر هذه القوانين والسياسات وتضع لها آليات للتنفيذ، ما قد يدفع سلطات المدينة إلى اتخاذ إجراءات غير ضرورية تعوق وصول السكان إلى المعلومات، مثل اللجوء إلى عدم الإفصاح عن المعلومات المسموح بإتاحتها لأسباب مختلفة مثل الخوف من العقوبة أو توقيع جزاء على الموظفين المدنيين. كما تساهم البيروقراطية التي تتسم بها بعض النظم الإدارية بتقييد إتاحة وتبادل المعلومات، ليس فقط بين السلطات المحلية والسكان ولكن بين السلطات وبعضها البعض كذلك، ما يُسهم في نشر ثقافة إدارية تتسم بالسرية والتكتم وعدم الثقة في كيفية استخدام طالب المعلومة لها.

ضمن هذا الإطار، يُقدّم هذا الفصل توجيهات ونصائح عملية حول تخطيط وتنفيذ وتقييم سياسات وبرامج الوصول إلى المعلومات في المدينة. ويشرح الفصل - بالاستناد إلى تجارب المدن العربية - كيفية تحقيق نظم معلوماتية محلية شاملة للجميع، وذلك من خلال الاستفادة من البنية التحتية الوطنية للمعلومات، وبالتنسيق والتعاون مع الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية. بالإضافة إلى ذلك، يُقدّم الفصل بعض الاقتراحات لتطوير النظم والهياكل اللازمة لنشر المعلومات والبيانات المفيدة لصانعي القرار، ومخططي التنمية، والمديرين التنفيذيين، والإداريين، والباحثين، والسكان بشكل عام؛ لكي يتمكنوا من المشاركة والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية الوطنية.

في المدن الكبيرة يُستحسن إنشاء مركز معلومات في كل حي لتسهيل وصول المواطنين للمعلومة.

2.1. فوائد الوصول إلى المعلومات من منظور المدن العربية المشاركة

ترى المدن العربية المشاركة أن الوصول السهل والكامل إلى المعلومات يُساهم في تحسين عملية صنع السياسات المحلية بكافة مراحلها، انطلاقًا من التخطيط، ثمّ التنفيذ ووصولًا إلى التقييم، كما هو مبيّن في الجدول التالي:

مراحل دورة صنع السياسات	فوائد الوصول إلى المعلومات
مرحلة التخطيط	• تحديد الاحتياجات المُلِحة بالمجتمع بشكل دقيق والوقوف على الحجم الحقيقي للمشكلة وبالتالي التأكد من جدوى التدخل المقترح. • تعزيز الكفاءة والجودة، من خلال ضمان تصميم برامج مبنية على الأدلّة (مثلًا أعداد الفئة المستهدفة كاللاجئين أو الشباب بمنطقة سكنية معينة، أو أعداد العاطلين عن العمل، إلخ)، وتوظيف أمثل للموارد المتاحة. • اختبار ردود أفعال السكان بشأن البرامج المثيرة للجدل (مثلًا إخلاء وإعادة توطين سكان المناطق غير الرسمية)، ما يُمكّن المسئولين والجهات المحلية من تجنب المعارضة لاحقًا بل ويتيح للسكان فرصة المشاركة. • الدقة والواقعية، إذ تساعد المعلومات في تحديد النتائج المتوقعة من البرنامج بشكل دقيق وواقعي بدلًا من اعتماد نتائج طموحة لا يمكن تحقيقها، ما قد يؤدي لاحقًا إلى إحباط الرأي العام.
مرحلة التنفيذ	• تجنب تكاليف وجهود إعادة جمع وإنتاج المعلومات، حيث إن المعلومات الموجودة من جراء برامج سابقة - إن تمّت إتاحتها – قد تكون مفيدة وكافية لتنفيذ برامج جديدة. • التغذية الراجعة، إذ تُتاح الفرصة أمام المجتمعات المحلية للتعبير عن آرائها والكشف المبكر عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية للسياسة، سلبية كانت أم إيجابية. • تحسين مستوى التنفيذ من خلال تعزيز فرص التشبيك والتعاون، حيث إن المعلومات المتاحة قد تكشف عن جهات لديها سابق خبرة أو شبكة من أصحاب المصالح المُفيدة أو موارد من شأنها تسهيل تنفيذ البرنامج. • الرقابة والمُساءلة المستمرتان طوال مرحلة التنفيذ للتأكد من سير الخطة في المسار المُخطط لها وتذليل أي عقبات قد تعرقل تنفيذ البرنامج.
مرحلة التقييم والمتابعة	• تحسين دقة وقيمة التغذية الراجعة من المعنيين والمتأثرين بالبرنامج. • إجراء تقييم دقيق لمدى تأثير البرنامج المنفّذ على تحسن أو تراجع الأهداف التنموية المحلية، مما يساهم في اتخاذ قرارات رشيدة بشأن استمرار العمل مع تطويره أو وقفه والتوجه نحو برامج أخرى.

فوائد الوصول إلى المعلومات كما تراها المدن العربية

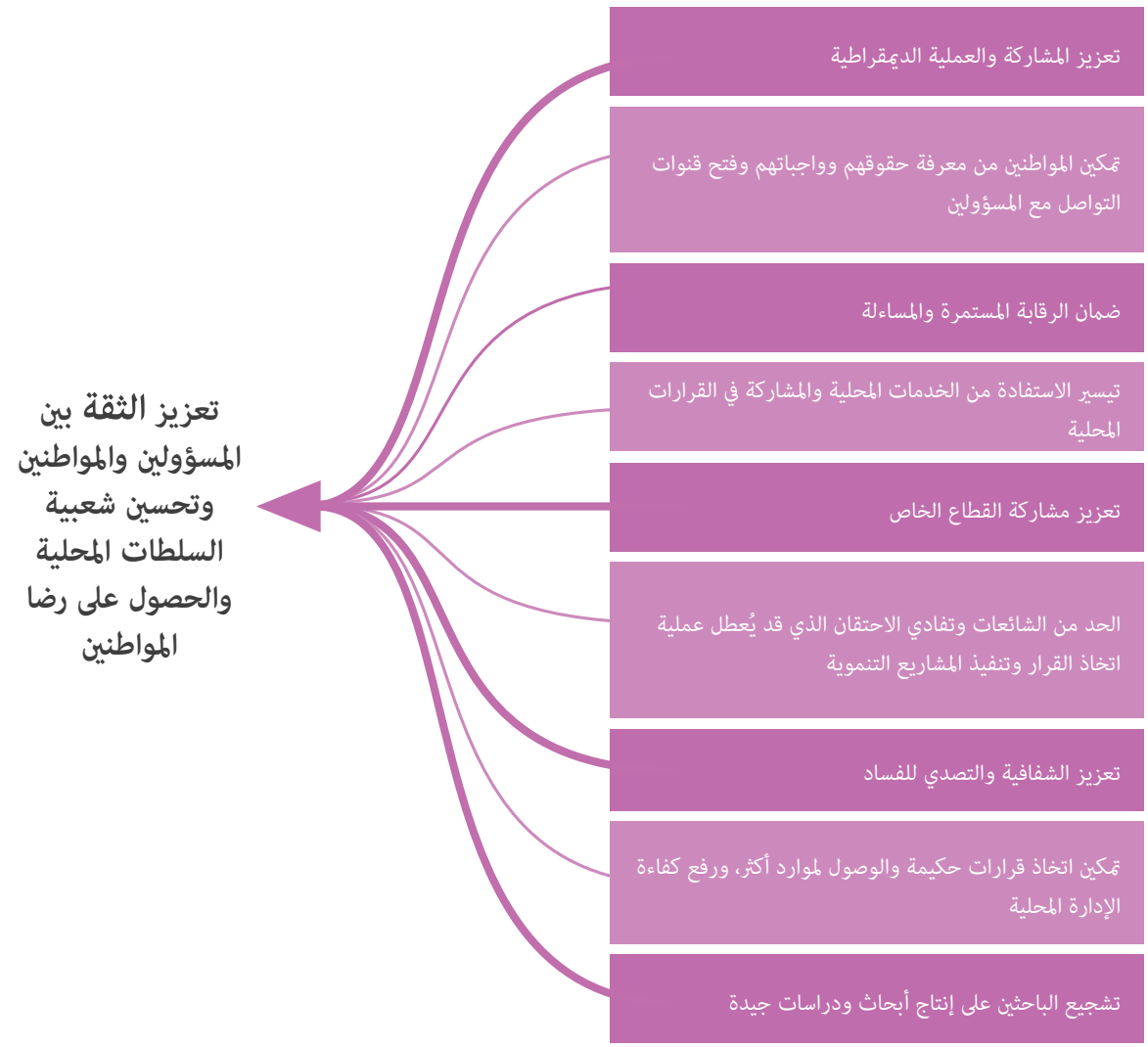

3.1. الوصول إلى المعلومات والتزامات المدن العربية

خطة النقاط العشر لتحالف المدن العربية ضد العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصب[1]

ينص الالتزام الثالث ضمن خطة النقاط العشر لتحالف المدن العربية ضد العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصب على تعزيز مشاركة السكان. ومن بين شروط تحقيق المشاركة الفاعلة والمستنيرة للسكان حصولهم على المعلومات المنشورة بشفافية.

الالتزام الثالث: رفع مستوى الوعي لدى السكان وتعزيز مشاركتهم	تبني مقاربة تشاركية قصد تطوير آليات بين الإدارة البلدية والسكان في ما يخص محاربة العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصب.

كما نصّ الالتزام الثامن من الخطة على محاربة التمييز في الولوج إلى الخدمات والذي يتحقق بحصول الجميع على المعلومات بشكل حر ومتكافئ.

الالتزام الثامن: من أجل تطبيق مُنصف وتشاركي للسياسات البلدية	تشجيع سياسات الإدماج ومحاربة التمييز في مجال السكن والولوج إلى الخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية في إطار الصلاحيات البلدية للمدينة.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

المادة 19: "لكلِّ شخص حقُّ التمتُّع بحرِّية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحقُّ حرِّيته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقِّيها ونقلها إلى الآخرين، بأيِّة وسيلة ودونما اعتبار للحدود."

1 خطة عمل مكونة من عشرة التزامات تغطي مختلف مجالات اختصاص سلطات المدينة مثل التعليم والسكن والتوظيف وغيرها. وقّعت المدن العربية الأعضاء بالتحالف على الخطة وتعهدت بدمجها في استراتيجياتها وسياساتها البلدية، وإشراك مختلف الجهات الفاعلة داخل المجتمع المدني في تنفيذها والترويج لها. لمزيد من المعلومات، يُرجى الرجوع إلى https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000183012_ara

خطة التنمية المستدامة لعام 2030

يُشكّل الوصول إلى المعلومات موضوعًا تقاطعيًا يصبّ في صالح أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. في حين يشير الهدف السادس عشر المعني بـ" السلام والعدل والمؤسسات القوية" إلى:

الغاية 16-10 "كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقًا للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية."

الخطة الحضرية الجديدة

يُشكّل الوصول إلى المعلومات موضوعًا تقاطعيًا يصبّ في صالح مختلف الالتزامات التي جاءت ضمن الخطة الحضرية الجديدة. ومنها على سبيل المثال:

الفقرة 92: "وسنشجع اعتماد نُهُج تشاركية مراعية للاعتبارات العمرية والجنسانية في جميع مراحل السياسات العامة وعمليات التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي [...] بما في ذلك من خلال آليات ومنابر دائمة ذات قاعدة عريضة وموارد جيدة للتعاون والتشاور مفتوحة أمام الجميع، باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحلول البيانات الميسرة".

الفقرة 160: "وسنعمل على تشجيع إنشاء وتعزيز وتحسين منابر بيانات تشاركية مفتوحة وسهلة الاستخدام [...] بهدف زيادة فعالية التخطيط والإدارة الحضريين والكفاءة والشفافية [...]".

مُساهمة الوصول إلى المعلومات في أداء المدينة لوظائفها

يقع الوصول إلى المعلومات ضمن مهام المدينة وعملها **كمؤسسة ديمقراطية** (من خلال توفير المعلومات بشكل شفاف)، **وكصانعة للقواعد الناظمة** (من خلال تقديم ضمانات لحماية الأشخاص)، وكذلك **كمزودة للخدمات** (تحسين الوصول إلى الخدمات من خلال إتاحة المعلومات).

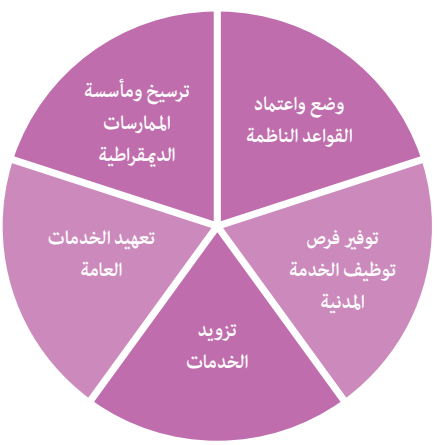

وظائف المدينة الخمس

© Phat1978/Shutterstock.com

2. التخطيط لبرامج الوصول إلى المعلومات

1.2. فهم الإطار التشريعي الذي يحكم الوصول إلى المعلومات

يتضمّن الإطار الوطني الناظم لحق الوصول إلى المعلومات، الذي تعمل من خلاله السلطات المحلية، مجموعة من القوانين والتشريعات والسياسات العامة التي تحدّد أنواع المعلومات التي يمكن إتاحتها، وكيفية الإتاحة، ولمن تجب الإتاحة. ولا بدّ للسلطات المحلية أن تلتزم بهذا الإطار كما تقع على عاتقها مسؤولية تنفيذ ما جاء فيه. ولذا، فإن عليها التأكد من فهم نصوصه بشكل واضح وصحيح ثم التوعية به لتعظيم الاستفادة من كافة الفرص والإمكانات التي يتيحها، وفي الوقت نفسه تفادي التأويلات والتفسيرات الشخصية التي قد تؤدي إلى حجب المعلومات خوفًا من المساءلة.

الممارسات الجيدة في الإطار التنظيمي والتشريعي للوصول إلى المعلومات

- وجود إطار تنظيمي واضح وشامل يحدد الأنواع المختلفة من البيانات ومستويات الوصول إليها (مثلًا عامة، مُصنفة، متاحة عند الطلب، متوفرة لمجموعات محددة مثل الصحفيين والباحثين، والمعلومات المتاحة للشراء).
- إدراج الوصول إلى المعلومات كشرط أساسي في جميع مراحل دورة صنع السياسات العامة: التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم.
- دمج حق الوصول إلى المعلومات في التشريعات الوطنية وتحديد شروط الإتاحة ونوع المعلومات الممكن إتاحتها، على أن تُصاغ الشروط بطريقة واضحة وصريحة تمنع تعدد التفسيرات.
- وضع بروتوكول واضح وموثق لطلب البيانات ونشرها، بما في ذلك قائمة مرجعية لتوضيح العملية وتقليص المجال أمام التأويلات والتفسيرات الفردية لموظفي الخدمة المدنية وبالتالي تسهيل عملية المساءلة.
- زيادة أنواع المعلومات المُصنفة كمعلومات عامة والتي يمكن الحصول عليها مجانًا.
- حماية الموظفين المحليين من المساءلة ومن توقيع عقوبات مجحفة بحقهم بسبب نشرهم المعلومات في حال اتباعهم القواعد القانونية.

2.2. تحديد الأهداف والفئات المستفيدة

إن تحديد الأهداف المرجوة من إتاحة المعلومات والفئات المستفيدة منها، وتقييم الاحتياجات القائمة والمستقبلية للسكان ومستوى استفادة السكان من المعلومات المتاحة، خطوة أساسية من شأنها أن توجّه وتؤطّر الخطوات اللاحقة (التخطيط والتنفيذ والتقييم). وتتضمّن الأهداف التي يمكن أن تسعى إليها المدن من خلال سياسات وبرامج الوصول إلى المعلومات الأمثلة التالية:

الهدف المرجو	الفئة المستهدفة	الجوانب العملية التي يُنصح بأخذها بالاعتبار
الإعلام عن الخدمات المحلية المتاحة وتيسير الاستفادة منها.	كافة السكان	استخدام الوسائط المُتعدّدة لضمان وصول المعلومات لكافة الفئات السكانية (مثلًا الأشخاص ذوي الإعاقة، الأُميين، كبار السن، إلخ).
تحسين عملية تعهيد الخدمات العامة لمتعاقدين خارجيين.	القطاع الخاص	الشفافية وتكافؤ الفرص والالتزام بالقواعد الناظمة.
دمج اللاجئين ضمن مجتمع المدينة.	اللاجئون	اللغة، المكان، الخصوصية الثقافية، التكلفة، إلخ.
التوعية بالحقوق والواجبات وتحفيز المشاركة النشطة للسكان.	كافة السكان	وضوح الرسائل الموجّهة وتقبّلها من جانب كافة الفئات السكانية.
تمكين النساء وتعزيز مشاركتهن في الحياة العامة.	النساء	مراعاة الفوارق بين النساء والرجال (مثلًا الفروق في الاحتياجات إلى المعلومات، نوع المعلومات وسُبل الإتاحة).
تمكين وتعزيز مشاركة الشباب في المجتمع.	الشباب	اعتماد أساليب تواصل جاذبة للشباب، استخدام لغة مناسبة وملائمة.

3.2. تحديد المعلومات المراد إتاحتها ومستوى الإتاحة

يتمّ خلال مرحلة التخطيط تحديد وتصنيف المعلومات المراد إتاحتها وتحديد مستوى الإتاحة. ويمكن تصنيف المعلومات حسب مستوى الإتاحة إلى ثلاثة أنواع، المعلومات العامة التي تصل إلى الدائرة الأوسع من الأشخاص، والمعلومات المُقيّدة التي تُتاح لشريحة أضيق من الناس، والمعلومات السرية المتاحة فقط للمسؤولين.

وتختلف أنواع المعلومات المتعلقة بالسياسات المحلية والتي تتيحها المدن، منها على سبيل المثال:

- **المعلومات المؤسسية:** كتلك التي توضح الأهداف والمبادئ التي تقوم عليها البلدية وقراراتها وسياساتها العامة (ويمكن أن توصف بالوثائق التعريفية للبلدية)، وتُصنف عادة كمعلومات عامة وغالبًا ما تُتاح مجانًا من خلال الموقع الإلكتروني للمدينة أو مكتبتها. كذلك ما تُنتجه بعض البلديات من دراسات وأبحاث خاصة بالوضع المحلي والتي قد تُستخدم في التخطيط للمشروعات وفي تصميم الخطط الجديدة. لكن إذا أتاحت البلدية هذه الدراسات للباحثين فقط، إما مجانًا أو مقابل قيمة مالية؛ فإنها تُصنف كمعلومات "مقيدة" متاحة لفئة معينة في هذه الحالة.

  أما بالنسبة للوثائق الخاصة بمشاريع البلدية وميزانياتها، فبعض المدن العربية قد تصنفها كمعلومات مقيدة تُتاح فقط للمؤسسات الحكومية الأخرى أو لفئات محددة (أو تُتاح أسماء المشروعات فقط كمعلومات عامة دون الإعلان عن تفاصيل التنفيذ والميزانيات)، في حين يُنصح باعتبارها معلومات عامة يمكن إتاحتها بشكل شفاف؛ لما لها من عائد إيجابي عند تصميم خطط مماثلة مستقبلًا، وكذلك مواجهة سبل الفساد المختلفة.

- **المعلومات المُتعلقة بالاستثمارات والمناقصات:** وتُصنف غالبًا كمعلومات عامة ويُفضل أن تُنشر من خلال وسائل مختلفة (مثل المواقع الإلكترونية، والوثائق المطبوعة التي يمكن الحصول عليها من أماكن مختلفة) لإتاحة فرص التقديم لأكبر عدد من المهتمين. ويُنصح كذلك بنشر المعلومات الخاصة بنتائج المناقصات وتفاصيل المشروعات بشكل علني سواء على الموقع الإلكتروني أو مواقع التواصل الاجتماعي والإعلام تأكيدًا لمبدأ الشفافية وتعزيز ثقة السكان.

- **المعلومات الخاصة بالخدمات:** وتُصنف كمعلومات عامة تُقدمها الحكومات المحلية حول خدماتها وتكلفة الحصول عليها، ويُفضل أن تُتاح بوسائل تُسهّل على كافة السكان بمختلف فئاتهم وجنسياتهم الوصول لتفاصيل كل خدمة (مثل خطوات التقديم والأوراق المطلوبة، والفترة الزمنية اللازمة).

4.2. تحديد أصحاب المصلحة

تتعـدّد الجهـات المعنيـة وصاحبـة المصلحـة في الوصـول إلى المعلومـات، حيـث تتضمّـن:

- المؤسسات الوطنية والإدارات المحلية المسؤولة عن إنتاج وإدارة المعلومات.
- المكاتب الاستشارية المكلفة بجمع البيانات وإجراء الدراسات.
- المنظمات الدولية والجهات المانحة الداعمة لحق الوصول إلى المعلومات.
- منظمات المجتمع المدني بكافة أنواعها ولا سيّما تلك الداعمة لحق الوصول إلى المعلومات.

إن إشراك أصحـاب المصلحـة مـن شـأنه أن يُسـهّل عمليـات جمـع المعلومـات ونشرهـا (بمـا في ذلـك تبسـيط المعلومـة وترجمتهـا إن لـزم الأمـر)؛ كـما يمكـن الاعتـماد عـلى مصـادر المعلومـات المفتوحـة ومنهـا خرائـط الخدمـات وتطبيقـات الهاتـف الجـوال التـي تتيـح إيصـال معلومـات مختلفـة والإبـلاغ عـن أعطـال المرافـق وغيرهـا مـن الأمـور الطارئـة.

يُنصح بالاستعانة بمؤسسات المجتمع المـدني والقطاع الـخاص لتسهيل وصول ذوي الاحتياجات الخاصة وغير المتحدثين باللغة العربية إلى المعلومات، من خلال تطوير وسائل تكنولوجية مبتكرة مثل القارئ الإلكتروني للمكفوفين والمترجم الإلكتروني للأجانب.

إن مشـاركة وتبـادل المعلومـات بـين المؤسسـات الحكوميـة الوطنيـة والسـلطات المحليـة يسـهم في رفـع كفـاءة وجـودة الخدمـات المُقدمـة عـلى مسـتوى المدينـة. عـلى سـبيل المثـال، البيانـات التـي تجمعهـا السـلطات عـن أنـواع الوحـدات السـكنية في منطقـة معينـة، تُعـد معلومـات مهمـة ومفيـدة للـشركات الوطنيـة للكهربـاء والغـاز الطبيعـي.

في مدينة نواكشوط بموريتانيا يقوم طالب المعلومة بتقديم طلب إلى "مكتب خدمة المواطن"، ويتم الرد على الطلب خلال 48 ساعة.

مراجعة مصفوفة تحليل القوة لأصحاب المصلحة ضمن "نماذج الأدوات التطبيقية".

5.2. المأسسة وضمان الاستمرارية

إن الاستمرارية في جمع ونشر وتحديث المعلومات أمر أساسي وقد يُشكّل تحديًا للمدن ما لم تتمّ مأسسة العملية وتخصيص موارد بشرية ومادية ثابتة لها. ومن الخطوات المساعدة على المأسسة وضع إطار ناظم وواضح لعملية الوصول إلى المعلومات ويتم اعتماده وتعميمه (على سبيل المثال، التزام المدينة قانونًا بإتاحة معلومات حول ميزانية برامجها). وقد تلجأ بعض المدن (لا سيّما الكبيرة منها) لإنشاء مركز متخصّص للمعلومات داخل المدينة توكل إليه مهام جمع ونشر المعلومات.

☑ قائمة التدقيق - مرحلة التخطيط

- ☑ تحديد الجوانب الحقوقية والتنموية التي من المتوقّع أن يخدمها برنامج الوصول إلى المعلومات، وتوظيف هذا الأمر في الدعوة للبرنامج وتأمين الدعم السياسي له.
- ☑ الإحاطة بالإطار التشريعي الذي يحكم الوصول إلى المعلومات والتأكد من عدم وجود موانع لتنفيذ البرنامج.
- ☑ تحديد أهداف واضحة وقابلة للقياس تخص الوصول إلى المعلومات، وتوضيح الفئات السكانية المستفيدة.
- ☑ تصنيف المعلومات المراد إتاحتها وتحديد مستوى الإتاحة.
- ☑ تحديد وإشراك أصحاب المصلحة.
- ☑ تحليل التحديات التي يمكن أن تعرقل الوصول إلى المعلومات بشكل مستمرّ وتحديد سبل التصدي لها.

لضمان تصنيف صحيح للمعلومات، يُنصح بإنشاء لجنة مشتركة من المسؤولين والسكان والمجتمع المدني لمراجعة أنواع المعلومات، وتصنيفها، وتحديد الوسائل المُثلى لنشرها.

© boonchoke/Shutterstock.com

3. تنفيذ برامج الوصول إلى المعلومات

1.3. جمع المعلومات

تقع مسؤولية جمع المعلومات المزمع إتاحتها للسكان على عاتق المؤسسات الحكومية والسلطات المحلية بشكل أساسي. وفي بعض الأحيان تتم الاستعانة بجهات غير حكومية، أو متطوّعين، أو شركاء التنمية المحلية في عملية جمع المعلومات، خاصة عند الحاجة لجمع البيانات عن طريق الأبحاث الميدانية التي توثق الواقع (مثل توثيق حالة البنية التحتية في منطقة ما)، أو للحصول على البيانات مباشرة من سكان المدينة (مثلًا عن طريق الاستبيانات).

إدراكًا للدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني والقطاع الخاص في سدّ الفجوات المعلوماتية، تتعاون مدينتا رأس المتن وصيدا بلبنان مع منظمات المجتمع المدني خاصة في مرحلة جمع المعلومات. أما مدن الدار البيضاء والرباط وطنجة بالمغرب، فتستعين بشركات التنمية المحلية (شركات مساهمة خاصة وحكومية) في جمع المعلومات ومعالجتها.

الأطراف المسؤولة عن جمع المعلومات	الأطراف المشاركة في جمع المعلومات
• مراكز المعلومات • هيئات الحكومة المحلية • الهيئات الإحصائية • المراكز البحثية	• المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني • الجهات المانحة، التي غالبًا ما تكون ملزمة بتقديم تقارير عن أنشطتها والتي قد تقوم أيضًا بجمع بيانات ميدانية بالتنسيق مع الجهات الحكومية • القطاع الخاص، الذي غالبًا ما يكون ملزمًا بتقديم تقارير أو معلومات عن الأنشطة التي يقوم بها للجهات الحكومية • الباحثون

2.3. معالجة المعلومات ونشرها

قد تحتاج البلديات إلى معالجة المعلومات قبل نشرها أو مشاركتها مع المؤسسات الأخرى، في هذه الحالة يُنصح بتبسيط المعلومات قبل عرضها من خلال استخدام لغة يسهل فهمها من قِبَل العامة باختلاف ثقافاتهم وجنسياتهم. إن اختيار لغة دقيقة ومصطلحات سهلة وشائعة الاستخدام من شأنه أن يضمن توظيف المستخدمين للمعلومات المتاحة بشكل صحيح ويمنع أي سوء فهم للمعلومات. وجدير بالذكر أن المدن العربية - في محاولة لمواكبة التطور الحادث - تتجه نحو "رقمنة" المعلومات (أي تحويلها إلى شكل رقمي لإمكانية معالجتها إلكترونيًا) وتضمينها في قواعد للمعلومات والبيانات الرقمية بحيث تكوّن ذاكرة المؤسسة، إلى جانب تسجيل المعلومات وحفظها في أرشيف أو في المكتبات المؤسسية/ الوطنية.

ارتفع عدد مستخدمي الإنترنت عالميا بمتوسط 10% سنويًا بين عامي 2005 و2019.

المصدر: الإتحاد الدولي للإتصالات

وهناك طريقتان رئيسيتان لنشر المعلومات:

أ. **النشر الاستباقي:** تبادر السلطات المحلية بنشر المعلومات للجميع ودون طلب من خلال استخدام وسائل مختلفة، كما هو مبيّن في الجدول أدناه. ومن المهم اختيار الوسيلة التي تراعي احتياجات الفئات المختلفة من السكان وقدراتهم المتباينة على الوصول للمعلومات، ومنها على سبيل المثال ضعف القدرة على استخدام الوسائل الإلكترونية أو إجادة اللغة التي يتمّ نشر المعلومات بها (في حالة اللاجئين مثلًا). ويُفضّل استخدام أكثر من وسيلة لنشر المعلومات في آنٍ واحد لضمان وصول أكبر عدد من السكان إليها، خصوصًا بالنسبة للمعلومات المتعلّقة بالخدمات المحلية والتي تهمّ جميع السكان. وقد قامت بعض المدن العربية بتطويع الوسائل الإلكترونية لتسهيل وصول طالب المعلومة لها مثل مراكز الخدمة المتطورة؛ حيث يستطيع طالب المعلومة الحصول عليها وطباعتها من خلال توفير شاشة لمسية (touchscreen) بأماكن مختلفة، ويُفضل إتاحة المعلومات الخاصة بالخدمات أيضًا أو من خلال أكشاك المعلومات داخل مقرّ البلدية أو في الأماكن العامة، أو من خلال "مراكز الشباك الواحد" حيث يستطيع السكان الحصول على كل المعلومات والنماذج الورقية من مكان واحد، هذا بالإضافة إلى المواقع والبوابات الإلكترونية والمنشورات المؤسسية.

وسيلة نشر المعلومات	المميزات	العيوب
النشرات الإخبارية الدورية في وسائل الإعلام	الوصول لعدد كبير من السكان، خصوصًا عند الاستعانة بوسائل مختلفة مثل التلفزيون والإذاعة.	• ارتفاع تكلفة الإعلانات التلفزيونية. • وسيلة غير تفاعلية لا تعطي للسكان فرصة طرح الأسئلة أو طلب التوضيحات والاستفسارات.
اللوحات الإعلانية	الوصول لعدد كبير من السكان، خصوصًا إذا وضعت في الطرق الرئيسية والمناطق الحيوية.	• ارتفاع تكلفتها المادية. • ضيق المساحة المتاحة للاسترسال في الرسائل والمعلومات المراد مشاركتها. • لا تتناسب مع من لا يجيد القراءة. • غير تفاعلية ولا تعطي للسكان فرصة طرح الأسئلة أو طلب التوضيحات والاستفسارات، كما أنها تساهم في "التلوّث البصري" للمدينة.

وسيلة نشر المعلومات	المميزات	العيوب
الاجتماعات الإخبارية المحلية	ضمان التفاعل المباشر مع المسؤولين وطرح الأسئلة، وخلق شعور إيجابي لدى السكان باهتمام المسؤولين بقضاياهم.	• صعوبة الوصول إلى كل سكان المدينة بكل المناطق. • تعقيد الترتيبات اللوجستية المطلوبة مثل اتساع المكان، وتجهيزه بالميكرفونات وأجهزة الصوت، إلخ.
المواقع الإلكترونية	سهولة الحصول على المعلومات الأساسية وتحميل النماذج المطلوبة دون الحاجة للتنقّل.	• لا تتناسب مع من لا يجيدون القراءة أو لا يمتلكون أجهزة اتصال إلكترونية. • تتيح فرصة محدودة لطرح الأسئلة أو طلب التوضيحات والاستفسارات (هناك توجه لتضمين الموقع الإلكتروني آلية للدردشة المباشرة live chat).
مواقع/ برامج التواصل الاجتماعي (مثل فيسبوك وواتس آب)	الوصول لعدد أكبر من السكان خصوصًا الشباب، وسهولة الحصول على المعلومات الأساسية وتحميل النماذج المطلوبة دون الحاجة للتنقّل، مع إمكانية التواصل والتفاعل إلكترونيًا.	• لا تتناسب مع من لا يجيدون القراءة أو لا يمتلكون أجهزة اتصال إلكترونية أو لا يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي.
مراكز الشباك الواحد	تسهل على السكان الحصول على كل المعلومات والنماذج المطلوبة بخطوة واحدة، وهي مفيدة خصوصًا لمن لا يستطيعون القراءة أو لا يمتلكون أجهزة اتصال إلكترونية.	• تتطلب من الشخص الذهاب بنفسه إلى المركز.
أكشاك المعلومات	تُسهل على السكان الحصول على كل المعلومات والاستفسارات، خصوصًا لمن لا يستطيعون القراءة أو لا يمتلكون أجهزة اتصال إلكترونية.	• تتطلب من الشخص الذهاب بنفسه إلى كشك المعلومات، وفي بعض الأحيان قد يضطر الشخص للتنقّل إلى مكان آخر للحصول على النماذج المطلوبة.

وفرت مدينة شرم الشيخ شاشة لمسية في مقر مجلس المدينة؛ ليتوجه إليها طالب المعلومة دون الحاجة إلى المرور بأية إجراءات روتينية للحصول على المعلومة. ويتم العمل على توفير أكشاك للمعلومات على مستوى المدينة لخدمة قطاع أكبر من السكان.

ب. **إعطاء المعلومات بناءً على طلب:** تستجيب السلطات المحلية إلى طلبات السكان للحصول على المعلومات المقيدة. في هذه الحالة، تذهب الطلبات إلى الإدارة المعنية في البلدية التي تأخذ قرارًا بالموافقة عليها أو رفضها بناءً على معايير محددة مسبقًا، ويتمّ تبليغ مقدم الطلب بالرد في فترة زمنية محددة. وهناك معايير لجودة عملية تقديم طلبات الحصول على المعلومات ينصح بالالتزام بها كما هو مبيّن في الإطار أدناه.

معايير جودة عملية تقديم طلبات الحصول على المعلومات

- أن يكون نموذج طلب المعلومات بسيطًا وواضحًا بحيث يستطيع أي شخص أن يستكمله.
- أن تكون إجراءات تقديم الطلب واضحة ومعروفة للسكان.
- أن تكون تكلفة تقديم الطلب مُيسّرة، لتحقيق المساواة بين السكان في حق الوصول إلى المعلومات.
- أن يتم الرد على مقدم الطلب في مدة قصيرة.
- أن يصاحب أي رفض لطلب الحصول على المعلومات توضيح لأسباب الرفض والسماح لمقدم الطلب بتقديم التظلم.
- أن تكون معايير رفض الطلبات واضحة ومفصلة بما يمنع التأويلات أو التفسيرات الشخصية من جانب الموظف المسؤول.
- أن يتم تشكيل لجنة لاتخاذ قرارات الموافقة أو رفض الطلبات؛ لتفادي استحواذ أو تعنت شخص واحد ضد القرار.

معدل استخدام الإنترنت بالدول العربية لعام 2019 طبقًا للنوع الإجتماعي

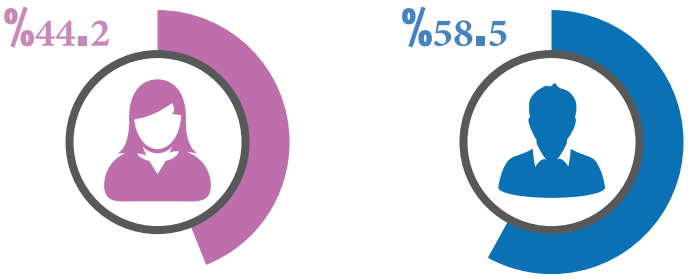

المصدر: الإتحاد الدولي للإتصالات

3.3. التحديات التنفيذية

تتنوع التحديات التي تواجهها السلطات المحلية لضمان عملية الوصول إلى المعلومات، وتتضمّن تحديات متعلقة بالبنية التحتية، وأخرى متعلقة بالإطار القانوني، أو الأدوات والموارد المتاحة، أو غيرها من التحديات كما هو موضح في الجدول أدناه.

أُطلق عام 2015 الشباك الإلكتروني لطلب وثائق الحالة المدنية بمدينة الدار البيضاء بالمغرب بأقل التكاليف وفي أقل وقت ممكن، وذلك ضمن إطار الاتفاقية المبرمة بين وزارتي الداخلية والصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، وبريد المغرب.

التحديات التي تواجه المدن العربية	الحلول كما تراها المدن العربية
الوصول إلى المعلومات موضوع ناشئ نسبيًا وحساس (لا سيّما بالنسبة لبعض أنواع المعلومات).	الاستفادة قدر الإمكان من الأطر القانونية الوطنية القائمة والاستعانة، عند الاضطرار، بما تنص عليه المنظمات الدولية لتوضيح أي لبس أو غموض بمواد القانون.
عدم كفاية الموارد المالية والبشرية اللازمة لتوفير سبل مختلفة ومتقدّمة لجمع المعلومات ومعالجتها ونشرها، وإتاحة المعلومات بلغات متعددة بحيث تتمكّن كلّ الفئات من الوصول إليها (ولا سيّما اللاجئين والأجانب).	أن ينص القانون على ميزانية محددة لنشر المعلومات المحلية، وفي حالة عدم وجود موارد يمكن الاستفادة من وسائل النشر غير المكلفة مثل شبكات التواصل الاجتماعي، وتعزيز وتوسيع شبكة الشراكات مع الجهات غير الحكومية والقطاع الخاص.
عدم توفر المهارات التكنولوجية التي تتيح إنشاء البنية التحتية للمعلومات الرقمية وإدارتها بشكل مستمر.	الاستفادة من البرامج والتطبيقات المجانية أو ذات التكلفة القليلة والتي تتيح للمُستخدم تعديلها وتطويعها حسب احتياجاته.
خوف الموظفين من التعرض للمساءلة عند إتاحة المعلومات.	في حالة عدم وجود قانون واضح يحمي الموظفين، يُفضل تشكيل لجنة مختصة بإدارة نشر المعلومات بحيث تتحمّل مسئولية اتخاذ القرارات بشكل جماعي.

التحديات التي تواجه المدن العربية	الحلول كما تراها المدن العربية
سوء استخدام المعلومات التي تمّ نشرها (مثلًا من قبل الصحافة أو الجهات المعارضة) وما ينتج عن ذلك من سخط السكان.	الالتزام بإتاحة المعلومات الحساسة من خلال القنوات الرسمية مع صياغتها بشكل دقيق وواضح لتجنب سوء فهمها، والالتزام بالشفافية والتعهد بمعالجة أي لبس قد ينشأ لدى السكان أو تصحيح المعلومة إذا ورد بها أي خطأ.

خمس طرق لاستفادة البلديات من شبكات التواصل الاجتماعي

1. إخبار السكان عن الأزمات أو أي اضطرابات في الخدمات
2. نشر أي تحديثات عن الخدمات المقدّمة
3. نشر سبل وخطوات الحصول على المعلومات من قبل السكان
4. الترويج لنجاحات المشروعات المنفذة من قبل المدينة
5. معرفة طبيعة المعلومات التي يحتاجها السكان وتقييمهم لسهولة الوصول إلى المعلومات

العيوب الأساسية

- لا تصل لجميع فئات السكان ممن لا يمتلكون أجهزة إلكترونية أو لا يجيدون القراءة أو لا يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي
- لا تتيح الفرصة بالضرورة للنقاش الحي بين المسؤول والمواطن

☑ قائمة التدقيق – مرحلة التنفيذ

- ☑ جمع المعلومات المقرّر إتاحتها والتأكد من صحّتها وجودتها، مع الاستعانة بالجهات المختلفة حسب الحاجة.
- ☑ معالجة المعلومات وتبسيطها إن أمكن.
- ☑ تحديد وسائل نشر المعلومة (حسب نوع المعلومة والهدف من إتاحتها والفئة السكانية المستهدفة).
- ☑ توسيع شبكة الشراكات لسد أي فجوة تنفيذية.
- ☑ توفير الموارد المالية والتكنولوجية والبشرية اللازمة للإتاحة الجيدة للمعلومات وبما يضمن الاستمرارية.
- ☑ تدارك احتمالات سوء استخدام المعلومات قبل نشرها.

4. تقييم برامج الوصول إلى المعلومات

تتحدد جودة نظام الوصول إلى المعلومات ومستوى تحقيق الإتاحة المبنية على المعرفة حسب جودة المعلومات نفسها من حيث الملاءمة والدقة والتناسق والتحديث. ويتطلب تحقيق جودة المعلومات وجود رغبة سياسية في تعزيز جهود جمع وتحديث المعلومات والبيانات وإصدارها بشكل دوري خلال فترات زمنية محددة. ويوضح الجدول أدناه المعايير الأساسية لتقييم جودة المعلومات.

معايير جودة المعلومات	
كاملة	بمعنى ألا تُنشر بشكل جزئي أو منقوص، كأن تُنشر معلومات عن أنشطة مشروع تنموي محلي ما دون ذكر نتائج المشروع.
سهلة الاستخدام	أي أن تُتاح المعلومات في شكل يمكّن الشخص من استخدامها بسهولة، كأن يتمّ نشر الجداول في هيئة "excel" وليس "pdf" في حالة البيانات الإحصائية، كما هو متبع من قبل بعض المنظمات الدولية والجهات الإحصائية على مواقعهم الإلكترونية، وأن يتمّ تبسيط المصطلحات ليفهمها معظم السكان.
متناسقة	أي أن تُتاح المعلومات باستخدام نموذج موحّد يعتمد نفس الشكل والخصائص في كل مرة كي يتمكن الشخص من معالجة هذه المعلومات والمقارنة بينها عبر السنوات.
دقيقة	أي أن تكون المعلومات صحيحة ومبنية على منهجية بحثية صالحة.
محدّثة	أي أن تُحدّث المعلومات بشكل دوري ثم تُنشر مباشرة بعد جمعها قبل أن تنتهي "صلاحيتها" وتصبح غير مفيدة، على أن يتم توضيح التاريخ التي جُمعت فيه.

تتبع مدينة عمان وسيلة للتقييم تسمّى "المُشتري المتخفي" حيث يذهب مسؤول جودة المعلومات إلى مراكز المعلومات متخفيًا ليختبر جودة وكفاءة عملية إعطاء المعلومات للسكان ويراقب ردود أفعال مقدمي الطلبات وسماع شكواهم.

كما يمكن الاسترشاد ببعض المؤشرات لإجراء عملية التقييم كالتالي:

المؤشر	الأسئلة الأساسية
مؤشر 1: تمتّع موظفي البلدية بحرية وإمكانية توفير المعلومات والبيانات	• هل لموظفي البلدية الحرية في مشاركة المعلومات والبيانات؟ • هل تم الاعتماد على نص قانون محلي أو دولي لممارسة حق الموظف في إتاحة المعلومة؟ • هل تمت ممارسة سلطة حجب المعلومات على أسس فردية من قبل أي موظف؟
مؤشر 2: توفر القوانين التي تسمح للسلطات المحلية بنشر المعلومات بما يتفق مع احتياجات السكان	• هل يتمتّع كلّ السكان بحرية طلب المعلومات (باستثناء المعلومات السرية)؟ • هل هناك تعريف محدّد (غير قابل للتأويل أو تضارب التفسيرات) للمعلومات السرية الممنوع تداولها لأسباب أمنية؟ • هل تتوافر مواد بالقانون تلزم وتسمح للسلطات المحلية بتوفير المعلومات/ البيانات بشفافية وخلال فترة زمنية محددة؟
مؤشر3: المساواة بين السكان في الوصول إلى المعلومات	• هل يتم توفير المعلومات للمواطنين كافة بشكل متساوٍ بغض النظر عن مكانتهم الاجتماعية، ودون تمييز على أساس العرق، أو النوع الاجتماعي، أو الدين أو غير ذلك؟ • هل تم استخدام وسائل متنوعة لنشر المعلومة وبالتالي ضمان وصولها لكافة فئات المجتمع؟ • هل هناك أي فئة لم تتمكن من الوصول إلى المعلومة أو واجهت تحديًا في طلب الوصول إليها؟
مؤشر 4: نشر المعلومات قبل بدء تنفيذ المشروعات التنموية بوقت كافٍ	• هل أُدرج نشر المعلومات قبل بدء تنفيذ المشروع كشرط أساسي من شروط مشاركة الجهات المُنفذة؟ • هل وُضعت خطة زمنية للمعلومات الواجب إتاحتها وأُعلمت الجهات المنفذة بها؟ • هل حُدّدت الوسائل التي سيتم نشر المعلومات من خلالها واستُخرجت التصاريح والموافقات اللازمة لذلك؟
مؤشر 5: استخدام الأدوات التكنولوجية لمعالجة المعلومات ونشرها	• هل لدى السلطات المحلية الموارد البشرية والفنية اللازمة لإدارة الأدوات التكنولوجية المستخدمة في معالجة ونشر المعلومات؟ • هل أخذت السلطات المحلية في الاعتبار احتياجات الموارد البشرية المطلوبة لتحقيق الاستخدام الفاعل للأدوات التكنولوجية المختلفة؟
المؤشر 6: الوصول إلى المجتمعات الفقيرة والمهمشة	• ما هي تكلفة الوصول إلى المعلومات على السكان؟ • هل يتعذر على الفقراء الوصول إلى المعلومات بسبب التكلفة؟ • هل هناك بديل للوسائل الإلكترونية التي ليست بالضرورة متاحة للجميع؟

مراجعة سُبل التقييم ضمن "نماذج الأدوات التطبيقية".

5. ملحق: أمثلة لأطر قانونية وتشريعية حول الوصول إلى المعلومات في بعض الدول العربية

- **مصر:** ظهر حق الوصول إلى المعلومات لأول مرة في دستور 2012 (المادة 47). وقد أطلقت منظمات المجتمع المدني عام 2012 مبادرة تحت عنوان "مشروع حرية تداول المعلومات" والتي سعت إلى تقديم عدد من التوصيات لإعادة صياغة القانون وبالأخص تعريف المعلومات التي تمس "الأمن القومي". وتم إلغاء القيود التي تحد من نشر المعلومات بشكل كبير في الدستور المصري لعام 2014. [2]

- **لبنان:** صدر عام 2017 قانون الوصول إلى المعلومات في لبنان وصاحبه قانون لا يقل عنه أهمية؛ وهو قانون حماية كاشفي الفساد. وينص القانون على أنه "يحق لكل شخص، طبيعي أو معنوي، الوصول إلى المعلومات والمستندات الموجودة لدى الإدارة والاطلاع عليها، وفقا لأحكام هذا القانون، مع مراعاة عدم الإساءة في استعمال الحق".[3]

- **المغرب:** ينظم القانون رقم 31.13 المعتمد عام 2018 حق الحصول على المعلومات، ويضم مواد تحدد المعلومات المستثناة من الحق في الوصول إليها وتدابير النشر الاستباقي وغيرها من المواد. وقد فرض القانون عقوبة على من ينشر معلومة مغلوطة أو يُحرّف فيها بغرض الإضرار بالصالح العام.[4]

- **تونس:** أصدرت تونس قانونا يتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة عام 2016، ويسري القانون على عدد من الكيانات الحكومية وغير الحكومية التي تتضمن الجماعات المحلية والمنظمات والجمعيات وكل الهياكل التي تنتفع بتمويل عمومي.[5] وقدمت تونس نموذجًا للمشاركة في صياغة قانون لإتاحة المعلومات وضمان حق السكان في الوصول إلى المعلومات بمشاركة فرع منظمة "المادة 19" في تونس، وهي منظمة بريطانية لحقوق الإنسان وتعمل بشكل أساسي على تعزيز مبادئ حرية التعبير، والشفافية، والوصول إلى المعلومات.

- **الأردن:** نص قانون ضمان حق الحصول على المعلومات لسنة 2007 على أنه "مع مراعاة أحكام التشريعات النافذة، لكل أردني الحق في الحصول على المعلومات التي يطلبها وفقًا لأحكام هذا القانون إذا كانت له مصلحة مشروعة أو سبب مشروع".[6]

- **موريتانيا:** ضمن فعاليات "استراتيجية وطنيــة لعصرنة الإدارة وتقنيات الإعلام والاتصال 2012-2016" تم تقديم مشروع ينص على حق المواطن الموريتاني في الوصول إلى المعلومات.[7]

---

[2] تضامن. 2014. حق الوصول إلى المعلومات في الدستور المصري. www.tadamun.co/the-right-to-information-ar/#.XdrMunduKdl

[3] للاطلاع على النص الكامل لقانون الحق في الوصول إلى المعلومات في لبنان، انظر: http://transparency-lebanon.org/Modules/PressRoom/News/UploadFile/4811_Ar_20,01,YYAti-law.pdf

[4] للاطلاع على النص الكامل لقانون الحق في الوصول إلى المعلومات في المغرب، انظر: http://www.chambredesrepresentants.ma/sites/default/files/loi/31.13_2.pdf

[5] للاطلاع على النص الكامل لقانون الحق في النفاذ إلى المعلومة في تونس، انظر: http://www.legislation.tn/sites/default/files/fraction-journal-officiel/2016/2016A/026/Ta2016221.pdf

[6] للاطلاع على النص الكامل لقانون ضمان حق الحصول على المعلومات في الأردن، انظر:
http://www.jmm.jo/تشريعات-و-مواثيق-شرف/تشريعات/قانون-ضمان-حق-الحصول-على-المعلومات

[7] للاطلاع على النص الكامل لمشروع القانون التوجيهي للمجتمع الموريتاني للمعلومات، انظر: http://www.tic.gov.mr/IMG/pdf/_-2.pdf

الرياضة من أجل إدماج الشباب

© Paolo Bona/Shutterstock.com

1. لماذا الرياضة من أجل إدماج الشباب؟

1.1 إشكالية إدماج الشباب في المدن من خلال الرياضة

يُمثل الشباب نسبة كبيرة من تعداد السكان في الدول العربية، حيث إن 60% من مُجمل السكان هم دون 30 سنة من العمر.[1] ويُشكّل الشباب فئة سكانية نشطة وفاعلة في الحياة العامة ويمتلكون القدرة على الابتكار والرغبة في التأثير، وبالتالي يجب أن يُنظر لهم كشركاء أساسيين في صناعة الخطط المحلية وتنفيذها وتحقيق التنمية المستدامة.

يُشكّل إدماج الشباب إدماجًا حقيقيًا في الحياة الحضرية تحديًا كبيرًا لأغلب المدن في العالم، ولا سيّما بالنسبة للمدن العربية. ومن أهم جوانب هذا التحدي، القدرة المحدودة للمؤسسات المحلية على استيعاب طاقات الشباب وإتاحة مساحات آمنة تتيح لهم المشاركة الفعالة في مدنهم، بالإضافة إلى تطوير خطاب يتلاءم مع اهتماماتهم ويُقدّر دورهم وأهمية إسهاماتهم. فغالبًا ما تجد الحكومات المحلية صعوبة في التواصل الإيجابي مع الشباب وفي تصميم برامج تتيح لهم الانخراط في مجتمعاتهم؛ خاصة مع تعدد احتياجاتهم كونهم من أكثر الفئات التي تعاني تبعات تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وما يصاحبها من ضعف في فرص التعليم والتطور والعمل، وازدياد التهميش وعدم المساواة.

نسبة الشباب تحت 30 سنة بالدول العربية، عام 2017

المصدر: البوابة العربية للتنمية

تُعتبر الرياضة واحدة من الأدوات المُفضّلة لدى الحكومات المحلية لإدماج الشباب والأطفال. وتستفيض الأدبيات في شرح أهمية النشاط الرياضي كمدخل لتحقيق الإدماج الاجتماعي، حيث يُتيح النشاط الرياضي المجال لتوعية الشباب بشأن أمور مختلفة تخص التعليم والصحة وسوق العمل، كما يعطي الشباب صوتًا ومساحة للمشاركة الفعالة. والرياضة حق أساسي أقرته الأمم المتحدة، كما أقرته دول عربية عديدة في دساتيرها وقوانينها مثل المغرب والعراق؛ إيمانًا منها بإسهام الرياضة في تحقيق التنمية وبدورها في جعل المدن والمجتمعات المحلية أكثر شمولًا ومساهمتها في تمكين المرأة والشباب والأفراد والمجتمعات وفي بلوغ الأهداف المنشودة في مجالات الصحة والتعليم والاندماج الاجتماعي.

غير أن تحقيق الإدماج من خلال الرياضة ليس بالأمر السهل أو التلقائي. حيث إن خطط وبرامج التربية البدنية والرياضية – ما لم يتم تخطيطها وتنفيذها وتقييمها بالشكل الملائم – قد تعيد إنتاج أنماط الإقصاء والاستبعاد الاجتماعي. ومن ملامح هذه الإشكالية، على سبيل المثال، ارتفاع التكاليف غير المباشرة للمشاركة الرياضية (كأسعار الزي الرياضي والأدوات الرياضية) مقارنة بالقدرة الإنفاقية للفئات المهمشة والأكثر فقرًا، وصعوبة الوصول إلى الأماكن المخصصة للأنشطة الرياضية، وعدم مراعاة التوازن بين الجنسين في الوصول إلى الخدمات الرياضية المُقدمة، وعدم توفر الميزانية العامة الضرورية للتوسع في المشاريع الرياضية وتوفير الإدارة الكفء والمستمرة لمراكز خدمات التربية الرياضية والبدنية.

1 البوابة العربية للتنمية. 2018. المنطقة العربية: ملخص عن عام 2017.
http://www.arabdevelopmentportal.com/sites/default/files/publication/936.the_arab_region_2017_in_review.pdf تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 4 ديسمبر/كانون الأول 2019.

2.1 فوائد الرياضة من أجل إدماج الشباب من منظور المدن العربية المشاركة

- الحد من التعصب والعنصرية والكراهية والعنف من خلال دمج الشباب ومنهم المُهمشون واللاجئون وذوو الإعاقة، وخلق مساحة مشتركة بينهم للتفاعل الاجتماعي والصداقة ويشعرون فيها بالأمان والمساواة دون تمييز.
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات من خلال تشجيع المشاركة المتوازنة وإعطاء فرص متساوية للجميع.
- الحد من ظواهر التطرف والعنف وإدمان المخدرات وغيرها من السلوكيات التي تمثل خطورة على المجتمع وأفراده من خلال إشراك الشباب في أنشطة رياضية تتخللها حملات توعوية.
- تحسين مستويات التعليم، حيث إن التمارين البدنية لديها القدرة على تنشيط الصحة العقلية الإيجابية والتطور الإدراكي وبناء الشخصية.
- بناء الشخصية وتعزيز الثقة بالنفس وتحقيق الذات، بالإضافة إلى أن تعلم القيم الرئيسية المتجسّدة في الرياضة، مثل روح العمل كفريق، واللعب النظيف، واحترام القواعد، والتعاون، والانضباط، والتسامح من شأنها تحفيز التماسك الاجتماعي.
- رفع مستوى صحة وإنتاجية الشباب من خلال غرس أساليب الحياة الصحية لديهم وتشجيعهم على النشاط الحركي والذهني.

فوائد صحية بدنية ونفسية وذهنية.

تنمية المهارات الحياتية والقيم السلوكية للأفراد والجماعات.

الإدماج الاجتماعي لكافة أطياف المجتمع وخاصة المهمشين والمحرومين من الحقوق.

3.1 الرياضة من أجل إدماج الشباب والتزامات المدن العربية

خطة النقاط العشر لتحالف المدن العربية ضد العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصب[2]

الالتزام السادس:
مساندة الفئات السكانية الهشة التي تقع ضحية العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصب

يجب إعطاء أهمية خاصة للفئات المعرضة لحالات الهشاشة الإضافية وسط المجموعات السكانية الضعيفة التي تعاني من التمييز، خاصة الأطفال والنساء والشيوخ، وذوي الاحتياجات الخاصة، والمهاجرين والنازحين واللاجئين، إلخ.

2 خطة عمل مكونة من عشرة التزامات تغطي مختلف مجالات اختصاص سلطات المدينة مثل التعليم والسكن والتوظيف وغيرها. وقعت المدن العربية الأعضاء بالتحالف على الخطة وتعهدت بدمجها في استراتيجياتها وسياساتها البلدية، وإشراك مختلف الجهات الفاعلة داخل المجتمع المدني في تنفيذها والترويج لها. لمزيد من المعلومات، يُرجى الرجوع إلى https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000183012_ara

الالتزام الثامن:
من أجل تطبيق منصف وتشاركي للسياسات البلدية

تشـجيع سياسـات الإدمـاج ومحاربـة التمييـز في مجـال السـكن والولـوج إلى الخدمـات الصحيـة والخدمـات الاجتماعيـة في إطـار الصلاحيـات البلديـة للمدينـة.

خطة التنمية المستدامة لعام 2030

أهداف التنمية المستدامة

تُعـد برامـج الرياضـة مـن أجـل الإدمـاج أداة وثيقـة الصلـة بالعديـد مـن أهـداف التنميـة المسـتدامة وأهمهـا الهـدف الثالـث المرتبـط بـ"ضـمان تمتـع الجميـع بأنمـاط عيـش صحيـة وبالرفاهيـة في جميـع الأعـمار" حيـث تُعـد الرياضـة والنشـاط البـدني ركنًـا أساسـيًا في الحيـاة الصحيـة؛ وكذلـك الهـدف الرابـع المرتبـط بـ"ضـمان التعليـم الجيـد المنصـف والشـامل للجميـع وتعزيـز فـرص التعلـم مـدى الحيـاة للجميـع"، حيـث تسـاهم الرياضـة في تحقيـق التعليـم الجيـد، كـما يمكـن اسـتخدامها في تعليـم وتربيـة النـشء والشـباب بشـكل عمـلي عـلى القيـم والمهـارات والسـلوكيات الإيجابيـة. وتسـاهم البرامـج الرياضيـة بشـكل مبـاشر في تحقيـق الأهـداف 5 و10 الخاصـة بتقليـل أوجـه عـدم المسـاواة سـواء بـين الجنسـين أو بـين فئـات المجتمـع بشـكل عـام.

وترتبـط برامـج الرياضـة مـن أجـل إدمـاج الشـباب بالهـدف 16 المخصـص لتشـجيع إقامـة مجتمعـات مسـالمة لا يُهمّـش فيهـا أحـد، حيـث تلعـب الرياضـة دورًا كبـيرًا في ترسـيخ التعايـش السـلمي والتقـارب بـين الجماعـات وقيـم الاحتـكام للقانـون والمؤسسـات في فـض الخلافـات. كـما أنهـا أداة مـوصى بهـا في حـالات التعـافي مـن آثـار الحـروب والنزاعـات المسـلحة والعنيفـة حيـث يمكـن أن تسـهم في إعـادة اللُحمـة وبنـاء الثقـة بـين مختلـف الأطـراف.

الخطة الحضرية الجديدة

تؤكّـد الخطـة الحضريـة الجديـدة في عـدد مـن موادهـا عـلى أهميـة توفـير مسـاحات عامـة خـضراء وآمنـة بحيـث تكـون متعـددة الأغـراض تتيـح التفاعـل الاجتماعـي وتُشـجّع عـلى التواصـل والإدمـاج الاجتماعـي.

الفقـرة 37: "ونلتـزم بتشـجيع إقامـة مسـاحات عامـة آمنـة ومتاحـة للجميـع [...]، بحيـث تكـون مسـاحات متعـددة الأغـراض تصلـح للتفاعـل الاجتماعـي وتتسـم بالشـمول، وتراعـي صحـة الإنسـان ورفاهـه، وتتيـح التبـادل الاقتصـادي والتعبـير الثقـافي والحـوار بـين مجموعـة متنوعـة مـن الشـعوب والثقافـات، وتكـون مصممـة ومـدارة لكفالـة التنميـة البشريـة وبنـاء مجتمعـات سـلمية وشـاملة للجميـع وتشـاركية، فضـلًا عـن تشـجيع التعايـش والتواصـل والإدمـاج الاجتماعـي."

الميثاق الدولي للتربية البدنية والنشاط البدني والرياضة

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

- **المادة 1.1:** "إن لكل إنسان حقًا أساسيًا في ممارسة التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة دون التعرض للتمييز على أساس الانتماء الإثني أو نوع الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو اعتبارات الملكية أو على أي أساس آخر".
- **المادة 3.1:** "يجب أن تتوافر لكل إنسان ولا سيما الأطفال قبل سن التعليم، وكذلك النساء والفتيات والمتقدمون في السن والمعاقون والسكان الأصليون فرص جامعة ومكيفة وآمنة للمشاركة في أنشطة التربية البدنية".
- **المادة 6.1:** "يجب أن تتوافر لكل إنسان إمكانية الوصول في مجال التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة إلى مستوى الأداء الذي يتناسب مع قدراته واهتماماته".
- **المادة 1.11:** "ينبغي أن تهدف مبادرات تسخير الرياضة لخدمة التنمية والسلام إلى القضاء على الفقر، وتدعيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والأمن وثقافة السلام واللاعنف والحوار وتسوية النزاعات والتسامح وعدم التمييز والدمج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين وسيادة حكم القانون".

الميثاق الأوليمبي

المبدأ 4: "ممارسة الرياضة حق للإنسان، ويجب أن يتمتع كل فرد بإمكانية ممارسة الرياضة، دون تمييز من أي نوع وفي إطار الروح الأولمبية، والتي تتطلب وجود تفاهم متبادل في مناخ من الصداقة والتضامن واللعب العادل".

مُساهمة الرياضة من أجل إدماج الشباب في أداء المدينة لوظائفها

ترتبط الرياضة من أجل إدماج الشباب بمهام المدينة **كمؤسسة ديمقراطية** تعمل على ضمان تمثيل فئة الشباب تمثيلًا عادلًا وفعّالًا، **وكمقدمة للخدمات** الرياضية، وأخيرًا كجهة مسؤولة عن **تعهيد الخدمات العامة** للشركات والخبراء الهندسيين لضمان كفاءة الخدمات الرياضية المُقدمة.

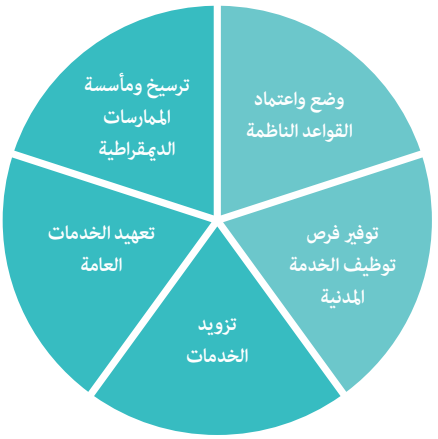

وظائف المدينة الخمس

قرية ميشال سليمان ومجمع كارلوس سليم الرياضيين، جبيل، لبنان

التحديات:

- عدم توافر الأرض والتمويل اللازمين.
- الإجراءات البيروقراطية المستهلكة للوقت والمعقدة، والتي تستلزم تغييرات في التشريع لضمان لا مركزية وفاعلية أداء البلديات.

التغلب على التحديات:

- اللجوء إلى البطريركية المارونية بصفتها أكبر مالك للأراضي بالمدينة وإقناعها بالتبرع بأرض للمشروع.
- اللجوء لرجال الأعمال والمستثمرين وإقناعهم بفكرة المشروع والحصول على التمويل اللازم.
- إنشاء نادٍ للجمباز مدر للربح داخل القرية لتوفير التمويل لأنشطة أخرى مجانية ومتاحة للجميع.
- مناقشة التغييرات التشريعية والسياسية المطلوبة مع "لجنة رؤساء البلديات اللبنانية"، والتوجه من خلال اللجنة للبرلمان وأعضائه المتعاونين للضغط من أجل إقرار قوانين لتسهيل العمل وتعزيز اللامركزية والحكم البلدي.

المأسسة:

- تمّت من خلال تأسيس جمعية "أحلى جبيل" ككيان هجين بين القطاعين العام والخاص لتكون القائم على المشروع بهدف تحقيق المصداقية والكفاءة والاستمرارية.

إن الاعتماد على تطوع الشباب في تخطيط وتنفيذ وتقييم مشاريع الرياضة يدعم الغاية الرئيسية إذ يسمح بإدماج عدد أكبر من الشباب، كما يسهم في الاستفادة من طاقاتهم وأفكارهم الابتكارية، وكذلك توفير موارد بشرية أكبر لتنفيذ المهام المطلوبة.

”والرياضة هي أيضا من العناصر التمكينية المهمة للتنمية المستدامة. ونعترف بالمساهمة المتعاظمة التي تضطلع بها الرياضة في تحقيق التنمية والسلام بالنظر إلى دورها في تشجيع التسامح والاحترام ومساهمتها في تمكين المرأة والشباب والأفراد والمجتمعات وفي بلوغ الأهداف المنشودة في مجالات الصحة والتعليم والاندماج الاجتماعي.

الفقرة 37، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1/70 ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030“

“

© Kertu/Shutterstock.com

2. التخطيط لبرامج الرياضة من أجل إدماج الشباب

1.2. تحديد الأهداف التفصيلية

تُساعد هذه الخطوة على توضيح الرؤية واستخدام لغة ملائمة في التعريف بفكرة المشروع وصياغة خطته، ما يُسهم في جمع الدعم والتأييد للمشروع من الجهات المحلية والوطنية والدولية المُختلفة، وخاصة الجهات المانحة، حيث يكتسب المشروع أهمية أكبر كونه يدعم ويعزز التوجهات التنموية الاستراتيجية القائمة.

تتضمّن الأهداف التي يمكن أن تسعى إليها المدن من خلال برامج ومشاريع الرياضة من أجل الإدماج الأمثلة التالية:

- إدماج الشباب من كافة الأطياف والأديان والأعراق والتوجهات السياسية والسماح لهم بالمشاركة وإبداء الرأي كشركاء فاعلين في المشاريع وليس فقط كفئة مستهدفة أو مستفيدة.
- الوصول الجغرافي لكافة المناطق وخاصة الأحياء المهمشة والمحرومة.
- إدماج الفئات المهمشة من ذوي الاحتياجات الخاصة والنازحين والمهاجرين واللاجئين.
- الحد من الفجوة الجندرية وتعزيز المساواة بين الرجال والنساء والفتية والفتيات.
- ضمان حق الحماية والأمان الجسدي ونبذ التطرف والشغب.
- تحقيق التماسك الاجتماعي وتعزيز القيم السلوكية من خلال إدماج الفئات المستبعدة (مثل الشباب الذين يعانون من التوحد) بأنشطة رياضية تساهم في تغيير سلوك المجتمع تجاه هذه الفئات.

2.2 تحليل قابلية التفعيل

تعتبر المدن العربية أن توافر الشروط المواتية التالية هو أمر ضروري للتمكّن من إعمال الخطط والبرامج الخاصة بالرياضة من أجل إدماج الشباب:

- التوجه الاستراتيجي الواعي والمقصود لتعزيز سياسات المساواة والإدماج الاجتماعي، والذي يتطلّب وعي المخططين والموظفين المحليين ومقدمي الخدمة على كل المستويات بأهمية هذا الهدف وآليات تنفيذه وضمانه لكافة سكان المدينة.
- الدعم السياسي ورعاية الجهات السياسية العليا بالمدينة للبرنامج.

- التشريعات والقوانين التي تضمن حقوق الأقليات أو على الأقل عدم وجود قوانين تمييزية تعرقل تحقيق الإدماج والمساواة بين الفئات المختلفة.
- الإجراءات القائمة، والأطر القانونية والمؤسسية التي تنظم عمل المشروعات الرياضية تحديدًا.
- الأراضي والمنشآت المادية القابلة للاستخدام الرياضي من أجل الإدماج، وتبعيتها للبلدية أو لمؤسسات أخرى، وصلاحيتها لإقامة المشروع. أو وجود الآلية والموارد المالية اللازمة لتوفير الأراضي والمنشآت المطلوبة وتجهيزها إن لم تكن متوفرة.
- القدرات المؤسسية والبشرية لدى الجهات المحلية لتخطيط وتنفيذ هذه البرامج وإدارتها بالشراكة مع الأطراف المحلية المختلفة وفي إطار زمني ملائم.
- اهتمام القطاع الخاص في المدينة بمشروعات الرياضة واستعداده للمساهمة في تفعيلها.

3.2 تقييم حالة إدماج الشباب في برامج الرياضة

لضمان تحقيق البرامج الرياضية أهدافها المرجوة لجهة إشراك الشباب ودمجهم بالمجتمع، يُنصح خلال مرحلة التخطيط بتقييم الوضع القائم عن طريق الإجابة عن الأسئلة التالية على سبيل المثال:

- إلى أي مدى يتمتع الشباب بحقوقهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية؟
- هل هناك منصة للشباب لمشاركة مقترحاتهم لمواجهة قضايا معينة بمجتمعاتهم؟ هل هناك قناة اتصال بينهم وبين المسؤولين بالمدينة؟
- هل الوضع يسمح بإقامة برامج رياضية شاملة للجميع أم أن هناك توترات اجتماعية قد تزيد من تعقيد الوضع؟
- هل هناك أنشطة رياضية بعينها يمكن أن تزيد/ تخفف من التوترات الاجتماعية؟
- هل هناك شباب غير منخرطين بالمجتمع ولماذا؟ كيف يمكن إدماجهم؟
- من هم القادة الذين لديهم قبول لدى الشباب والقادرون على التواؤم مع المجموعات المختلفة؟
- ما هي احتياجات المدينة أو المجتمع المحلي لمشروعات مماثلة؟
- ما هي الرياضات المفضلة للشباب و/ أو التي يحبذون ممارستها؟ كيف وأين يتم لعبها؟ هل تساهم في تعزيز الاندماج والمساواة؟ هل من قصص نجاح في هذا المضمار؟
- ما هي السُبل لجذب الشباب للمشاركة في المشروعات الرياضية؟ ما هي أعداد الشباب في النطاق المستهدف؟
- هل العرق أو الطبقة الاجتماعية يحدد نوع الرياضة التي يتم لعبها؟
- ما هي الإعاقات الموجودة؟ كيف يرى المجتمع الأشخاص ذوي الإعاقة وإلى أي مدى يتم تقبلهم بالمجتمع؟
- كيف يرى المجتمع اللاجئين؟ هل يتم اعتبارهم أقل شأنًا أم أنهم مقبولون بالمجتمع؟
- هل هناك تحديات متعلقة بالنوع الاجتماعي يجب اعتبارها عند التخطيط للمشروع؟ هل من المقبول للفتيان والفتيات ممارسة الرياضة معًا؟
- ماذا كانت نتائج التجارب السابقة والمشروعات المماثلة وما هي الدروس المستفادة منها في معرفة العواقب والتحديات والفرص المتوقعة؟

4.2 تحديد أصحاب المصلحة والتخطيط لإشراكهم

فوائد إشراك أصحاب المصلحة حسب تجارب المدن العربية:

- استغلال جميع الموارد والإمكانات المتاحة لشبكة أصحاب المصلحة من كل الأطراف، وخاصة حين لا تتوافر الموارد الكافية في البلديات لإقامة المشروعات الرياضية المكلفة.
- الاستفادة من الخبرات والمعارف الفنية المتنوعة والمساهمة في جمع المعلومات والتخطيط بشكل فعّال وتشاركي.
- تحديد الرياضات ذات الشعبية بين الشباب المستهدف كشرط أساسي في نجاح استقطابهم للمشروع.
- تعزيز التشاركية كقيمة أساسية من قيم المواطنة وإحساس المجتمع بملكية المشروع والاستفادة من طاقات الشباب والناشطين بالمجتمع الأهلي لخدمة أهداف المشروع.

مراكز القُرب الرياضية، الرباط، المغرب

أنشئت في مدينة الرباط، كما في عدد من المدن في المغرب، مراكز رياضية اجتماعية للقرب بالشراكة بين السلطات المحلية وجهات حكومية وغير حكومية.

تحديد المشكلة:

- اعتبار الرياضة في الوعي العام كنشاط ترفيهي مقتصر على المقتدرين ماديًا.
- ارتفاع تكلفة ممارسة الرياضة.
- بُعد المراكز الرياضية عن الأحياء الفقيرة.

أهداف المشروع:

- إحداث تغيير في الثقافة القائمة وتعزيز فكرة الرياضة كحق للجميع دون تمييز.
- إنشاء مراكز رياضية قريبة من المناطق الفقيرة والمهمشة لتسهيل وصول كافة الشباب إليها.
- تثمين طاقات الشباب وتطوير مهاراتهم ومواهبهم الرياضية.

الظروف المواتية:

- إقرار الدستور المغربي الرياضة كحق للإنسان.
- الدعم الوطني لسياسة القُرب.
- حماس العاملين بالبلديات لتحقيق الإدماج الاجتماعي.
- توافر العقارات (تحدٍ تم التغلب عليه في بعض المدن باستغلال المباني القائمة).

أصحاب المصلحة بحسب المدن العربية	كيفية التواصل بحسب المدن العربية	الأدوار المحتملة بحسب المدن العربية
الجهات الحكومية (مثلًا وزارات الرياضة، الشباب، التضامن الاجتماعي، التعليم، الصحة).	• المُكاتبات والاجتماعات الرسمية. • التواجد خلال فعاليات حكومية والاستفادة من العلاقات مع الموظفين لطرح الفكرة وجمع التأييد والدعم والتعاون.	• تسهيل الإجراءات القانونية والموافقات اللازمة. • تخصيص مساحات عامة غير مستغلة لإقامة البرامج الرياضية عليها. • المشاركة في فرق العمل المُشكلة.
القطاع الخاص (يُنصح بالتوجه إلى برامج المسؤولية المجتمعية للشركات).	• عروض الكترونية وتوثيق بصري (صور، فيديو قصير لا يتعدى الدقيقة) تُلقي الضوء على الجدوى الاقتصادية والمنافع التي ستعود على المجتمع والسلطات المحلية والميزانية التقديرية وقصص نجاح لتجارب مماثلة. يُستحسن إضافة أرقام و إلكترونية معلومات إحصائية كلما أمكن.	• توفير التمويل اللازم مثل تكاليف الإدارة والصيانة الدورية للملاعب والمنشآت. • دعم إقامة مسابقات أولمبية ودورية بين المدن.
الجامعات والمدارس والاتحادات والأندية الرياضية والكشفية والقطاع الأهلي (القادة المجتمعيون، الشباب، إلخ).	• المرونة والابتكار في التواصل بالطرق الملائمة لكل فئة في إطار تحكمه الثقة المتبادلة. • موافقات كتابية من شأنها تيسير مهام العمل وتذليل أية عقبات محتملة.	• المساهمة في جمع المعلومات اللازمة وإجراء الاستبيانات والمسح الميداني. • فتح قنوات التواصل واكتساب الثقة بين البلدية والمجتمعات المحلية. • الوصول إلى فئة الشباب وجذبها.
المجتمع الدولي والجهات المانحة التنموية.	• التواصل الكتابي بمهنية من خلال صياغة جيدة لمقترحات المشاريع والأطر المنطقية وربطها بأهداف التنمية المستدامة والمواثيق الدولية.	• تدريب القادة الرياضيين على المعايير والقيم الاجتماعية وبالتالي تصميم برامج رياضية تهدف إلى تحقيق التماسك الاجتماعي. • إقناع الساسة وصناع القرار بأهمية العمل على البرامج المُقترحة. • توفير الدعم الفني والمالي اللازم.

مراجعة مصفوفة تحليل القوة لأصحاب المصلحة ضمن "نماذج الأدوات التطبيقية".

نسبة الأفراد الذين يمارسون الرياضة في بعض الدول العربية لعام 2018
طبقًا للفئة العمرية

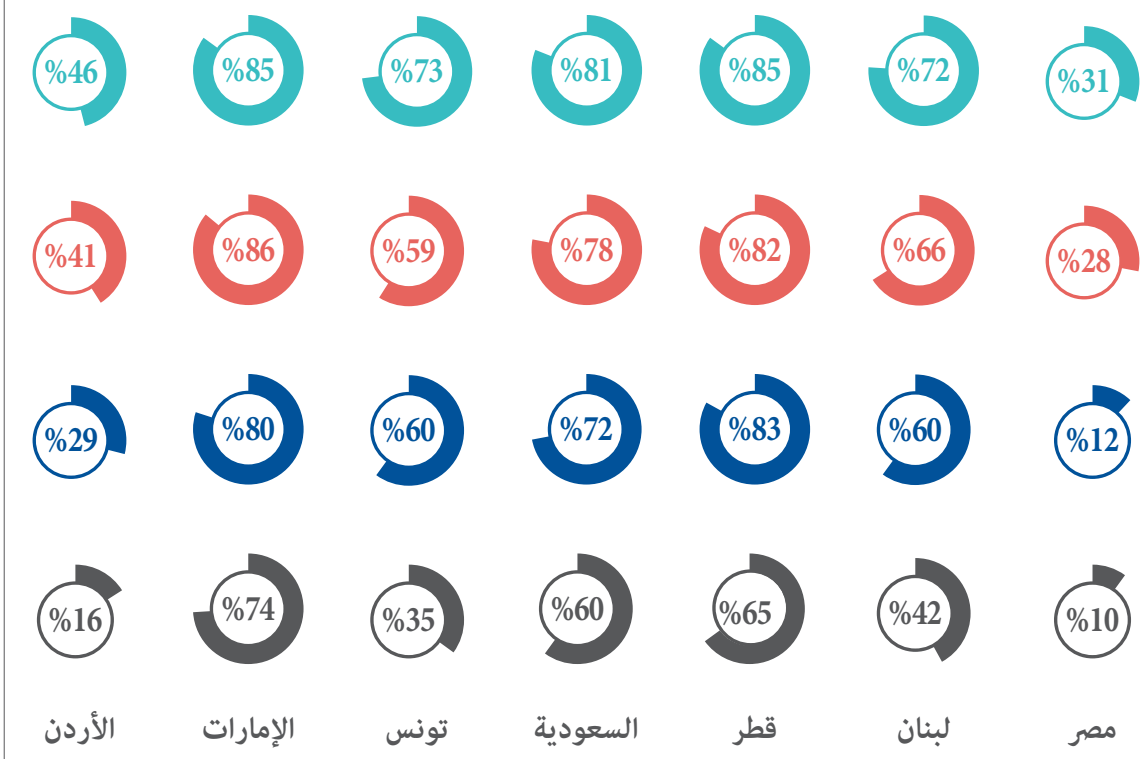

المصدر: جامعة نورثويسترن في قطر، تم الدخول للموقع بتاريخ ديسمبر 2019.
لمزيد من المعلومات حول المنهجية، يُرجى الرجوع إلى
http://www.mideastmedia.org/survey/2018/methodology/

5.2. تصميم البرامج/ المشروعات ورسم الخطة لتنفيذها

- **تشكيل فريق العمل**، على أن يضم خبرات متنوعة من التخصصات الفنية المختلفة. بالنسبة للبرامج الرياضية، يمكن مشاركة خبير هندسي مختص بإقامة المنشآت الرياضية وخبير رياضي مختص بالمسائل الفنية الرياضية، وخبير اقتصادي وتربوي لتوفير الخبرة الفنية في تصميم برامج رياضية قائمة على الإدماج الاجتماعي وتكون ذات كلفة منخفضة.
- **تحديد آلية لتلقي الشكاوى والمقترحات** والإبلاغ عن أية حالات تعدٍ على بعض الفئات المهمشة أو المستبعدة أثناء انخراطها في البرامج الرياضية.
- **تصميم برامج رياضية تتبنى نهج الإدماج الاجتماعي** من خلال الاستعانة بالخبراء الفنيين المختصين في المجال الاجتماعي والتربوي والرياضي، والعمل معا لتصميم برامج تهدف إلى الحفاظ على النسيج المجتمعي ونشر مبادئ الإخاء والمساواة والتعايش وغيرها من المفاهيم.

فِرق الأمل الرياضية المدرسية، الصويرة، المغرب

فكرة المبادرة:

- إنشاء فرق كرة السلة في المدارس مفتوحة لكافة الطلاب بالتركيز على الإدماج كهدف اجتماعي عوضًا عن المهارة الفنية ومعايير البطولات الرياضية.

التحديات:

- صعوبة الحصول على الموافقات الإدارية.
- عدم الاعتراف بفرق الأمل الرياضية المدرسية كفرق رسمية.

التغلب على التحديات:

- تم استخدام مفهوم "النادي المكون" المنصوص عليه في القوانين الرياضية بالمغرب (وهو مفهوم يتمتع بالمرونة الكافية) وتم اعتبار فرق الأمل نوادي مكونة تابعة للمدارس.
- اللجوء للجامعة الرياضية والمخول لها قانونًا تشكيل فرق رسمية بعد تقييم أداء اللاعبين واختيار النابغين منهم.

المأسسة:

- تمت من خلال توقيع اتفاقية لمدة 3 سنوات بين الشركاء الحكوميين ونادي الأمل على المستوى المحلي تنص على الاستفادة من ملاعب المدارس ومُدرسي التربية الرياضية لتشكيل فرق من الطلاب مفتوحة للجميع.

6.2. المأسسة وضمان الاستمرارية طبقًا لتجارب المدن العربية

- إنشاء جهاز لمراقبة تنفيذ المشروع وضمان الإدارة الجيدة له ومعالجة التهديدات التي قد تعوق تنفيذه أو استمرارية عمله.
- إقامة لجنة محلية تضم موظفين من البلدية وممثلين عن المجتمع المحلي لضمان المحافظة على المنشآت الرياضية وعدم تخريبها.
- العمل بنظام المكافآت المادية، وفرض رسوم ولو رمزية لدخول المنشآت الرياضية أو نظير بعض الخدمات المقدمة.
- تنويع مصادر التمويل بين المؤسسات الحكومية من جهة (خاصة لتوفير رواتب فريق العمل والمدربين) والمؤسسات الخاصة والمانحة من جهة أخرى (خاصة لتمويل التكاليف الاستثنائية أو ذات الطبيعة المؤقتة).
- العمل على توطيد الانتماء وتعزيز شعور المستخدمين بالملكية للحفاظ على المنشآت ومكافحة سوء الاستخدام.
- مشاركة المجتمع المحلي في التنفيذ ما يضمن تعاونهم في استمرارية واستدامة البرنامج وإيجاد سبل إبداعية لاستغلال الموارد المحلية بالشكل الأمثل.

نسبة الأفراد الذين يمارسون الرياضة في بعض الدول العربية لعام 2018
طبقًا للنوع الإجتماعي (الفئة العمرية 18 - 34 سنة)

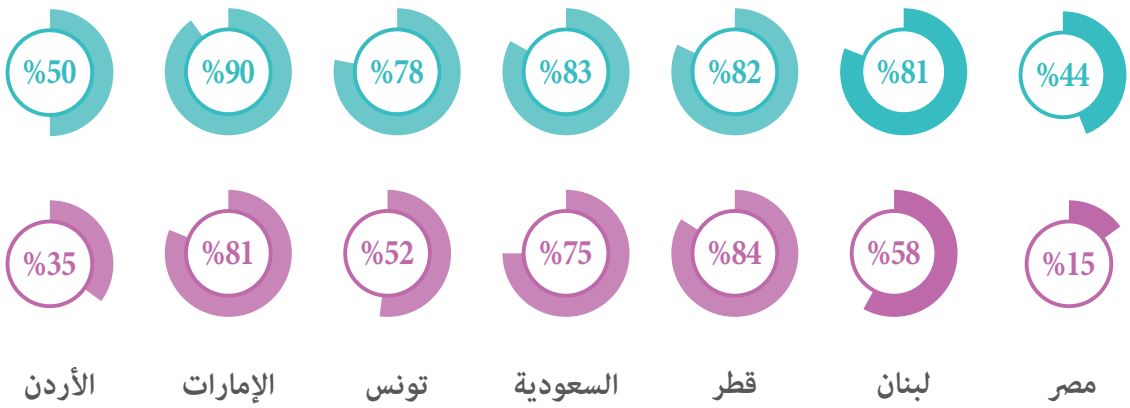

المصدر: جامعة نورثويسترن في قطر، تم الدخول للموقع بتاريخ ديسمبر 2019.
لمزيد من المعلومات حول المنهجية، يُرجى الرجوع إلى
http://www.mideastmedia.org/survey/2018/methodology/

7.2 تحديات التخطيط وسُبل مواجهتها

تحديات التخطيط بحسب تجارب المدن العربية	مقترحات ونصائح المدن العربية لمواجهة التحديات
محدودية الموارد المالية المتاحة للبلديات/ التكلفة العالية لهذا النوع من البرامج لما يتطلّبه من بنى مادية وأراضٍ.	• استغلال فائض الميزانية (إذا كان نظام الحكم المحلي يسمح بذلك). • استقطاب رؤوس الأموال من أصحاب الأعمال المؤمنين بفكرة المشروع. • فتح المجال لاستثمار القطاع الخاص مقابل انتفاعه بمساحات إعلانية حول منشآت المشروع أو الإعفاء من الضرائب تحت بند المسؤولية الاجتماعية.
غياب الشروط المواتية لضمان التخطيط الجيد/ عدم القدرة على التحكم في العديد من العوامل السياسية والاقتصادية/ قلة الخبرات اللازمة للتخطيط الاستراتيجي في بعض البلديات.	• التعاون مع مكاتب استشارية أو مراكز بحثية لإجراء الدراسات التي من شأنها توجيه المشروع وتقدير الوقت والموارد المطلوبة. • تبادل التجارب بين المدن العربية المختلفة والاستفادة من الخبرات العربية والدولية من خلال المشاركة في الشبكات والتحالفات القائمة ذات العلاقة. • إشراك الجهات المانحة (إن وجدت) في رسم وتصميم الخطط والبرامج.
ندرة الأراضي الحضرية المتاحة لإقامة المشروعات الرياضية في أغلب المدن/ الأراضي الموجودة غير تابعة لسلطة البلدية/ عدم وجود أراضٍ قريبة من الفئات المستهدفة في المناطق المهمشة والتي غالبا ما تكون متكدسة ومضغوطة/ ارتفاع تكلفة المواصلات على الفئات الهشة والفقيرة في حالة المراكز الرياضية خارج المدينة.	• إقامة الملاعب والمشروعات الرياضية في أطراف المدينة (يظل هناك تحدي توفير المواصلات الملائمة). • التوجه لجهات تمتلك أراضي بالمدينة وإقناعها بالمشروع. • استغلال منشآت قائمة بالفعل. مثال: استغلال ملاعب المدارس أو حدائق ملحقة بهيئات حكومية أو جمعيات أهلية أو مراكز الشباب أو إعادة تأهيل منشآت لهذا الغرض. • إقامة اتفاقية تعاون مع النوادي الخاصة لفتح أبوابها للعامة في حدود أوقات أو شروط متفق عليها مع البلدية مقابل نفع يعود للنادي.
ضعف الوعي بأهمية البرامج الرياضية في تحقيق الإدماج الاجتماعي وبالتالي ضعف الرغبة في الانضمام لها أو ضعف الدعم السياسي لتضمينها كأولوية بالخطط الاستراتيجية.	• ربط أهداف البرامج بالأهداف والمواثيق التنموية الدولية والوعود السياسية والخطط القومية والمحلية. • إعداد مواد إعلامية ووسائط متعددة تتناول أهداف البرامج الرياضية الاجتماعية والعائد المتوقع منها على المستويين الاجتماعي والصحي، بشكل مختصر وبسيط وسلس. • التعاون مع قادة مجتمعيين وفنانين ورياضيين ذوي مصداقية لزيادة الوعي وجذب مختلف فئات المجتمع. • بناء شراكات مع جهات ذات ثقل بالمجتمع لتوفير التمويل والاحتياجات المادية اللازمة.

تحديات التخطيط بحسب تجارب المدن العربية	مقترحات ونصائح المدن العربية لمواجهة التحديات
ضمان الفاعلية والاستمرارية.	• التخطيط لإشراك جميع الأطراف بشكل حقيقي بحيث يساهم الجميع في مختلف مراحل العمل، وخاصة المجتمع المحلي والشباب المستهدف بالمشروع. • تطوير آليات لرصد التمويل اللازم لكافة مراحل المشروع، وتلافي وجود أجزاء من الخطة لا يتوفّر التمويل لتنفيذها. • ربط المشروع بمؤسسات وبرامج قائمة وإدراجه تحت مسؤوليتها لضمان تنفيذه واستمرار دعمه. • الاعتماد على قاعدة متطوعين من الشباب واعتبارهم جزءًا مُهمًا من فريق العمل منذ البداية.

الممشى الرياضي، الإسكندرية، مصر

الهدف:

- تحقيق رغبة الشباب في ممارسة الرياضة على البحر عبر إقامة ممشى رياضي على الكورنيش البحري بالمدينة.
- إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تأهيل الممشى لهم.

التحديات:

- محدودية الموارد البشرية الإدارية والفنية لإبداء النصح خلال عملية تصميم وتنفيذ المبادرة.
- غياب ثقافة الصيانة الدورية الوقائية حيث تتم الصيانة فقط عند التلف.
- عدم ملاءمة التصميم الأساسي مع احتياجات التنفيذ والاستخدام (مثلًا رصف الممشى الرياضي بالأسفلت).

التغلب على التحديات:

- توافر الدعم السياسي من محافظ الإسكندرية.
- الإعلان المُسبق عن الفكرة لدراسة ردود أفعال السكان وتفاعلهم مع المشروع.
- التسويق للمبادرة عن طريق وضع لافتات وإعلانات على طول الممشى.
- التعاقد مع المكتب الفني الهندسي للمحافظة وتحديد مدة التنفيذ.

المدينة الرياضية، صيدا، لبنان

تحديد المشكلة:

- ارتفاع تكلفة النوادي الرياضية الخاصة وبالتالي استبعاد أبناء الطبقات الأفقر في المدينة.
- تحتوي صيدا على أحد أكبر مخيمات اللاجئين (فلسطينيين وسوريين) بلبنان ولا توجد خدمات كافية لإدماجهم.

أهداف المشروع:

- إتاحة ممارسة الرياضة لكل الطبقات.
- جمع الشباب اللبنانيين وأقرانهم السوريين والفلسطينيين معًا في نشاط واحد من أجل خلق بيئة للتعايش ومحاربة التعصب.

الظروف المواتية:

- حماس قيادات بلدية صيدا لأهداف المشروع وقدرتهم على الحصول على الدعم السياسي والترويج للمشروع.
- توفّر الأرض والتمويل من قبل رجال أعمال لبنانيين.
- ضمان إشراك وإعطاء دور كبير للجمعيات الأهلية منذ بداية الفكرة.

☑ قائمة التدقيق - مرحلة التخطيط

- ☑ تحديد الجوانب الحقوقية والتنموية المرتبطة بالبرنامج.
- ☑ تحديد أهداف واضحة وقابلة للقياس تخص إدماج الشباب.
- ☑ تحليل وتقييم البيئة المواتية للمشروع وقابلية التنفيذ (توفّر الأراضي والمنشآت، الدعم السياسي، القبول المجتمعي، القدرات المؤسسية، الموارد البشرية، إلخ).
- ☑ تحليل وتقييم حالة إدماج الشباب في المجتمع ومن ثَمَّ في البرامج الرياضية.
- ☑ تحديد ورصد الميزانية المطلوبة والحصول على الدعم اللازم (دعم سياسي؛ مادي؛ مالي).
- ☑ التفاوض مع كل الأطراف المؤثرة في مسار البرنامج.
- ☑ تحديد وتعريف أصحاب المصلحة وأدوارهم.
- ☑ وضع آليات من شأنها ضمان المحافظة على المنشآت الرياضية واستمرارية البرامج التي تقدّمها.

الفِرَق الرياضية الشعبية المختلطة، بعلبك، لبنان

المبادرة:

- في ظلّ ازدياد حدة التوتّر بين شباب المدينة من جنسيات مختلفة (لبنان وفلسطين وسورية)، قامت جمعية "الشبكة الشبابية اللبنانية" بالتعاون مع بلدية بعلبك بتأسيس 14 فريق رياضي شعبي مختلط بين الجنسيات لتعميم ثقافة التسامح من خلال الرياضة.

أهداف المشروع:

- نشر ثقافة التسامح بين الشباب بمختلف فئاتهم.
- تثقيف الشباب اجتماعيًا ورفع مهاراتهم الحياتية والمدنية من خلال التدريب على موضوعات مثل حل النزاعات، والمبادرة الفردية، والريادة، والتوعية بالقانون البلدي، إلخ.
- إتاحة الفرصة لشباب المدينة لإدارة الانشطة العامة والمشاركة في الأعمال التطوعية المشتركة.

الظروف المواتية:

- دعم وزير الشباب والرياضة.
- إدارة إحدى جمعيات المجتمع المدني للفرق الرياضية.
- تأمين زيّ موحد لهذه الفرق يشعرهم بروح الانتماء.
- إبراز الشباب في الإعلام كناشطين في مجتمعاتهم يقومون بتنفيذ أعمال تطوعية مشتركة.
- توافر منح جامعية لبعض الأبطال الرياضيين المشاركين.

يجب موائمة اللغة المستخدمة وسبل التواصل والتفاعل مع أصحاب المصلحة حسب موقعهم، واهتماماتهم، وآليات عملهم، وطبيعة تأثيرهم على المشروع.

© Stanislavskyi/Shutterstock.com

3. تنفيذ برامج الرياضة من أجل إدماج الشباب

1.3 وسائل التنفيذ

الوسيلة	نقاط القوة
برامج دورية بالمراكز الاجتماعية والرياضية مثـلًا: مراكـز الشـباب والاتحـادات والأنديـة الرياضيـة والمراكـز الاجتماعيـة وملاعـب الجامعـات والمـدارس.	• اسـتراتيجية طويلـة الأمـد لإشراك الشـباب (ولا سـيما المهمشـون منهـم) مـن خـلال إقامـة أنشـطة رياضيـة دوريـة بأماكـن ثابتـة مثـل مراكـز الشـباب واختيـار الأنشـطة التـي تلائـم اهتماماتهـم وسـياقهم الاجتماعـي والثقـافي. • تعظيـم اسـتفادة ودمـج الشـباب مـن خـلال إتاحـة المسـاحة لهـم للمشـاركة في عمليـة اختيـار وتصميـم وتنفيـذ البرامـج الرياضيـة بالتعـاون مـع مجالـس إدارات هـذه المراكـز.
أنشـطة رياضيـة متاحـة للجميـع بالفراغـات العامـة مثلًا: فراغات غير مستغلة، حدائق مهملة.	• التغلـب عـلى تحـدي نـدرة الأراضي وصعوبـة تخصيـص أماكـن لإقامـة برامـج رياضيـة. • السماح لجميع الفئات والطبقات بالمشاركة في الأنشطة.
فعاليات رياضية توعوية موسمية مثـلًا: ماراثـون جـري، ركـوب الدراجـات بالشـوارع أو بمـوازاة الشـواطئ، أو غيرهـا مـن الفعاليـات الرياضيـة التـي غالبًـا مـا يتـمّ تنظيمهـا احتفـالًا بمناسـبات محـدّدة.	• التوعية بقضايا اجتماعية مختلفة مثل التعايش وبناء السلام والمساواة. • فرصـة لإشراك كل فئـات المجتمـع في مـكان واحـد لدعـم قضيـة مشـتركة مـع محدوديـة حـدوث أي مخاطـر مثـل التمييـز أو التنمـر أو الاسـتبعاد.

2.3 البنى المادية والكوادر البشرية المؤهّلة

يجب أن تتواءم البنى المادية التي يتم تخصيصها للمشروع، كالمنشآت والبنية التحتية والمعدات والأجهزة والأدوات الرياضية، مع احتياجات الفئات المستهدفة، بحيث يتمّ توفير مساحة مناسبة لإقامة الأنشطة الرياضية وطريقة آمنة للوصول إلى الفضاء الرياضي وضمان معايير الأمن والسلامة. بهذه الطريقة، يشعر الشباب - وخاصة اللاجئين والفتيات منهم - بالأمان لعدم تعرضهم للمخاطر الجسدية (لتهالك الأجهزة الرياضية أو خطورة الألعاب التي تتم ممارستها)، والمخاطر المعنوية (مثل التنمر من قِبل بعض الأفراد).

كما يجب ضمان توافر كوادر بشرية تتمتع بالخبرة الفنية والمعرفية اللازمة من خلال الخطوات التالية:

- توفير مدربين رياضيين على علم بقضايا الشباب وصحتهم النفسية والجسدية، وبأهمية إدماجهم في المجتمع وسبل تحقيق ذلك، بالإضافة إلى كيفية تصميم وتطويع النشاط الرياضي بحيث يغرس لدى الشباب قيم المشاركة الإيجابية والقيادة والمسؤولية الاجتماعية وغيرها من القيم التي تعمل على إدماجهم مجتمعيًا.
- تأهيل موظفي الخدمة المدنية للإشراف على هذا النوع من البرامج الرياضية الهادفة لإدماج الشباب، وإدارتها بشكل كفء ومتابعة تنفيذها وتصحيح مسارها إن لزم الأمر أثناء التنفيذ.
- تدريب فريق العمل القائم على تنفيذ البرنامج على عدد من المهارات والمعارف الفنية التي تدعم تحقيق التأثير المرجو منها (على سبيل المثال يجب أن يتم تدريب فريق العمل على موضوعات مثل إدماج الشباب، والتربية البدنية، والنوع الاجتماعي، وحقوق الإنسان).
- تدريب فريق العمل القائم على تنفيذ البرنامج وموظفي الخدمة المدنية، وكذلك الفئة المستهدفة على مهارات إدارة الأزمات من خلال توفير تدريب على الإسعافات الأولية الأساسية والمرونة في إدارة الأزمات وغيرها من الموضوعات.

3.3 التواصل مع الجمهور وضمان مشاركة الشباب

من المهمّ وضع خطة إعلامية للإعلان عن البرنامج والتواصل مع الفئات المستهدفة والجمهور بشكل عام للتوعية بأهداف البرنامج ولمشاركتهم النتائج المحققة، وتشجيعهم على الاستفادة من الخدمات المقدمة والحفاظ على اهتمامهم وحشد تأييدهم بما يضمن استمرارية السياسات والبرامج المُقامة. ويتم التواصل من خلال استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، واللافتات العامة بالشوارع مع التركيز على تلك الموجودة في المناطق المهمشة، والصحف والتلفزيون والراديو. بالرغم من إحداث التوعية اللازمة، فقد يواجه الشباب تحديات أمام مشاركتهم بالبرامج الرياضية لا بدّ من التصدّي لها كما هو مقترح في الجدول التالي.

في إطار الحوكمة الجيدة لا يُنظر إلى الجهة الحكومية باعتبارها المسؤولة الوحيدة عن التنفيذ وإنّما يُنظر إلى الموارد المخصصة والخطوات المتخذة من قبل جميع الأطراف، وإلى إشراك أصحاب المصلحة من القطاعين الخاص والأهلي.

العوائق المحتملة أمام مشاركة الشباب	السُبل المقترحة للتغلب على العوائق
انشغال الشباب بالدراسة أو العمل أو أي نشاط لتلبية احتياجاتهم الأساسية (السكن والغذاء وما إلى ذلك).	• التشاور مع الشباب في بداية المشروع لتنسيق الأنشطة حسب جدولهم الزمني والتزاماتهم وأوقات فراغهم. • إقامة شراكات مع المنظمات التي تلبي الاحتياجات الأساسية للأفراد الأقل حظًا أو النازحين وضمان حصول الشباب على معلومات حول أماكن مقدمي الخدمات.
عائق اللغة وغيرها من حواجز الاتصال؛ حيث قد يتحدث الشباب لغتهم الأم فقط في حالة اللاجئين أو قد لا يُلمّون بالقراءة والكتابة في حالة المتسربين من التعليم.	• توفير التدريب للموظفين والمدربين في مجال التواصل بين الثقافات واستخدام المترجمين الشفويين. • التأكد من وجود موظفين ومدربين ضمن فريق العمل يتحدثون لغة الشباب (خاصة وإن كان من بينهم لاجئون). • الاعتماد على الأشكال المرسومة وتجنب استخدام المواد المكتوبة (مثل استمارات الموافقة) في المناطق الفقيرة نظرًا لاحتمال ارتفاع نسب الأمية بها.
مواقف الموظفين أو المدربين السلبية تجاه الشباب.	• بناء قدرات المدربين على المهارات الحياتية والمفاهيم التنموية وحقوق الإنسان وكيفية استخدام الرياضة كأداة لدمج الشباب وتحقيق التماسك الاجتماعي.
صعوبة الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة.	• اختيار أنشطة يمكن تكييفها بسهولة لتتلاءم مع احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. • اختيار المواقع التي يمكن الوصول إليها والحد من الحواجز البيئية التي قد تعيق الوصول إليها.
معارضة مشاركة الفتيات بالبرامج الرياضية (من قِبل الأهل أو الفتيات أنفسهن) بسبب الخوف من التعرض للتنمّر أو التحرش.	• دعوة الأهالي للمشاركة في التدريب ومراقبته أحيانًا وحضور فعاليات البرنامج (توزيع دعوات رسمية مكتوبة لعاملها النفسي الإيجابي). • تنظيم جلسات تثقيفية للأهالي (والمجتمع الأوسع) حول منافع الرياضة على الصحة البدنية والعقلية للفتيات، وكذلك مشاركة جميع الجوانب الخاصة بالبرنامج والاستماع إلى شكوكهم وتطمينهم. • توفير مساحة آمنة للفتيات وتوفير مرافق منفصلة مثل غرف تغيير الملابس والحمامات وغيرها. • إن لزم الأمر، توفير أوقات منفصلة للأنشطة الرياضية للإناث والذكور ومدربات إناث والسماح للفتيات باللعب بملابس مُريحة أو ملائمة ثقافيًا.

حماة الحمى، رأس المتن، لبنان

الهدف:

- إشراك الشباب في مسؤولية الحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي في رأس المتن، وبناء قدراتهم ليكونوا "حُماة الحمى" للبلدة ويصبحوا مرشدين محليين ومدربين على الريّاضات المتنوعة في قلب الحمى.
- رفع الوعي البيئي لدى الشباب من خلال إقامة أنشطة رياضية بالأماكن الطبيعية العامة مثل رياضة المشي في الطبيعة، وركوب الدراجات الهوائية والنارية، وتسلق الصخور.

الظروف المواتية:

- توفّر الدعم السياسي للمشروع.
- مساندة ومشاركة الجمعيات الأهلية في تنفيذ المشروع.
- توافر أراضٍ طبيعية مفتوحة لإقامة أنشطة المشروع بها.

4.3 تحديات التنفيذ

تحديات التنفيذ بحسب تجارب المدن العربية	مقترحات ونصائح المدن العربية لمواجهة التحديات
اختلاف الرؤى وطرق العمل بين المؤسسات والجهات المختلفة المتشاركة في البرنامج، وضعف التنسيق، والبيروقراطية التي تستهلك وقتًا وموارد.	• فهم المؤسسات القائمة وكيفية إدارة التعاون بينها. • تحديد المسؤوليات بشكل واضح ضمن خطة العمل، ثم اعتماد المرونة في توزيع المهام خلال التنفيذ. • إبقاء كل الأطراف على اطلاع بتطورات التنفيذ ومشاركة المعلومات والتحديات بصفة دورية والتأكد من موافقتهم على عملية التنفيذ. • توقيع مذكرة تفاهم أو اتفاقية مشتركة وتحديد الجهة المحلية المنوط بها التنفيذ وتحديد أدوار كل جهة بشكل واضح ودقيق ومُفصّل. • استخدام وسائل مّبتكرة للتواصل والتفاعل وتبادل الأخبار، مثل أن يتم إنشاء مجموعة على تطبيق الموبايل "واتس آب" تضم ممثلين عن كل الجهات المعنية كأعضاء لتسهيل التواصل كُلما أمكن.

تحديات التنفيذ بحسب تجارب المدن العربية	مقترحات ونصائح المدن العربية لمواجهة التحديات
عدم توافر موارد وقدرات مؤسسية كافية على المستوى المحلي وغير خاضعة للمستوى المركزي، والصراع على ملكية البرامج والمشروعات بين الجهات المحلية والجهات الوطنية المختصة بالرياضة والشباب (خاصة في حالة التنازع على ملكية الأراضي).	• زيادة موارد البلديات والجهات المحلية من خلال إقامة شراكات مع جهات تمويلية متنوعة مثل الجهات المانحة الدولية والإقليمية والقطاع الخاص. • تصميم برامج لبناء قدرات الجهات المحلية. • تعزيز سياسات اللامركزية ومناصرة التغيرات التشريعية اللازمة لذلك. • اعتماد التفكير الابتكاري من خلال إعادة توظيف الموارد المحلية المتاحة والاستفادة من الدعم العيني إلى جانب الدعم المالي وتوظيف العمل التطوعي لخدمة المشروعات.
عدم الالتزام بالمدى الزمني للخطة (خاصة من جانب المكاتب الهندسية)/ بطء الاستجابة للمستجدات أو التغاضي عن التعامل معها.	• وجود متابعة ومساءلة دورية تحث الأطراف على الالتزام بالدقة والمصداقية في تنفيذ المهام. • تقييم التقدّم المحرز بشكل دوري وليس في نهاية المشروع فقط من خلال عقد اجتماعات دورية يحضرها جميع الأطراف الشريكة ويتم تحديث الوضع الحالي ومتابعة المسؤوليات. • المرونة والقدرة على الاستجابة للمتغيرات ووجود آلية متفق عليها لتعديل الخطة إن لزم الأمر.
عزوف الجمهور عن المشاركة/ عدم الوصول للفئات المستهدفة.	• اللجوء لوسائل مبتكرة للوصول للجمهور وجذب اهتمامهم (مثال: إقامة فعاليات عامة والاستعانة بشخصيات عامة راعية وتضمين البرامج الرياضية فقرات فنية وترفيهية). • إعطاء المنتفعين وسيلة للتعبير عن آرائهم والتأثير على المشروع ليلائم احتياجاتهم. • التشاركية في صنع القرار وإحساس الجمهور بملكية المشروع شرط أساسي لاستمرار اهتمامهم.

مراكز الواعدين، عمان، الأردن

الهدف:

- إنشاء مراكز رياضية في مختلف مناطق المدينة بحيث تكون متاحة لكل من يرغب في ممارسة الرياضة بشكل مجاني.

الظروف المواتية:

- الدعم السياسي والفني والمالي للمراكز.
- توفير السلطات المحلية للموارد المالية اللازمة لإنشاء المراكز وتغطية أجور المدربين والإداريين وكذلك توفير الملابس الرياضية والمعدات التدريبية، بالإضافة إلى متابعة إدارة البرامج كاملة.
- تمتّع المدربين بالخبرة الفنية الكافية للتعامل مع مختلف الفئات كاللاجئين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم.

فرصة أم تحدٍ؟

تلجأ بعض الحكومات المحلية إلى إقامة مؤسسات خارج الهيكل الحكومي لتيسير العمل، وهي مؤسسات تقع ما بين القطاعين العام والخاص و/ أو الأهلي مثل جمعيات أو شركات مملوكة للبلدية بجميع أو بعض أسهمها.

لماذا تُمثل هذه الممارسة فرصة؟

يشكو أغلب المسؤولين والموظفين في المدن والبلديات من الأوجه السلبية للبيروقراطية والتي تؤثر على كفاءة إدارة البرامج مثل صعوبة الحصول على إحصاءات محدثة وإجراء المسوحات الخاصة بتحديد الاحتياجات، وبطء الحصول على الموافقات والتصاريح اللازمة للمباشرة بالمشاريع - على سبيل المثال. لذا تلجأ البلديات لتأسيس كيانات مستقلة لا تلتزم بالضرورة بشروط وإجراءات البيروقراطية الحكومية، وتعتبرها فرصة للأسباب الآتية:

1. تسهيل العمل خلال جميع مراحل التنفيذ.
2. تحقيق الكفاءة وتقصير المدة الزمنية للتنفيذ.
3. التمتع بمرونة أكبر في تنفيذ التشاركية والتعاون مع القطاعين الخاص والأهلي.

ولماذا تُمثّل تحديًا؟

للبيروقراطية جوانب إيجابية لا يجب تجاهلها والتركيز فقط على الجوانب السلبية. وبالتالي فإن السعي لتخطي البيروقراطية من خلال إقامة مؤسسات خارج الهيكل الحكومي قد تؤدي إلى السلبيات التالية:

1. غياب ضمانات الرقابة على أوجه صرف الأموال والموارد العامة، وكذلك على قانونية الإجراءات.
2. عدم التوافق مع أهداف وتصورات الدولة التنموية. حيث إنه من الأمثل أن تصب جميع المشروعات العامة في خدمة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة للدولة وأهدافها الاستراتيجية.
3. إهدار فرصة إصلاح وإعادة صياغة القوانين واللوائح التي تنظم العمل الحكومي بحيث يتم معالجة عيوبها بشكل جذري ودائم بدلًا من الالتفاف عليها مؤقتًا في بعض المشروعات الناجحة.

☑ قائمة التدقيق - مرحلة التنفيذ

- ☑ تدريب المدربين على سُبل تحقيق الإدماج الاجتماعي من خلال الأنشطة الرياضية المُنفذة، ورفع مستوى معرفتهم لموضوعات مثل النوع الاجتماعي، والمساواة، والتماسك الاجتماعي.
- ☑ إشراك الشباب أثناء تنفيذ البرامج الرياضية وإعطاؤهم المساحة المناسبة لإبداء الرأي والاضطلاع ببعض المهام التنفيذية.
- ☑ إتاحة فرص تطوعية للشباب خاصة اللاجئين من المهتمين في تصميم وتنفيذ البرامج الرياضية من خلال توظيف مهاراتهم ومواهبهم (القيادة، التميز في لعبة معينة، التواصل مع أقرانهم) بما يخدم البرنامج.
- ☑ تنفيذ أنشطة رياضية جماعية تسمح بمشاركة الجميع بحيث يتضمن الفريق الواحد مختلف الفئات بالمجتمع بهدف تعزيز حس التسامح وتقبّل الآخر ونبذ الإقصاء.
- ☑ الاستفادة من البرامج الرياضية لرفع وعي الشباب بشأن قضايا اجتماعية واقتصادية محددة (مثلًا الصحة، والتعليم، واحتياجات سوق العمل، إلخ) وترسيخ القيم لديهم (المساواة وتقبل الآخر، والنوع الاجتماعي، إلخ).

الملاعب الخماسية، بغداد، العراق

الهدف:

توفير ملعب خماسي ضمن كل منطقة سكنية ببغداد لخدمة المناطق المسكونة من قبل الأشخاص ذوي الدخل المحدود ودمج الشباب من خلال إتاحة متنفس لهم وذلك طبقا للخطة المحلية (المادة رقم 515).

التحديات:

- إيجاد الأراضي المناسبة لإقامة المشروع الرياضي.
- ضعف المهارات الفنية والموارد المالية لتخطيط وتنفيذ وتقييم المشروع.

التغلب على التحديات:

- وضعت أمانة بغداد ضوابط تسمح باستغلال الأراضي الحكومية الفارغة لإنشاء الملاعب الخماسية (استغلال مؤقت).
- تتضمّن الضوابط شروطًا فنية بسيطة تسمح بإقامة هذه الملاعب بكُلفة وموارد معقولة وبما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة.

© Prostock-studio/Shutterstock.com

4. تقييم برامج الرياضة من أجل إدماج الشباب

مؤشرات نجاح برامج الرياضة من أجل إدماج الشباب	الأسئلة الأساسية
إدماج الشباب: تحقيق هدف الإدماج لفئة الشباب وخاصة المهمشين منهم لضمان عدم إعادة إنتاج صور عدم المساواة.	• هل تمّ الوصول للفئات المستهدفة ولا سيما الفئات المهمشة بالمجتمع؟ • هل تم إشراك الشباب في كل خطوة من خطوات البرنامج الرياضي؟ • هل وُضعت آلية لضمان أخذ آراء واقتراحات الشباب بجدية؟ وهل تمّ الأخذ بتلك الآراء - كلما أمكن - في الخطط التنفيذية؟ • هل يتفاعل الشباب مع أقرانهم (بتنوع فئاتهم) بشكل إيجابي؟ • ما هي الإجراءات التي تم اتخاذها لضمان مشاركة الفتيات والنساء في البرامج الرياضية؟ وهل أدّت إلى النتائج المرجوة؟
تحقيق الأهداف التنموية الاجتماعية والاقتصادية: ترسيخ القيم وبناء المهارات.	• هل تضمّن تصميم البرامج الرياضية التوعية بالأهداف التنموية الاجتماعية والاقتصادية من تحقيق التماسك الاجتماعي والمساواة للجميع واحترام حقوق المهمشين واللاجئين والمرأة، بالإضافة إلى تعلّم مهارات القيادة والحوار والتعاون والعمل ضمن فريق، إلخ؟ • هل اكتسب الشباب مهارات تساعدهم على المشاركة بالمجتمع ولعب دور فاعل للتفاعل مع قضاياه؟ هل ساهمت البرامج الرياضية المنجزة في تطوير وتحسين صحة المشاركين العقلية والبدنية؟

مؤشرات نجاح برامج الرياضة من أجل إدماج الشباب	الأسئلة الأساسية
المأسسة والاستمرارية: إرساء مثال يُحتذى به والتأسيس لتوجه مؤسسي يدعم الإدماج في كافة الخطط والبرامج.	• هل تم إقناع الجهات الأساسية بالمجتمع (المسؤولين الحكوميين، القادة، إلخ) بأهمية وضع الإدماج الاجتماعي على قائمة أولوياتهم؟ • هل تمّ تغير الوعي والسلوك تجاه الرياضة كوسيلة للإدماج؟ • هل هناك استمرارية للمشروع ولفوائده؟ وهل يتم الحفاظ على المرافق الرياضية بحالة جيدة؟

مراجعة سُبل التقييم ضمن "نماذج الأدوات التطبيقية".

يُنصح أثناء عملية التقييم بالتركيز على قياس النتائج المتعلقة بأهداف الإدماج الاجتماعي للبرامج الرياضية وليس على النتائج المتعلقة بالنشاط الرياضي حصرًا كما هو شائع.

التربية على المواطنة وحقوق الإنسان

© MichaelMSS/Shutterstock.com

1. لماذا التربية على المواطنة وحقوق الإنسان؟

1.1. إشكالية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان

التربية على المواطنة وحقوق الإنسان هي عملية تعلم مستمرة، تشاركية وتفاعلية، يتعرف الأشخاص من خلالها على حقوقهم وواجباتهم تجاه أنفسهم والآخرين. كما أنها تُرسّخ لديهم مبادئ التسامح والتعايش والمساواة، وتساهم في تغيير مواقفهم وسلوكياتهم، وترفع من قدرتهم على التعامل بإيجابية مع التحديات الحياتية التي قد يتعرضون لها، بما في ذلك التمييز والإقصاء.

يتمّ التثقيف على المواطنة وحقوق الإنسان من خلال التعليم الرسمي وغير الرسمي/ غير المدرسي. وتلعب المدن دورًا مكمّلًا لدور المدارس في هذا المضمار، والذي أكّدت على أهميته الوثائق الدولية (انظر القسم 3.1 أدناه). إلا أن المدن العربية تواجه تحديات متنامية في عملها على ترسيخ المواطنة وحقوق الإنسان لأسباب مختلفة وبخاصة في ظل تصاعد النزاعات في المنطقة وما نتج عنها من ارتفاع في أعداد اللاجئين والمشرّدين داخليًا، ومع تفشّي ظواهر الإرهاب. هذا بالإضافة إلى وجود إشكاليات أخرى مثل غياب التطبيق الفعلي لأحكام المواثيق الدولية والقوانين المحلية، والمعوقات الاقتصادية التي تحدّ من قدرة السلطات المحلية على الوفاء باحتياجات المواطنين وتنفيذ برامج للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان، وكذلك ضعف البنية الثقافية والاجتماعية والقدرة على التوفيق بين المبادئ والمفاهيم العالمية من جهة، والموروثات الثقافية والاجتماعية المحلية من جهة ثانية.

يُشّكل السعي إلى تثقيف موظفي السلطات المحلية والسكان على المواطنة وحقوق الإنسان مدخلًا مهمًا لترسيخ مبادئ الإدماج الحضري. فإن فهم حقوق الإنسان ومبادئها وإجراءاتها من شأنه أن يُمكّن السلطات المحلية من إقامة سياسات وبرامج ترتكز على العدل والمساواة والحماية من جميع أشكال التمييز، بما في ذلك المساواة بين النساء والرجال؛ كما من شأنه أن يعزّز مشاركة السكان الفاعلة والإيجابية في اتخاذ القرارات وتعاونهم مع السلطات المحلية في مساعيها التنموية. لذلك يحتاج كل فرد، رجلًا كان أو امرأة، وشابًا كان أو طفلًا، إلى أن يعرف حقوقه كإنسان وأن يفهم حدود تلك الحقوق وما يترتّب عليها من واجبات.

اهتمام دولي بالتربية على حقوق الإنسان

بدأ الاهتمام الدولي بالتربية على حقوق الإنسان بموجب إعلان المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان عام 1993، الذي اعتبر أن التربية على حقوق الإنسان "ضرورة لتعزيز وتحقيق علاقات مستقرة ومنسجمة بين المجتمعات المحلية ولترسيخ التفاهم المتبادل والتسامح والسلام". كما جاء في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 184/49 لعام 1994 الخاص بعقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان أن "التثقيف في مجال حقوق الإنسان ينبغي أن ينطوي على أكثر من مجرد تقديم المعلومات وأن يكون عملية شاملة تستمر مدى الحياة بها يتعلم الناس بجميع مستويات نموهم وبكل طبقاتهم الاجتماعية احترام كرامة الآخرين ووسائل وطرق كفالة هذا الاحترام في كلّ المجتمعات".

2.1. فوائد التربية على المواطنة وحقوق الإنسان من منظور المدن العربية المشاركة

- **توطيد الثقة بين السكان والسلطات المحلية:** يتمّ ذلك عن طريق تحديد حقوق وواجبات الطرفين، ما يحفظ للسكان حقوقهم المتنوعة ويوجب عليهم مسؤوليات تجاه مدينتهم، فتقوم العلاقة بين الطرفين على أساس الحقوق والواجبات والثقة المتبادلة.
- **تعزيز مبدأ المسؤولية المشتركة:** يتمّ ذلك عن طريق تحديد مختلف الأطراف الفاعلة والممكنة لمبادئ المواطنة وحقوق الإنسان، والتي تتضمّن إلى جانب الحكومة المحلية والسكان أنفسهم جهات أخرى فاعلة بالمجتمع مثل الهيئات المحلية، والقطاع الخاص، إلخ. إن النهج الحقوقي يؤكد على أهمية المسؤولية الفردية ويحث كل فرد على الالتزام بمسؤولياته أمام مجتمعه.
- **تعزيز التعاون بين السكان والسلطات المحلية:** يتمّ ذلك عن طريق تغيير سلوكيات المواطنين لتصبح أكثر إيجابية وتعاونية مع السلطات المحلية، بالإضافة إلى إقامة مجتمع واعٍ ومسؤول يتمتع أفراده بكافة حقوقهم ويلتزمون بالواجبات التي تترتب عن صفة المواطنة، ما يسهم في تحقيق النتائج المرجوة للخطط التنموية المُقرة.
- **رفع الرضا العام عن أداء السلطات المحلية:** إن إتاحة قنوات دائمة للحوار مع السكان تُساهم في تحديد مجموعة الحقوق التي تُعد أولوية من وجهة نظرهم وتُسهّل عمل السلطات المحلية على تحقيقها وفقًا للموارد المالية والفنية المتاحة.
- **بناء قدرات وكفاءات موظّفي السلطات المحلية:** تتخذ الحكومات المحلية سياسات مختلفة وتنفّذ خططًا وبرامج متعلقة بالصحة والسكن والتعليم وغيرها من المجالات (راجع الملحق 5.أ). ويعتمد نجاح هذه الأعمال بشكل كبير ومباشر على مدى إدراك موظفي المدينة لمبادئ حقوق الإنسان وقدرتهم على إعمالها، ما يبرز أهمية برامج التربية على حقوق الإنسان الموجهة إلى موظفي السلطات المحلية وسكان المدن على حدّ سواء.
- **تحقيق تقدم على مستوى المؤشرات العالمية:** إن ضمان تمتع المواطنين بحقوقهم هو مؤشر إنجاز للمدينة يحسّن من صورتها ويُمكّنها من المنافسة عالميًا.

تستهدف برامج التربية على المواطنة وحقوق الإنسان **المعرفة والمواقف والمهارات**، وصولًا إلى أكثر المراحل نُضجًا وهي مرحلة ترجمة المعرفة والمواقف والمهارات إلى **سلوك** تتم ممارسته بصفة يومية.

المعرفة

يبدأ تجذير مبادئ حقوق الإنسان بمعرفتها والوعي بكيفية إعمالها. على كل أفراد المجتمع (من موظفي الخدمة المدنية والشباب والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن) أن يكونوا على دراية كاملة بحقوقهم وواجباتهم تجاه مجتمعاتهم كما أقرتها القوانين المحلية والمواثيق الدولية.

المواقف

تُترجم المعرفة بعد اكتمالها في شكل مواقف يتم تبنيها من جانب كل فرد وتعمل على تعزيز مبادئ حقوق الإنسان والمواطنة وترفض المواقف السلبية.

المهارات

يكتسب الأفراد عددًا من المهارات التي تساعدهم على حل النزاعات القائمة على الكراهية والتمييز والعنصرية والتعصب وتحقيق الإخاء الإنساني والسلام المجتمعي.

السلوك

في هذه المرحلة تتحول المعرفة والمواقف والمهارات إلى سلوكيات تتم ممارستها بشكل يومي وتلقائي وترسخ المواطنة وحقوق الإنسان.

3.1. التربية على المواطنة وحقوق الإنسان والتزامات المدن العربية

خطة النقاط العشر لتحالف المدن العربية ضد العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصب[1]

الالتزام السابع:

مناهضة العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصب عن طريق التربية

تعزيز الإجراءات المناهضة للعنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصب بتوفير التربية وإمكانية الولوج إليها والاستفادة من جميع أشكالها، والنهوض بتعليم وتعزيز التسامح المتبادل والتفاهم والحوار بين الثقافات.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

الديباجة: "فإن الجمعية العامة تنادي بهذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم حتى يسعى **كل فرد وهيئة في المجتمع**، واضعين على الدوام هذا الإعلان نصب أعينهم، إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن **طريق التعليم والتربية** واتخاذ إجراءات مطردة، قومية وعالمية، لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية فعالة بين الدول الأعضاء ذاتها وشعوب البقاع الخاضعة لسلطانها."

1 خطة عمل مكونة من عشرة التزامات تغطي مختلف مجالات اختصاص سلطات المدينة مثل التعليم والسكن والتوظيف وغيرها. وقّعت المدن العربية الأعضاء بالتحالف العربي على الخطة وتعهدت بدمجها في استراتيجياتها وسياساتها البلدية، وإشراك مختلف الجهات الفاعلة داخل المجتمع المدني في تنفيذها والترويج لها. لمزيد من المعلومات، يُرجى الرجوع إلى https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000183012_ara.

خطة التنمية المستدامة لعام 2030

تستهدف معظم أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إعمال حقوق الإنسان، كالقضاء على الفقر والجوع، وتحقيق المساواة بين الجنسين، والحق في بيئة صحية، والحق في السكن، إلخ.

الهدف 4 التعليم الجيد: الغاية 4-7 "ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك بجملة من السبل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030."

الخطة الحضرية الجديدة

فقرة 26: "[...] كما نلتزم بإعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتيسير التعايش وإنهاء جميع أشكال التمييز والعنف، والتمكين لجميع الأفراد والمجتمعات المحلية، مع إتاحة الفرصة لها للمشاركة مشاركة تامة ومجدية. ونلتزم كذلك بتعزيز الثقافة واحترام التنوع والمساواة باعتبارها عناصر رئيسية في إضفاء الطابع الإنساني على مدننا ومستوطناتنا البشرية."

فقرة 155: "وسنعزز مبادرات تنمية القدرات من أجل تفعيل وتعزيز مهارات وقدرات النساء والفتيات والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، فضلًا عن الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة، بهدف تشكيل عمليات الحوكمة والمشاركة في الحوار، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان ومكافحة التمييز، بهدف ضمان مشاركتهم الفعالة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية الحضرية وتطوير الأراضي."

إعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان

(قرار الجمعية العامة 137/66 عام 2011)

المادة 7 (1): "تكون الدول وحسب الاقتضاء السلطات الحكومية المختصة مسؤولة في المقام الأول عن تعزيز التثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان وكفالتهما وتطويرهما وتنفيذهما بروح من المشاركة والإدماج والمسؤولية."

المادة 7 (4): "ينبغي أن تكفل الدول، وحسب الاقتضاء السلطات الحكومية المختصة، لمسؤولي الدولة وموظفي الخدمة المدنية والقضاة والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون والأفراد العسكريين التدريب الملائم في ميدان حقوق الإنسان، وعند الاقتضاء في ميدان القانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي، وأن تعزز التدريب المناسب في ميدان حقوق الإنسان للمدرسين والمدربين وغيرهم من المربين والعاملين في القطاع الخاص الذين يتصرفون باسم الدولة."

مُساهمة التربية على المواطنة وحقوق الإنسان في أداء المدينة لوظائفها

تقع التربية على المواطنة وحقوق الإنسان ضمن مهام المدينة وعملها **كمؤسسة ديمقراطية** تعمل على ضمان التمثيل المتكافئ لكل فئات المجتمع **وكصانعة لقواعد ناظمة** تضمن مجموعة الحقوق الأساسية لسكان المدينة.

وظائف المدينة الخمس

تدريب شرطة البلدية على إدارة الكوارث مع احترام حقوق الإنسان، رأس المتن، لبنان

الهدف:

بناء قدرات شرطة البلدية وتطوير أدائها لتحقيق خدمة متميزة للسكان وضمان حسن التصرّف في أوقات الأزمات والكوارث بما يحمي حقوق الإنسان.

عوامل النجاح:

الدعم السياسي للبرنامج التدريبي والذي تمثل في حضور رئيس البلدية بشخصه إلى الدورات، بالإضافة إلى التشجيع المعنوي للمشاركين من خلال توزيع شهادات تقديرية.

© Rehan Qureshi/Shutterstock.com

2. التخطيط لبرامج التربية على المواطنة وحقوق الإنسان

1.2. إعداد دراسة تشخيصية للوضع القائم

يُنصح بتشخيص الوضع القائم من حيث مستوى الإدراك العام لمبادئ المواطنة وحقوق الإنسان وتطبيقها والموارد المتاحة والاحتياجات المطلوبة بما يخدم تصميم برامج وخطط مستقبلية فعالة، مع التركيز على النقاط الآتية:

- المنظور المحلي تجاه المواطنة وحقوق الإنسان والظروف القائمة التي يمكن أن تعيق تنفيذ البرنامج والوصول إلى المستوى المناسب في التربية على المواطنة وحقوق الإنسان.
- تحديد احتياجات ومتطلبات المجتمع المحلي للمعرفة الخاصة بالمواطنة وحقوق الإنسان.
- استعراض المشاريع والبرامج السابقة وتحليل مدى نجاحها في نشر الوعي وإرساء المبادئ الأساسية للمواطنة وحقوق الإنسان.
- مراجعة النصوص القانونية والصكوك العالمية لتحديد الأوجه الحقوقية المراد ترسيخها.
- تقييم مدى توافر الموارد البشرية والمالية اللازمة لتنفيذ البرنامج.
- تحديد أوجه التطوير والتدخل المناسبة ومدى تقبلها من جانب السكان.

حملة للتوعية بالحق في المياه، نواكشوط، موريتانيا

تحديد المشكلة: نقص مياه الشرب في الأحياء العشوائية التي تسكنها الطبقات الفقيرة والمهمشة.

هدف الحملة: التوعية بالحق في المياه وتحقيق المساواة الطبقية في الوصول إلى مياه الشرب.

الشروط المواتية: توافر البنى الأساسية والتمويل اللازمين.

الشركاء: لعبت المدينة دورًا أساسيًا في التمويل والإشراف والدراسة الفنية للاحتياجات بالتعاون مع الجهة المانحة والجمعيات الأهلية.

2.2. تحديد الأهداف

يتم تحديد أهداف المشروع أو البرنامج بناء على الدراسة التشخيصية، ويراعى أن تكون محددة ومفصلة وأن توضّح النتائج المرجو الوصول إليها. ومن الممكن استخدام الأسئلة الإرشادية التالية لتحديد أهداف البرنامج:

- ما هي جوانب المواطنة و/ أو حقوق الإنسان التي سيتمّ التركيز عليها ولماذا هذه الجوانب بالتحديد؟ كيف يُساهم المشروع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإرساء مبادئ حقوق الإنسان؟
- ما هي المقاربة التي سيتم تبنيها؟ وما هي الخطة الزمنية والنطاق الجغرافي؟
- ما هي الفوائد العائدة من المشروع؟ ومن هي الفئة المستهدفة؟

ومن ضمن أهداف برامج التربية على المواطنة وحقوق الإنسان الآتي:

- أن يصبح المشاركون أكثر وعيًا بحقوقهم وواجباتهم.
- أن يكتسب المشاركون الثقة للتعبير عن آرائهم في المجتمع والمطالبة بحقوقهم.
- أن يرتفع وعي المشاركين حول حقوق الفئات الأخرى والتحديات التي تواجهها هذه الفئات (مثلًا قد يهدف النشاط إلى زيادة وعي الرجال بحقوق المرأة).

إذاعة "هوا عمان"، عمان، الأردن

الهدف:

- مشاركة السكان في إدارة المدينة من خلال طرح الأفكار ومناقشتها مباشرة مع صانع القرار والمسؤولين المحليين.
- التثقيف حول القضايا الخاصة بالشأن العمّاني والتوعية بالخدمات والأنشطة المتاحة.
- التعرف على مطالب السكان، والرد على تساؤلاتهم واستفساراتهم بشكل مباشر.

الشروط المواتية:

- تبعية الإذاعة لأمانة عمان الكبرى.
- مشاركة أمين عمّان مرة شهريًا، ومدراء المناطق مرة أسبوعيًا، في لقاءات إذاعية يتمّ خلالها التفاعل المباشر مع السكان والاستماع إلى مطالبهم واحتياجاتهم على الهواء. وقد نتج عن تلك اللقاءات تنفيذ العديد من مطالب السكان.

3.2. تحديد أصحاب المصلحة والأطراف المعنية

- **المستفيدون المباشرون:** المجموعة المستفيدة بشكل مباشر من البرنامج (قد يكون الجمهور العام أو فئة سُكانية مُحدّدة كالنساء أو الشباب أو المهاجرين أو الأطفال أو الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة إلخ.).
- **المشاركون في التنفيذ:** الأطراف التي ستلعب دورًا مباشرًا في تنفيذ البرنامج، كالجهات الوطنية (مثلًا المرصد الوطني لحقوق الطفل، وزارات الأسرة، التربية، العدل، العمل، الشباب والرياضة)، والمدارس، والجمعيات الحقوقية والمحامون (جمعيات تختص بالدفاع عن حقوق المرأة أو الطفل) والبلديات المجاورة (في حال تنفيذ المشروع من قبل تجمّع من البلديات مثلًا).
- **المؤثرون في عملية التنفيذ:** الأطراف التي يمكن أن تؤثر في نتيجة البرنامج مثل الوزارات المشرفة، والإعلام، والمجتمع المدني.

مُراجعة مصفوفة تحليل القوة لأصحاب المصلحة ضمن "نماذج الأدوات التطبيقية"

نصائح عملية من ممثلي المدن العربية لتعزيز استدامة برامج التربية على المواطنة وحقوق الإنسان

- توزيع المهام بشكل واضح بين البلدية والأطراف الأخرى المشاركة في التنفيذ.
- إلزام كلّ متدرّب من موظفي البلدية بنقل المعرفة التي اكتسبها من التدريب من خلال تنفيذ دورات مماثلة لتدريب زملائه أو مشاركة المواد التدريبية.
- توثيق البرامج مثلًا عبر إعداد أدلة تدريبية أو منشورات مختصرة مكتوبة من واقع الدورات التي تنفذها البلدية.
- إخضاع موظفي البلدية لدورات تدريب المدربين بشكل دوري.

حملات توعوية بحقوق الإنسان، بغداد، العراق

الفئة المستهدفة: النازحون والأرامل والأيتام من جراء الحرب.

الهدف: رفع الوعي وجمع التبرعات من خلال تنظيم فعاليات توعوية (مثلًا الاحتفال بيوم السلام، تنظيم ماراثون للتوعية بحقوق الإنسان، دعوة الشباب للرسم على الجدران الإسمنتية الموضوعة للحماية كرسالة لحق العيش في سلام، إلخ).

الشركاء: المنظمات غير الحكومية.

4.2. تحديد مكونات البرنامج

تختلف برامج التربية على المواطنة وحقوق الإنسان في مكوّناتها التي قد تتضمن واحدًا أو أكثر من المكونات التالية:

- حملات مناصرة تستهدف الجمهور العام أو تُركّز على حقوق فئات معينة.
- مكون بحثي للتعرّف على حال منطقة أو فئة سكانية ما (مثلًا حقوق المقيمين في المدينة من غير المواطنين أو المقيمين بشكل غير رسمي).
- تطوير مناهج دراسية عن المواطنة وحقوق الإنسان أو تكييف/ تطويع مناهج قائمة لتناسب السياق المحلي.
- مأسسة مناهج التربية على المواطنة وحقوق الإنسان في المدارس والمؤسسات التعليمية بصفة عامة.
- أنشطة تدريبية تستهدف المعلمين والعاملين في مجال التربية والتعليم بصفة عامة على مبادئ المواطنة وحقوق الإنسان وعلى كيفية التربية على هذه المبادئ.
- أنشطة للكبار أو الصغار (خاصة من الفئات المهمشة) باستخدام مناهج التربية على المواطنة وحقوق الإنسان.

قبل البدء بمشروع أو برنامج جديد يُنصح أولًا بتوعية موظفي الحكومة المحلية والجهات المعنية بأهمية المشروع والأوجه الحقوقية التي يسعى لإعمالها قبل التوجه للعامة.

5.2. المأسسة وضمان الاستمرارية

إن مأسسة البرامج التثقيفية للمواطنة وحقوق الإنسان قد تأخذ أشكالًا متعددة منها تشكيل لجنة تضمّ خبراء من البلدية ومن خارجها لمتابعة تلك البرامج ومراقبتها للتأكد من كفاءة وكفاية الأنشطة المُخططة ومراعاتها للأبعاد الحقوقية. ولتحقيق الاستمرارية، يُنصح كذلك تضمين البرامج عنصرًا خاصًا بتدريب موظفي المدينة، والمعلمين، وممثلي المجتمع المدني، بالإضافة إلى إعداد حملات إعلامية لمناصرة تلك البرامج في جميع المؤسسات المحلية والتعليمية.

مبادرات لتمكين المرأة وتأمين مساحات آمنة للأطفال وإدماج ذوي الإعاقة، صيدا، لبنان

الأهداف: تعزيز المواطنة وبناء الثقة مع البلدية والتعريف بحقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة.

إشراك أصحاب المصلحة: أقيمت ورش عمل ولقاءات بالبلدية والنوادي الرياضية والجمعيات الأهلية لإشراك جميع المعنيين في تصميم المبادرات.

شروط النجاح: اقتناع السلطة المحلية ودعم الجهات الدولية المانحة (وفّرت الجهة الممولة منحًا للجمعيات الأهلية لتنفيذ المشروعات).

مأسسة برامج المواطنة وحقوق الإنسان في البلديات والمؤسسات التعليمية، وضمان استمراريتها

- إعداد خطة علاقات عامة وحملة إعلامية موجّهة تنشر أهداف ونتائج البرامج
- تخطيط حملات مناصرة لتبني البرامج في جميع المؤسسات المحلية والتعليمية
- إدماج صانعي القرار في الأنشطة المختلفة وإبراز أهمية ونجاحات البرامج
- تضمين البرامج عنصرًا خاصًا بتدريب موظفي المدينة، والمعلمين، وممثلي المجتمع المدني

☑ قائمة التدقيق - مرحلة التخطيط

- ☑ الإحاطة بالوضع القائم بشكل دقيق من خلال إجراء دراسة تشخيصية.
- ☑ تحديد الجوانب الحقوقية والتنموية التي سيتمّ التركيز عليها ضمن برامج التربية على المواطنة وحقوق الإنسان.
- ☑ تحديد الفئات المستهدفة وأصحاب المصلحة.
- ☑ تحديد أهداف واضحة وقابلة للقياس.
- ☑ تحديد المكونات التي سيتضمّنها البرنامج التثقيفي ووسيلة التنفيذ المُثلى.
- ☑ اتخاذ إجراءات لضمان استدامة واستمرارية البرنامج، ولا سيما حملات المناصرة وتدريب موظفي الخدمة المدنية.

© Myvisuals/Shutterstock.com

3. تنفيذ برامج التربية على المواطنة وحقوق الإنسان

1.3. وسائل التنفيذ

يتوقّف نجاح برامج التثقيف على المواطنة وحقوق الإنسان على اختيار الوسيلة المناسبة لتنفيذ البرنامج حسب الفئات المستهدفة والموارد التمويلية المتاحة للمدينة. كما يُنصح باتباع طرق غير تقليدية للتعليم وعدم الاكتفاء بالمناهج التعليمية المدرسية في هذا الشأن. تتنوع وسائل تنفيذ البرامج التثقيفية لتشمل الآتي، على سبيل المثال لا الحصر:

الوسيلة	الوصف	الفئة المستهدفة
التعليم التفاعلي	• تنفيذ أنشطة تتبع طرق التعلم التفاعلي (مثلًا أنشطة فنية؛ ترفيهية؛ رياضية؛ نوادي التربية على المواطنة؛ إلخ) بالنوادي الاجتماعية والمراكز الشبابية. • تطوير مناهج بسيطة ومبتكرة لتعليم حقوق الإنسان بالمدارس. • عمل السلطات المحلية على إنتاج دليل للفئات المهمشة من واقع ما تم تنفيذه من أنشطة.[2]	الفئات المهمشة مثل المرأة والشباب والأطفال وسكان المناطق العشوائية أو الفقيرة.
حملات التوعية والمناصرة	• استخدام وسائل الإعلام والتواصل المختلفة للتوعية على قضايا محددة. • تسليط الضوء على أهم المشروعات التي يتم تنفيذها وأهدافها والعائد منها وبالتالي الحصول على التأييد المجتمعي العام.	جميع فئات المجتمع.
وسائل التكنولوجيا الحديثة	• أداة منخفضة التكلفة يمكن الاستفادة منها لتنفيذ البرامج طويلة الأمد (حيث يستلزم ترسيخ مبادئ المواطنة وحقوق الإنسان لدى المواطنين وتحويل معارفهم ومهاراتهم بهذا الشأن إلى ممارسة يومية وقتًا طويلًا). • استخدام خاصية التعليم عن بُعد MOOC لتطبيق دورات تدريبية مختلفة أو المكتبة الافتراضية لإتاحة محتوى معرفي رقمي حول مفاهيم وحقوق وواجبات المواطنين أو وسائل التواصل الاجتماعي لإحداث التوعية المنشودة.	جميع فئات المجتمع ممن لديهم القدرة على الاتصال بالإنترنت.

2 مثل دليل تسيير نوادي التربية على المواطنة وحقوق الإنسان الذي أصدرته وزارة التربية بتونس (أنظر https://bit.ly/2MndXYw) . تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 12 ديسمبر 2019.

الوسيلة	الوصف	الفئة المستهدفة
دورات تدريب المدربين	• أولوية تدريب الموظفين المدنيين في مجال المواطنة وحقوق الإنسان من خلال إعداد دورات تدريبية بشكل دوري تتناول مفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان وسبل إنفاذ القوانين المحلية والالتزام بما جاء في المواثيق الدولية في هذا المضمار. • إعطاء أهمية لنقل المعرفة المكتسبة إلى زملاء العمل والفئات المستهدفة من المواطنين من خلال تنفيذ برامج تدريبية من واقع ما تم التدرب عليه.	العاملون بالسلطات المحلية للمدينة.
المنتديات الحوارية	• تنظيم لقاءات حوارية مع الجهات المستهدفة لإطلاعهم على خطوات تنفيذ مشاريع التربية على المواطنة وحقوق الإنسان وإشراكهم فيها كلما اقتضى الأمر. • تقييم مدى رضاء الجهات المستهدفة عن المشاريع واقتراحات التطوير.	جميع فئات المجتمع وبالأخص الأقل تمثيلًا مثل الشباب والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة.

مجلس بلدي أطفال عمّان، الأردن

الهدف:

تثقيف الأطفال والشباب على المواطنة باستخدام سبل تعليم غير تقليدية، وتدريبهم على كيفية ممارسة المواطنة عمليًا من خلال المشاركة في تخطيط المدينة وحل مشاكلها لجعلهم قادة التغيير في المستقبل.

عوامل النجاح:

- مأسسة المجلس داخل أمانة عمان الكبرى.
- إدارة الأطفال والشباب للمجلس واعتماد آلية الانتخاب لاختيار أعضائه وممارستهم لحق صنع القرارات في الأمور التي تعنيهم على مستوى المدينة.
- توفير بيئة داعمة وحاضنة للمبادرات التي يطلقها أعضاء المجلس.

في حال عدم توافر أماكن لدى البلدية لإقامة أنشطة التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، يُنصح باستغلال المباني الأثرية الفارغة أو المكتبات العامة، مما يساهم في الوقت نفسه في إعادة إحياء تلك الأماكن.

2.3. تحديات التنفيذ

التحدي	الحلول المقترحة من جانب المدن العربية
ضعف القدرات المعرفية والفنية لموظفي المدينة.	• حيث أن تأهيل الموظفين أساس لضمان التنفيذ الجيد والمستمر، يُنصح بتطوير خطة تعليمية/ تدريبية تضمن حصول الموظفين (الجدد والقدامى) على دورات تدريبية تؤهلهم لممارسة وترسيخ مبادئ المواطنة وحقوق الإنسان بالمجتمع.
وجود معارضة لبعض الأنشطة وعدم تقبل بعض الرسائل الموجهة.	• تصميم حملات دعم وكسب تأييد توضح الأهداف الأساسية للمشروع والفوائد المتوقّعة منه باستخدام لغة بسيطة وسهلة تناسب الجهة المعارضة (مثلًا الفيديوهات القصيرة أفضل وسيلة لتمرير الرسائل الخاصة بالحقوق). • إقامة حوارات مجتمعية بشكل دائم ومشاركة كافة المعلومات بشفافية كاملة قبل الشروع في التنفيذ.
تردّد الفئة المستهدفة من المشاركة في ورش العمل، خاصة تلك التي تتناول موضوعات حساسة.	• توفير ضمانات تطمينية للمشاركين (مثلًا في حالة النساء وحقهن في الميراث، تمّ حظر التصوير خلال الورش ومُنع تبادل المعلومات حول المشاركات مع أية جهة، وأُعطيت المشاركات معلومات حول المدربين وخبرتهم الفنية في المجال قبل الورشة).
ضعف التمويل.	• تصميم وتنفيذ البرامج باستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة أو غيرها من الوسائل منخفضة الكُلفة (مثلًا البث التلفزيوني والإذاعي هو الأفضل لإيصال الرسائل إلى أكبر عدد ممكن من الناس، وبالنسبة لبعض المدن قد تتاح هذه الفرصة مجانًا أو بتكلفة منخفضة باستخدام القنوات الوطنية أو المحلية، وأحيانًا يكون هناك تعاون بين البلديات لتبادل الإعلانات). • إقامة شراكات مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية للمساهمة في تمويل المشروعات المختلفة.
يتطلب تغيير المفاهيم والسلوكيات وقتًا طويلًا واستمرارية في الجهود.	• تصميم المشروعات ضمن إطار زمني طويل الأجل وتقسيمها إلى مراحل بحيث يتم قياس الأداء بعد كل مرحلة وإجراء التعديلات والمراجعات اللازمة عند الانتقال للمرحلة التالية. • تضمين كل المشروعات حملات إعلامية وتوعوية.

أحيانًا قد تكون المعارضة وتقديم الشكاوى دليل نجاح! إذ يعكس هذا التصرّف تغييرًا في مواقف وسلوك السكان نحو المزيد من الإدراك والمطالبة بحقوقهم.

المجلس المحلي للطفل، الصويرة، المغرب

الأهداف:

- توفير فضاء ملائم لمشاركة الأطفال في صياغة وتنفيذ وتتبع وتقييم السياسات المحلية.
- تربية الأطفال على الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان.
- إرساء ثقافة الحوار المبني على الاختلاف.
- تربية الأطفال على ربط المسؤولية بالمحاسبة.
- إكساب الأطفال مهارات قيادية.
- تشجيع الأطفال على العطاء والتنافس.

عوامل النجاح:

- التفاعل الإيجابي والمبادرة الداعمة للمجتمع المدني المهتم بالطفولة على وجه الخصوص.
- مشاركة المؤسسات التعليمية العامة والخاصة والبعثات الأجنبية.

☑ قائمة التدقيق - مرحلة التنفيذ

- ☑ تحديد وسيلة التنفيذ الملائمة لتحقيق الأهداف المرجوة.
- ☑ توفير الموارد المالية والمادية والبشرية اللازمة.
- ☑ تدريب موظفي السلطة المحلية على قضايا المواطنة وحقوق الإنسان.
- ☑ استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة في التوعية بمفاهيم المواطنة وحقوق الإنسان.

يتطلب التقييم وقتًا وموارد وكفاءات، لا سيّما عندما يتعلّق الأمر بقياس نجاح برامج التربية على المواطنة وحقوق الإنسان. ويُنصح بتدريب موظفي البلدية على مهارات تقييم التغيّر في المعارف والمواقف والمهارات والسلوك.

4. تقييم برامج التربية على المواطنة وحقوق الإنسان

نماذج قياس نجاح برامج التربية على المواطنة وحقوق الإنسان على مستوى الأفراد

المعرفة

- هل اختلفت نسبة معرفة السكان بمبادئ المواطنة وحقوق الإنسان عن ما قبل تنفيذ البرامج؟
- هل اكتسب السكان معلومات وافية عن مصادر وصكوك حقوق الإنسان؟
- هل يربط السكان هذه المعرفة بحياتهم اليومية؟

المواقف

- هل يرفض سكان المدينة أي ممارسات تمييزية تحدث في مجتمعاتهم؟
- هل يبادر السكان إلى تقديم شكاوى بشأن الممارسات الإقصائية التي يشاهدونها؟
- هل ارتفعت نسبة المشاركة الفعالة والتطوع في قضايا المجتمع؟

المهارات

- هل اكتسب السكان المهارات اللازمة لإعمال مبادئ المواطنة وحقوق الإنسان؟
- هل أصبح السكان على دراية واستعداد لنشر ما تعلموه بين أفراد مجتمعاتهم؟

السلوك

- هل تحولت المعرفة والمواقف والمهارات إلى سلوك ملموس في الحياة اليومية لسكان المدينة؟
- هل أثّر السكان إيجابيًا على مجتمع المدينة لناحية جعله أكثر إدماجًا؟
- ما مدى تبني السكان لمبادئ المواطنة وحقوق الإنسان وترويجهم لإعمال هذه المبادئ في البيئات المحيطة بهم؟

مراجعة سُبل التقييم ضمن "نماذج الأدوات التطبيقية".

5. الملاحق

أ. أمثلة لبعض الحقوق التي يمكن للمدن التثقيف حولها والموارد المعرفية المتاحة

تتنوع الحقوق التي يمكن للمدن إقامة برامج تثقيفية حولها والتي تُساهم بشكل مباشر وغير مباشر في تحقيق الإدماج الحضري وما يشمله من عدل ومساواة وتضامن. من هذه الحقوق:

- الحق في العمل
- الحق في الصحة
- الحق في حرية التعبير
- الحقوق الإنسانية للمرأة
- الديمقراطية
- الحق في التعليم
- الحق في اللجوء
- الحقوق الإنسانية للطفل

وتتوفّر موارد معرفية عديدة في هذا المجال، نذكر منها مختارات على سبيل المثال لا الحصر:

- "فهم حقوق الإنسان: دليل عن تعلم حقوق الإنسان"، الصادر عام 2014 عن المركز الأوروبي للتدريب والأبحاث في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية ومركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان:

  http://www.etc-graz.eu/handbuch-menschenrechte-verstehen/

- "كل البشر ... كتاب مدرسي في التربية على حقوق الإنسان" الصادر عن اليونسكو:

  https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000114788_ara.

- "أسس تعليم المواطنة العالمية" الصادر عام 2017 عن اليونسكو:

  https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000248232.

- "محو الأمية الإعلامية والمعلوماتية: تعزيز حقوق الإنسان، ومكافحة التطرف" الصادر عام 2016 عن اليونسكو:

  https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000246371.

ب. بعض الأمثلة لمواثيق واتفاقيات دولية ذات الصلة بموضوعات حقوق الإنسان

أولًا مواثيق واتفاقيات الأمم المتحدة

- الوثيقة الختامية لمؤتمر ديربان الاستعراضي، 2009، الأمم المتحدة، A/CONF.211/8.

المادة 107:

"يشجع الدول على تطوير القدرة الوطنية على التثقيف في مجال حقوق الإنسان، والقيام بالأنشطة التدريبية والإعلامية، من خلال إشراك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية وغيرهما من أصحاب المصلحة المعنيين من أجل مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وفقًا لخطة عمل برنامج العمل العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان."

- الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005، الأمم المتحدة A/RES/60/1.

الفقرة 131:

"ونعرب عن تأييدنا للنهوض بالتثقيف والتثقف في مجال حقوق الإنسان على جميع الأصعدة بما في ذلك عن طريق تنفيذ البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، حسب الاقتضاء، ونشجع جميع الدول على اتخاذ مبادرات في هذا الصدد."

- البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان الجاري منذ عام 2005، الأمم المتحدة A/RES/66/137.(راجع الملحق ت أدناه).

- إعلان وبرنامج المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، 2003.

الإعلان، الفقرة 95:

"[...] ونؤكد كذلك أن هذا التعليم (في مجال حقوق الإنسان) عامل حاسم في تعزيز ونشر وحماية القيم الديمقراطية للعدالة والإنصاف التي تُعد أساسية لمنع ومكافحة انتشار العنصرية، والتمييزالعنصري، وكره الأجانب، وما يتصل بذلك من تعصب."

الإعلان، الفقرة 97: "نؤكد على الصلات القائمة بين الحق في التعليم والكفاح ضد العنصرية، والتمييز العنصري، وكره الأجانب، وما يتصل بذلك من تعصب، والدور الجوهري للتعليم، بما في ذلك التعليم في مجال حقوق الإنسان، والتعليم الذي يهتم بالتنوع الثقافي ويحترمه، وبخاصة لدى الأطفال والشبيبة، في منع واستئصال جميع أشكال التعصب والتمييز."

برنامج العمل، الفقرة 129:

" يحث الدول على إدخال بندي مكافحة التمييز ومكافحة العنصرية، وتعزيزهما بحسب الاقتضاء، في برامج حقوق الإنسان التي تشكل جزءًا من المناهج المدرسية، ووضع وتحسين المواد التعليمية ذات الصلة، بما فيها كتب تدريس التاريخ وغيره، وضمان التدريب الفعال والحفز المناسب لجميع المدرسين بهدف تكوين مواقف وأنماط سلوك لديهم تستند إلى مبادئ عدم التمييز والاحترام المتبادل والتسامح."

برنامج العمل، الفقرة 139: "يحث الدول على توفير أو تعزيز التدريب للموظفين القائمين على إنفاذ القوانين، وموظفي الهجرة وغيرهم من الموظفين المعنيين، على منع الاتجار بالأشخاص. [...]."

- إعلان وبرنامج عمل فيينا، المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، 1993

الفقرة 33:

"يؤكد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان من جديد أن الواجب يحتم على الدول، كما هو منصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي غيرهما من صكوك حقوق الإنسان الدولية، أن تضمن أن يكون التعليم مستهدفًا الإنسان والحريات الأساسية ويؤكد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان أهمية إدراج موضوع حقوق الإنسان في برامج التعليم ويطلب إلى الدول القيام بذلك. وينبغي للتعليم أن يعزز التفاهم والتسامح والسلام والعلاقات الودية بين الأمم وكافة المجموعات العرقية أو الدينية وأن يشجع على تنمية أنشطة الأمم المتحدة في تدشين هذه الأهداف. ولذلك يؤدي التعليم في مجال حقوق الإنسان ونشر المعلومات المناسبة، النظرية منها والعملية على السواء، دورًا هامًا في تعزيز واحترام حقوق الإنسان فيما يتعلق بجميع الأفراد، بلا تمييز من أي نوع والتمييز على

أساس العرق، أو الجنس، أو اللغة أو الدين، وينبغي إدراج ذلك في السياسات التعليمية على كلا المستويين الوطني والدولي. [...]."

الفقرة 78:

"يعتبر المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان التعليم والتدريب والإعلام العام في مجال حقوق الإنسان أمورًا جوهرية لتشجيع وإقامة علاقات مستقرة ومنسجمة فيما بين المجتمعات المحلية ولتوطيد التفاهم والتسامح والسلم."

الفقرة 82:

" وينبغي للحكومات، بمساعدة المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية، أن تعزز حدوث وعي متزايد بحقوق الإنسان والتسامح المتبادل. [...]."

- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 1966، الأمم المتحدة A/RES/2200 (XXI).

- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2006، الأمم المتحدة A/RES/61/106.

المادة 8 إذكاء الوعي:

"1. تتعهد الدول الأطراف باعتماد تدابير فورية وفعالة وملائمة من أجل: (أ) إذكاء الوعي في المجتمع بأسره بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك على مستوى الأسرة، وتعزيز احترام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكرامتهم؛ (ب) مكافحة القوالب النمطية وأشكال التحيز والممارسات الضارة المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، بما فيها تلك القائمة على الجنس والسن، في جميع مجالات الحياة؛ (ج) تعزيز الوعي بقدرات وإسهامات الأشخاص ذوي الإعاقة. 2. وتشمل التدابير الرامية إلى تحقيق ذلك ما يلي: (أ) بدء ومتابعة تنظيم حملات فعالة للتوعية العامة تهدف إلى (i) تعزيز تقبل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ (ii) نشر تصورات إيجابية عن الأشخاص ذوي الإعاقة، ووعي اجتماعي أعمق بهم؛ (iii) تشجيع الاعتراف بمهارات وكفاءات وقدرات الأشخاص ذوي الإعاقة، وإسهاماتهم في مكان العمل وسوق العمل؛ (ب) تعزيز تبني موقف يتسم باحترام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مستويات نظام التعليم، بما في ذلك لدى جميع الأطفال منذ حداثة سنهم؛ (ج) تشجيع جميع أجهزة وسائل الإعلام على عرض صورة للأشخاص ذوي الإعاقة تتفق والغرض من هذه الاتفاقية؛ (د) تشجيع تنظيم برامج تدريبية للتوعية بالأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم."

- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، 1990، الأمم المتحدة A/RES/45/158.

- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، 1984، الأمم المتحدة A/RES/39/46.

المادة 10:

"تضمن كل دولة إدراج التعليم والاعلام فيما يتعلق بحظر التعذيب على الوجه الكامل في برامج تدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين سواء أكانوا من المدنيين أو العسكريين، والعاملين في ميدان الطب ، والموظفين العموميين أو غيرهم ممن تكون لهم علاقة باحتجاز أي فرد معرض لأى شكل من أشكال التوقيف أو اعتقال أو سجن أو باستجواب هذا الفرد أو معاملته."

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 1979، الأمم المتحدة A/RES/34/180.

- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، 1965.

المادة 7:

"تتعهد الدول الأطراف بأن تتخذ تدابير فورية وفعالة، لا سيما في ميادين التعليم والتربية والثقافة والإعلام بغية مكافحة النعرات المؤدية إلى التمييز العنصري وتعزيز التفاهم والتسامح والصداقة بين الأمم والجماعات العرقية أو الإثنية الأخرى، وكذلك لنشر مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وهذه الاتفاقية."

- اتفاقية حقوق الطفل، 1989، الأمم المتحدة A/RES/44/25 .

ثانيًا مواثيق واتفاقيات إقليمية

- الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، 1981.
- الميثاق العربي لحقوق الإنسان، 2004.
- الإطار العربي للطفولة، جامعة الدول العربية،2001.
- ميثاق حقوق الطفل العربي 1984.

ت. مواد إعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان، الأمم المتحدة، A/RES/66/137

المادة 1

1. لكل فرد حق الاطلاع على المعلومات المتعلقة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وطلب هذه المعلومات وتلقيها وينبغي أن تُتاح له فرصة التثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان.
2. التثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان أساسيان لتعزيز احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة ومراعاتها على الصعيد العالمي، وفقًا لمبادئ عالمية حقوق الإنسان وترابطها وعدم قابليتها للتجزئة.
3. يُتيح التمتع الفعلي بجميع حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في التعليم والحصول على المعلومات، إمكانية الاستفادة من التثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان.

المادة 2

1. يشمل التثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان جميع الأنشطة التثقيفية والتدريبية والإعلامية وأنشطة التوعية والتعلم الرامية إلى تعزيز احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومراعاتها على الصعيد العالمي، ومن ثَمَّ الإسهام في أمور منها منع انتهاك وامتهان حقوق الإنسان بتزويد الأشخاص بالمعارف والمهارات فيما يتعلق بحقوق الإنسان وتعزيز فهمهم له، أو تطوير مواقفهم وسلوكهم إزائها لتمكينهم من الإسهام في إرساء ثقافة عالمية قوامها مراعاة حقوق الإنسان والترويج لها.
2. يتضمن التثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان ما يلي:

(أ) التثقيف بشأن حقوق الإنسان بما يشمل إتاحة معرفة معايير حقوق الإنسان ومبادئها والقيم التي تدعمها وآليات حمايتها وفهمها.

(ب) التثقيف عن طريق حقوق الإنسان بما يشمل التعلم والتعليم على نحو يكفل فيه احترام حقوق المربين والمتعلمين على حد سواء.

(ج) التثقيف من أجل حقوق الإنسان بما يشمل تمكين الأشخاص من التمتع بحقوقهم وممارستها ومن احترام حقوق الغير ومؤازرتها.

المادة 3

1. التثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان عملية تستمر مدى الحياة يستفيد منها الناس على اختلاف أعمارهم.
2. التثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان عملية تشمل جميع شرائح المجتمع، على المستويات كافة، بما فيها التعليم ما قبل المدرسي والتعليم الابتدائي والثانوي والعالي، تراعى فيها حرية التعليم، حسب الاقتضاء، وجميع أشكال التعليم والتدريب والتعلم في الإطار العام أو الخاص، النظامي أو غير النظامي أو غير الرسمي. وهما يشملان أمورًا منها التدريب المهني، ولا سيما تدريب المدربين والمدرسين وموظفي الدولة، والتعليم المستمر والتثقيف الشعبي وأنشطة الإعلام والتوعية.
3. ينبغي أن تستخدم في التثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان لغات وأساليب ملائمة للفئات المستهدفة، مع مراعاة احتياجاتها وظروفها الخاصة.

المادة 4

ينبغي أن يستند التثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان إلى مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والصكوك ذات الصلة بالموضوع من أجل تحقيق ما يلي:

(أ) التوعية بالمعايير والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان والضمانات المتاحة لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني وفهمها وقبولها.

(ب) إرساء ثقافة عالمية قوامها مراعاة حقوق الإنسان يدرك فيها كل فرد حقوقه ومسؤولياته تجاه حقوق الغير، وتعزيز نماء الفرد كعضو مسؤول في مجتمع حر تعددي شامل للجميع يسوده السلام.

(ج) السعي إلى إعمال جميع حقوق الإنسان على نحو فعّال وتعزيز التسامح وعدم التمييز والمساواة.

(د) كفالة تكافؤ الفرص للجميع عن طريق إتاحة التثقيف والتدريب الجيدين في ميدان حقوق الإنسان دون أي تمييز.

(هـ) الإسهام في منع انتهاك وامتهان حقوق الإنسان وفي مكافحة جميع أشكال التمييز والعنصرية والقولبة النمطية والتحريض على الكراهية والمواقف الضارة وأشكال التحيز التي تدعمها واستئصالها.

المادة 5

1. ينبغي أن يستند التثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان، سواء وفرتهما جهات فاعلة في القطاع العام أو الخاص، إلى مبادئ المساواة، وبخاصة المساواة بين الفتيات والفتيان وبين النساء والرجال، وكرامة الإنسان والإدماج وعدم التمييز.
2. ينبغي أن يكون التثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان ميسرين ومتاحين لجميع الأشخاص، وينبغي أن يراعيا التحديات والحواجز الخاصة التي يواجهها الأشخاص الذين يعيشون أوضاعًا هشة ويعانون من الحرمان وبعض الفئات، بما يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة، واحتياجاتهم وتوقعاتهم، من أجل تعزيز قدراتهم وتحقيق التنمية البشرية والإسهام في القضاء على أسباب الإقصاء أو التهميش وتمكين كل فرد من ممارسة جميع حقوقه.
3. ينبغي أن يشمل التثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان مختلف الحضارات والأديان والثقافات والتقاليد الخاصة بشتى البلدان على النحو الذي يجسده الطابع العالمي لحقوق الإنسان، وأن يعملا على إثرائها وأن يستمدا منها الإلهام.
4. ينبغي أن يراعي التثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان مختلف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأن يعززا في الوقت ذاته المبادرات المحلية لتشجيع تبني الهدف المشترك المتمثل في إعمال جميع حقوق الإنسان للناس كافة.

المادة 6

1. ينبغي الاستفادة في النهوض بالتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان من التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصالات ومن وسائط الإعلام والاستعانة بها في تعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
2. ينبغي تشجيع الفنون كأداة من أدوات التدريب والتوعية في ميدان حقوق الإنسان.

المادة 7

1. تكون الدول وحسب الاقتضاء السلطات الحكومية المختصة مسؤولة في المقام الأول عن تعزيز التثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان وكفالتهما وتطويرهما وتنفيذهما بروح من المشاركة والإدماج والمسؤولية.
2. ينبغي أن تهيئ الدول بيئة آمنة تمكن المجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى من المشاركة في التثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان وتكفل فيها الحماية الكاملة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بمن فيهم المشاركون في العملية.
3. ينبغي أن تتخذ الدول خطوات منفردة وعن طريق المساعدة والتعاون على الصعيد الدولي، لتضمن بأقصى حد تسمح به الموارد المتوفرة لديها النهوض بالتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان بالوسائل المناسبة على نحو تدريجي، بما فيها اتخاذ تدابير واعتماد سياسات تشريعية وإدارية.
4. ينبغي أن تكفل الدول، وحسب الاقتضاء السلطات الحكومية المختصة، لمسؤولي الدولة وموظفي الخدمة المدنية والقضاة والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون والأفراد العسكريين التدريب الملائم في ميدان حقوق الإنسان، وعند الاقتضاء في ميدان القانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي، وأن تعزز التدريب المناسب في ميدان حقوق الإنسان للمدرسين والمدربين وغيرهم من المُربين والعاملون في القطاع الخاص الذين يتصرفون باسم الدولة.

المادة 8

1. ينبغي أن تضع الدول استراتيجيات وسياسات، وعند الاقتضاء خطط عمل وبرامج، للتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان أو تشجع وضعها على المستوى المناسب، بوسائل من قبيل إدراجهما في المناهج الدراسية والتدريبية. وينبغي لها عند القيام بذلك أن تأخذ في الحسبان البرنامج العالمي للتثقيف في ميدان حقوق الإنسان والاحتياجات والأولويات الوطنية والمحلية الخاصة.
2. ينبغي إشراك جميع الجهات المعنية، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، في وضع هذه الاستراتيجيات وخطط العمل والسياسات والبرامج وتنفيذها وتقييمها ومتابعتها، باللجوء عند الاقتضاء إلى تعزيز المبادرات التي تشارك فيها جهات معنية متعددة.

المادة 9

ينبغي أن تشجع الدول إنشاء مؤسسات وطنية فعالة ومستقلة لحقوق الإنسان وتطويرها وتعزيزها، وفقًا للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات

الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)، مع التسليم بأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يمكن أن تضطلع بدور مهم، بما في ذلك الاضطلاع بدور تنسيقي عند الاقتضاء، في تعزيز التثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان بوسائل منها توعية الجهات الفاعلة المعنية في القطاعين العام والخاص وحشدها.

المادة 10

1. تضطلع مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع، بما يشمل جهات منها المؤسسات التعليمية ووسائط الإعلام والأسر والمجتمعات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات غير الحكومية والمدافعون عن حقوق الإنسان والقطاع الخاص، بدور مهم في تشجيع التثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان وإتاحتهما.
2. تُشجع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وغيرها من الجهات المعنية على كفالة إتاحة التثقيف والتدريب الملائمين في ميدان حقوق الإنسان لموظفيها والعاملين فيها.

المادة 11

ينبغي أن تُتيح الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية التثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان لموظفيها المدنيين وأفرادها العسكريين وأفراد الشرطة العاملين في إطار ولاياتها.

المادة 12

1. ينبغي أن يدعم التعاون الدولي على جميع المستويات الجهود الوطنية، بما فيها عند الاقتضاء الجهود المبذولة على الصعيد المحلي، وأن يعززها من أجل كفالة التثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان.
2. يمكن أن تُسهم الجهود التكميلية والمُنسقة على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني والمحلي في النهوض بالتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان على نحو أكثر فعالية.
3. ينبغي تشجيع التبرع للمشاريع والمبادرات المتعلقة بالتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان.

المادة 13

1. ينبغي أن تراعي الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان في عملها، في إطار ولاية كل منها، التثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان.
2. تشجع الدول على أن تُدرج، عند الاقتضاء، معلومات عن التدابير التي اتخذتها بشأن التثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان في تقاريرها المقدمة إلى آليات حقوق الإنسان المعنية.

المادة 14

ينبغي أن تتخذ الدول التدابير المناسبة لضمان تنفيذ هذا الإعلان ومتابعته على نحو فعال وأن تتيح الموارد اللازمة لذلك.

نماذج الأدوات التطبيقية

© Panchenko Vladimir/Shutterstock.com

1. تحليل القوة لأصحاب المصلحة

مصفوفة تحليل القوة لأصحاب المصلحة

تساعد مصفوفة تحليل القوة لأصحاب المصلحة على تحديد مدى سلطة وتأثير صاحب المصلحة على تحقيق المشروع. وغالباً ما يتم استخدامها خلال مرحلة التخطيط، ولكن قد يستلزم الأمر استخدامها كذلك خلال مرحلتي التنفيذ والتقييم. تساعد المصفوفة على الإجابة عن الأسئلة التالية: مَن الطرف المعني الذي ينبغي أخذه بالحسبان؟ ما مدى قوة تأثيره على المشروع؟ ما هي أفضل استراتيجية لإدارة طرف محدد؟ وتحدد المصفوفة أربعة أنواع من أصحاب المصلحة – جهات كانوا أم أفرادًا - الذين ينبغي أخذهم بالاعتبار: 1) الذين يتمتعون بنفوذ رسمي يخولهم اتخاذ القرار؛ و2) الذين يتمتعون بنفوذ يُتيح لهم منع اتخاذ القرار؛ و3) الذين يتأثرون بقرار معين؛ و4) الذين يمتلكون معلومات أو خبرات ذات صلة.

تحدد المصفوفة بعدين (سهمين): الأول هو مستوى السلطة، ويعكس قدرة صاحب المصلحة على وقف المشروع في حالة عدم رضاهم؛ والثاني هو مستوى المصلحة، ويعكس قدرة صاحب المصلحة على التأثير في اتجاه المشروع وإحداث تغييرات عليه. مثلًا إذا كان مستويا السلطة والتأثير على حد سواء منخفضين، يمكن الاكتفاء برصد ومراقبة صاحب المصلحة بانتظام؛ أما إذا كان كلاهما عالٍ، فيجب التأكد من وجود علاقات طيبة والحفاظ على تواصل ثابت وراسخ مع صاحب المصلحة لضمان إتمام المشروع.

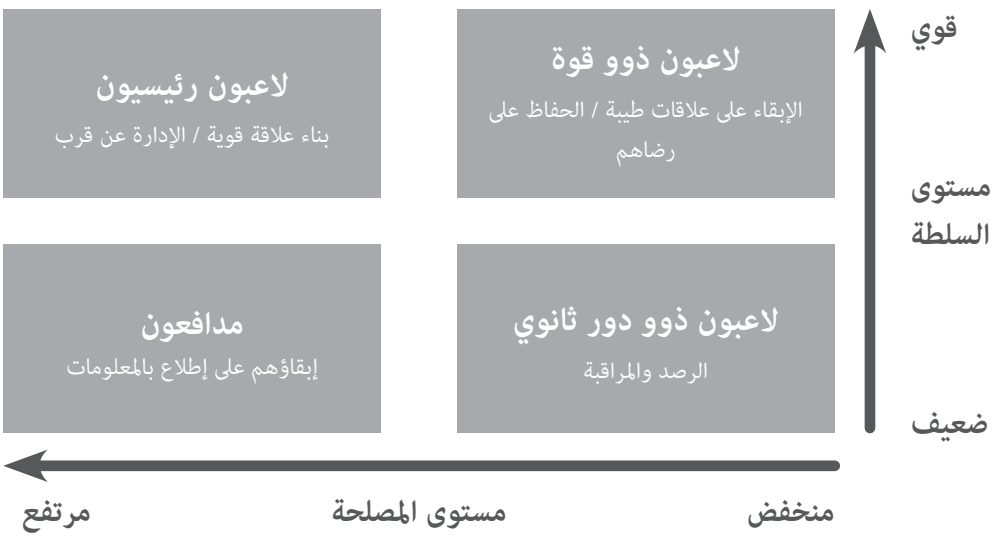

خطوات تحديد أصحاب المصلحة

- إجراء عصف ذهني لتحديد المجموعات والأفراد الذين يمكن أن يؤثروا بالبرنامج/ المشروع، أو يتأثروا به، مع التأكد من عدم إهمال أي مجموعة أو فرد.
- تحديد مدى تماسك المجموعات؛ قد ينتمي البعض إلى مجموعات مُنظمة مثل اتحاد مالكي العقار أو يكونوا مجرد أفراد لا ينتمون إلى مجموعات منظمة.
- تقييم مدى تماسك كل مجموعة من أصحاب المصلحة، ومدى اشتراكهم في نفس الآراء والاهتمامات، أم أن هناك انقسامات أو تباينات بينهم.
- ملاحظة نوع التأثير الذي يملكه أصحاب المصلحة على المشروع، ومدى اعتماد تنفيذ المشروع على التعاون مع مجموعة محلية أو كيان حكومي. على سبيل المثال، قد تتمتع جهة ما بسلطة إصدار التراخيص أو بسلطة تنظيمية.
- تحديد المصالح الخاصة بكل مجموعة أو فرد، مثل العائد/ التأثير الاقتصادي، منظومة القيم، ملكية الأفراد، إلخ.
- تحديد تأثير المشروع على كل فرد كلما كان ذلك ممكنًا.
- يُنصح بإجراء مجموعة من المقابلات مع عينة من أصحاب المصلحة لاختبار الافتراضات وتوليد الأفكار المساعدة على وضع خطة فاعلة للمشاركة العامة.

صاحب المصلحة (مؤسسة أو فرد)	مستوى التماسك (مجموعة منظمة أو غير منظمة)	نوع التأثير (سياسي، تنظيمي، مؤسسي، مالي، تنفيذي، قانوني...)	المصالح (اقتصادية، سياسية...)	تأثير المشروع على صاحب المصلحة (قوي، متوسط، ضعيف)

لمعلومات أكثر اتبع الرابط:

http://www.doi.gov/sites/doi.gov/files/migrated/pmb/cadr/toolkit/upload/stakeholder.pdf

2. نموذج تنظيم جلسات التشاور المجتمعية

مدة الجلسة	الجلسة	الوصف
60 دقيقة	**افتتاح الاجتماع وعرض تعريفي عن البرنامج المقترح**	يقوم أحد المسئولين بالمدينة أو القائمين على البرنامج المُقترح بالتعريف بأهم القضايا والآليات التي يتناولها البرنامج.
30 دقيقة	**أسئلة وأجوبة**	يفتح المجال أمام المشاركين لطرح الأسئلة حول ما تم عرضه بالجلسة الافتتاحية. يجب الانتباه أن تهدف الأسئلة إلى توضيح أية جوانب غامضة مما تم عرضه وألا تتناول آراء أو مقترحات حول البرنامج والتي سيتم مناقشتها بالجلسة اللاحقة.
10 دقائق	**تقسيم المشاركين إلى مجموعات عمل نقاشية**	حسب طبيعة البرنامج المُقترح، يمكن تقسيم المشاركين حسب التخصص والخلفية أو بحيث تكون كل مجموعة مُمثلة للفئات المتنوعة المختصة بالبرنامج. يُفضل أن تتكون كل مجموعة من عدد صغير من المشاركين (3-5 أفراد) للحصول على مناقشات فنية مُعمقة.
90 دقيقة	**مناقشات ضمن مجموعات العمل**	تقوم كل مجموعة بمناقشة ما تم عرضه بالجلسة الافتتاحية من حيث جوانب الاتفاق والاختلاف، والتحديات والتخوفات المرتقبة، ومقترحات التطوير.
20 دقيقة	**استراحة**	
60 دقيقة	**عروض مجموعات العمل**	تعرض كل مجموعة ملخصًا عن أبرز النقاط التي تمّت مناقشتها وتطرح أسئلة واقتراحات للمسئولين.
60 دقيقة	**نقاش وحوار مفتوح**	يقوم المسئولون بالتعليق على عروض مجموعات العمل والرد على الأسئلة والمقترحات المطروحة.
20 دقيقة	**جلسة ختامية**	تلخيص أهم ما تمت مناقشته والإجراءات التى سيتخذها أصحاب القرار بناءً على هذا الاجتماع.

يعتمد نجاح الاجتماعات التشاورية المفتوحة على أربع قواعد:

- أن يحضر الاجتماع الأشخاص المعنيون فقط.
- أن يتم تجميع المعلومات وتدوينها بحيث يتم تسجيل كل الأفكار والاقتراحات.
- عندما ينتهي الاجتماع لا مجال لمناقشات جانبية أو أفكار جديدة.
- يتم اختيار موعد الجلسة ليناسب أصحاب المشاغل والعاملين.

من الضروري التأكد من:

- تقسيم المشاركين إلى مجموعات أو مجموعة واحدة كبيرة تجلس بشكل دائري حيث يرى الجميع بعضهم البعض.
- أن يتحدث المشاركون بالدور.
- توفير الأدوات اللازمة (ورق، أقلام، طاولات، إلخ) لكتابة أهم الأفكار والاقتراحات.
- مشاركة الجميع وعدم تهميش أحد.
- أن يكون هناك توازن في التمثيل.

لمزيد من المعلومات حول الوسائل التشاركية، يرجى الإطلاع على الروابط التالية:

- دليل كيفية إدارة لقاء مفتوح،
https://transitionnetwork.org/wp-content/uploads/201609//How-to-run-an-Open-Space-event.pdf

- أدوات المشاركة الصادر عن جامعة الأمم المتحدة،
http://archive.unu.edu/hq/library/Collection/PDF_files/CRIS/PMT.pdf

- أفكار للتشاور المجتمعي،
http://www.activedemocracy.net/articles/principles_procedures_final.pdf

- دليل المشاركة المجتمعية عبر الإنترنت،
https://opus.lib.uts.edu.au/html/1045395774//page.html#tk9_1

- دليل المشاركة المجتمعية،
https://www.murrindindi.vic.gov.au/files/assets/public/documents/governance/community-engagement-toolkit.doc

3. سُبل التقييم

خطوات المتابعة والتقييم

الخطوة 1:

- تضمين مؤشرات كمية وكيفية لـ "إطار العمل المنطقي" (Logframe) تتبع قاعدة"SMART" بمعنى أن تكون محددة، وقابلة للقياس، ويمكن تحقيقها، وواقعية، ومرتبطة بجدول زمني محدد.
- كذلك لا بُد من وضع سبل قياس المؤشرات والتي تتضمّن المجموعات البؤرية، وإجراء استبيانات أو استطلاعات رأي، وإجراء دراسة تشخيصية لمقارنة الوضع الحالي مع الوضع السابق.

الخطوة 2:

- تحديد البيانات اللازمة للتقييم وكيفية الحصول عليها (مثلًا من خلال المشاركين، وموظفي المشروع، والمراقبين الخارجيين مثل المجتمع المدني).

الخطوة 3:

- تحديد وتصميم أدوات جمع البيانات (مثلًا: دليل المقابلات والمناقشات الجماعية، نماذج المقابلات، نماذج التقييم السريعة). يجب تصميم الأسئلة في هذه الأدوات بناءً على الجوانب المراد تقييمها.

الخطوة 4:

- جمع البيانات وتسجيلها في قاعدة بيانات، وتحليلها.

الخطوة 5:

- إنتاج تقرير تقييمي مفصل يعرض الإطار المنطقي بقياس جميع المعايير، ويُسلط الضوء أيضًا على إنجازات المشروع، والتحديات، والنجاحات، والإخفاقات، ومجالات التحسين والدروس المستفادة.

الجهات المنوط بها إجراء التقييم

- التعاقد مع خبير تقييم خارجي أو شركة تقييم
(**الإيجابيات:** الخبرة، الرأي المحايد. **السلبيات:** ارتفاع الكلفة).
- الاعتماد على موظفي المشروع الذين لديهم خبرة سابقة في التقييم
(**الإيجابيات:** انخفاض الكلفة، الإلمام بتفاصيل المشروع. **السلبيات:** الانحياز للمشروع).
- التعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية لمراقبة المشروع
(**الإيجابيات:** انخفاض الكلفة، الرأي المحايد. **السلبيات:** قد لا تتوافر الخبرة الكافية في التقييم).

مؤشرات النجاح

أسئلة عامة حول نجاح المشروع أو البرنامج

- هل تم الوصول إلى الجمهور المستهدف المُعلن؟
- هل تم تنفيذ الأنشطة المخطط لها؟
- هل كان المكان الذي تمت به الأنشطة متاحًا للجمهور المستهدف (على سبيل المثال، إذا كان النشاط يستهدف ذوي الاحتياجات الخاصة، هل تمت إقامته في مكان مؤهل لهم)؟
- هل كانت ردود أفعال المشاركين حول الأنشطة إيجابية؟
- هل أشار المشاركون إلى أنهم اكتسبوا معارف أو مهارات جديدة عن الموضوع المطروح؟

مؤشرات نجاح مرحلة التخطيط

المؤشر	أسئلة توجيهية

مؤشر1
الفهم الجيد للواقع المحلي
	• هل قُمت بدراسة درجة وعي المستفيدين من المشروع؟
	• هل درست الشروط الأساسية لإقامة المشروع ومدى تقبل الأطراف المختلفة له؟
	• هل أنت على دراية كاملة بحاجات ومتطلبات المستفيدين من المشروع، وخصوصًا المجموعات المهمشة؟
	• هل قيمت درجة وعي وأهلية القائمين على المشروع؟
	• هل قمت بدراسة وافية لتكاليف المشروع بما في ذلك التكاليف غير المباشرة؟
	• هل تتضمن الخطة المعلومات التالية:
	  • جهة التنسيق و/ أو هيئة التنفيذ جزء من الحكومة/ المستقلة
	  • تفاصيل التأسيس والتشغيل
	  • الوظائف والكوادر المطلوبة
	  • الأنشطة التي سيتم تنفيذها (الاجتماعات، ورش العمل، وما إلى ذلك)
	  • رصد الموارد المادية والبشرية المتاحة؟

مؤشر 2 **إشراك أصحاب المصلحة**	• هل قمت بتقديم البراهين والحجج لاستقطاب المستفيدين من المشروع والمشاركين؟ • هل قمت بالتوعية بأهمية المشروع؟ • هل قمت بجمع آراء عينة من المستفيدين من المشروع (من خلال الاستبيانات، حلقات نقاشات، أو غيرها) بشرط أن تمثل العينة كل المجموعات المستهدفة وخصوصًا المهمشة؟ وهل تعرف شروط إجراء الدراسة من موافقات أمنية وغيرها؟ • هل قمت بإشراك الشباب والجمعيات الأهلية وغيرهم من الأفراد والمؤسسات الفاعلة في المجتمع؟

مؤشرات نجاح مرحلة التنفيذ

المؤشر	أسئلة توجيهية
مؤشر1 **تحقيق نتائج إيجابية على المدى القصير**	• هل يُحقق المشروع أو البرنامج النتائج المرجوة على المدى القصير؟ • هل تجري دراسات تقييم على المدى القصير؟ • هل يتطور المشروع أو البرنامج خلال التنفيذ؟
مؤشر 2 **الالتزام بخطة العمل**	• إلى أي مدى يجري تنفيذ البرنامج أو المشروع على النحو المصمم؟ • ما هي العواقب التي ظهرت أثناء التنفيذ؟ هل كان هناك اختلاف بين الوعود المقدمة في الخطة والتنفيذ؟ • هل تم إخطار المستهدفين من المشروع أو البرنامج بالتغييرات خلال التنفيذ؟
مؤشر 3 **إشراك أصحاب المصلحة**	• هل تم إشراك أصحاب المصالح خلال عملية التنفيذ، وخصوصًا الفئات المهمشة؟ • هل قام أعضاء من المجتمع المحلي بالتطوع والتعاون مع الجهات المنظمة؟

مؤشرات نجاح مرحلة التقييم

المؤشر	أسئلة توجيهية
مؤشر1 **كفاءة عملية التقييم**	• هل يُقدم التقييم معلومات يُمكن استخدامها في تطوير برامج أخرى؟ • هل هناك فرصة للتغيير أو التطوير في المستقبل؟ وما هي العواقب؟ • هل يُمكن القيام بخطوات التقييم باستخدام الموارد المتاحة داخل المؤسسة؟ • هل تبحث من خلال التقييم عن حقيقة تأثير المشروع؟ • هل المعلومات التي تم استخلاصها من التقييم موثوقة وصالحة؟
مؤشر 2 **إدماج وتنوع المشاركين**	• هل هناك تنوع وشمول في المشاركة بما يحقق مشاركة متساوية؟ • هل يوجد أفضلية أو تمييز بين المشاركين على أساس الجنس أو اللون أو الدين أو غير ذلك؟ • هل هناك تمثيل لمختلف الفئات المستهدفة في المشروع؟ • هل يعطي القائمون على المشروع فرصة للمشاركين لانتقاد المشروع أو البرنامج بحرية؟

دليل المدن العربية للإدماج الحضري

تعزيز الإدماج الحضري من خلال المشاركة العامة، والوصول إلى المعلومات، والرياضة، والتربية على المواطنة وحقوق الإنسان

تشهد المدن العربية توسعًا حضريًا متسارعًا، حيث باتت تستضيف أكثر من نصف سكان المنطقة. وتحوّلت معظم المدن العربية بفِعل عوامل مختلفة إلى فضاءات مختلطة، تتنوّع فيها الهويّات والثقافات والأعراق. ويمكن لهذه التحولات أن تسهم في تحقيق الرخاء الاجتماعي بشرط اعتماد مسؤولي المدن نهجًا حقوقيًا محوره الإنسان، وتطبيق سياسات وتدابير دامجة من شأنها توفير الفرص المتساوية لجميع السكان.

على هذه الخلفية، يأتي دليل المدن العربية للإدماج الحضري ليُقدم مجموعة من الأدوات والنصائح العملية ليسترشد بها قادة المدن العربية والمسؤولون بالحكومات المحلية في مسعاهم نحو إقامة مدن شاملة ومستدامة. ينطلق الدليل من خبرات وتجارب المدن المنتسبة لتحالف المدن العربية ضدّ العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصّب في تخطيط وتنفيذ وتقييم برامج ومشاريع تُعزز الإدماج الحضري وتتصدى للإقصاء بأشكاله كافة. ويركّز الدليل على أربعة موضوعات اعتبرتها المدن الأعضاء في التحالف من ضمن أولوياتها، وهي: المشاركة العامة، والوصول إلى المعلومات، والرياضة من أجل إدماج الشباب، والتربية على المواطنة وحقوق الإنسان.

يشكّل الدليل مرجعًا فنيًا "من المدن العربية ولها". والأمل أن يُساهم بنهجه التشاركي والتطبيقي في إقامة مدن عربية شاملة للجميع بما يتناسب مع توجهات خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والخطة الحضرية الجديدة.

Regional Bureau for Sciences in the Arab States - Cairo
المكتب الإقليمي للعلوم في الدول العربية - القاهرة
United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
تحالف المدن العربية
ضد العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصب
European Training and Research Centre for Human Rights and Democracy
ETC GRAZ